المعالجة الإعلامية للثورات العربية وتأثيراتها على عملية التغيير الاجتماعى في المملكة العربية السعودية
دراسة تحليلية وميدانية

إعداد
دكتور/ مجدي محمد عبد الجواد الداغر
قسم الإعلام - كلية الآداب - جامعة المنصورة

مقدمـه :

شـهدت البلـدان العربيـة أواخـر عـام ٢٠١٠م ومطلـع ٢٠١٣م حراكـاً شـعبياً تمثـل بحـدوث العديـد مـن الانتفاضـات والثـورات الشـعبية ضـد عـدد مـن الأنظمـة الحاكمـة، وهـو مـا اصـطلح علـى تسـميته بـالربيع العربـي، أو ثـورات الربيـع العربـي، وهـي حركـات احتجاجيـة انطلقـت فـي بعـض الـدول العربيـة متـأثرة بـالثورة التونسـية التـي انـدلعت جـراء إحـراق "محمد البـوعزيزي" نفسـه، ونجحـت فـي الإطاحـة بـالرئيس السـابق "زيـن العابـدين بـن علـي" فـي ١٤ كـانون الثـاني عنـدما غـادر البـلاد بطـائرة خاصـة إلـى مدينـة جـدة فـي المملكـة العربية السعودية ، وترك السلطة إلى الوزير الأول محمد الغنوشي [١].

وقد أدى نجـاح الثـورة التونسـية إلـى تشـجيع الشـباب المصـري علـى القيـام بـالثورة ضـد نظـام حكـم حسـني مبـارك فـي ٢٥ ينـاير انتهـت بإسـقاطه، حيـث أعلـن تنحيـه عـن الحكـم فـي ١١ فبرايـر ٢٠١١م، وسـرعان مـا تـلا ذلـك حـدوث الثـورة فـي ليبيـا فـي١٧ فبرايـر لتنتهـي بإسـقاط النظـام ومقتـل معمـر القـذافي فـي ٢٠ تشـرين الأول بمساعدة– حلف شمال الأطلسي– وتسلم الحكم بعده المجلس الوطني الانتقالي ثم علـى زيـدان، كمـا لـم تكـن اليمـن بعيـدة عـن ريـاح التغييـر فقـد شـهدت هـي الأخـرى ثـورة شـعبية ضـد نظـام حكـم "علـي عبـد الله صـالح" وأجبرتـه فـي أواخـر شـهر شـباط عـام ٢٠١٢م علـى التنحـي عـن السـلطة التزامـاً ببنـود المبـادرة الخليجيـة التـي طرحـت آنـذاك لحـل الأزمـة اليمنيـة عقـب محاولـة اغتيالـه بصـنعاء، وضـمن السـياق نفسـه اندلعت في سوريا في ١٥ مارس ٢٠١١م حركة احتجاجات واسعة النطاق ضد حكم بشار الأسد – ماتزال حتـى الآن– عمـل خلالهـا النظـام السـوري علـى اسـتخدام مختلـف وسـائل القمـع والتنكيـل للقضـاء عليهـا، ومحاولات السيطرة على المعارضة والجيش الحر السوري بدعم من كل من روسيا والصين وإيران [٢].

وعلـى الـرغم مـن أن لكـل دولـة مـن الـدول العربيـة التـي حدثـت فيهـا الاحتجاجـات الشـعبية ظروفهـا وأسـبابها الخاصـة ، لكنهـا تكـاد تشـترك فـي أسـباب عامـة سياسـية واقتصـادية واجتماعيـة، وتـأتى العوامـل السياسـية فـي الصدارة منها، حيث يُعد انتقال السلطة وتداولها بشكل سلمي من أخطر المشكلات التي تواجهها أنظمـة الحكم العربية قديماً وحديثاً ، نظراً لغياب آلية واضحة تحكم عملية انتقال السلطة في تلك الدول [٣].

ولعلّ السـبب الأكثـر بـروزاً فـي الثـورات العربيـة يـأتي فـي تغييـب الإرادة الشـعبية وعـدم إشـراكها فـي صـناعة القـرار، لـذلك وجـدت الشـعوب العربيـة نفسـها مضّـطرة للجـوء إلـى الثـورة علـى الـنظم الاسـتبدادية القائمـة، بوصـفها كانـت تمثّـل العـائق الأول أمـام نهضـة الشـعوب ورفاهيتهـا، وفيمـا يتعلّـق بآفـاق التنميـة

والإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فإنّ معظم الأقطار العربية خصوصاً في بلدان الربيع العربي إلى جانب البلدان التي عصفت بها الاحتجاجات وما زالت مستمرّة، كانت وقت ذاك تعيش حالة من الإحباط الشديد، وكان الاعتقاد السائد آنذاك، بأنّ الدعوات الإصلاحية، في ظلّ تلك النظم الاستبدادية لم تعد مُجدية، كما أن خيارات التغيير وفرص الإصلاح أصبحت محدودة في ظل الاحتقان الشعبي وسياسة القمع والكبت والإذلال السّياسي والتهميش والفساد المالي والإداري ، الذي مارسته الأنظمة بحقّ شعوبها (٤).

وعلى المستوى الإعلامي لعبت ثورات الربيع العربي دورًا مهمًا في زعزعة أركان النظام الإعلامي العربي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتجلى ذلك بوضوح أكبر في البلدان التي تفجرت فيها عوامل الحراك السياسي والاحتقان الاجتماعي، وربما تكون مصر وتونس واليمن من أبرز تلك البلدان، فقد سمحت ظروف الهامش الديمقراطي والحريات النسبية المتاحة لديها بتحفيز الصحافة والفضائيات الخاصة، وأدوات الإعلام الجديد في التمرد على ثوابت الإعلام التقليدي – الرسمي، وتفعيل وسائل الإعلام لدعم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي داخل البناء الاجتماعي.

كما كان للثورات العربية انعكاسات على عمليات الإصلاح السّياسي في معظم الدول التي طالتها الاحتجاجات، كذلك كان لها الأثر البالغ على ظاهرة الإسلام السّياسي في الوطن العربي عامة، وكان من الطبيعي أن تتأثر المملكة العربية السعودية بموجة الربيع العربي اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، حيث عزّزت هذه المتغيّرات الجديدة القناعة بصورة أكثر على ضرورة الحراك الداخلي لدفع النظام السّياسي السعودى لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية حقيقية أسوة بما حدث في دول الربيع العربي، وقد تمثلت تلك الخطوات في صورة برامج عمل إصلاحية طالت بعض الأنساق المهمة في المملكة، والتي يفترض أن تؤثر لاحقاً على معظم أنساق البناء الاجتماعي ، بالإضافة إلى الدور السعودي الذي يُعد الأكثر وضوحاً في كل الثورات تقريباً بما فيها الثورات التي لم تكتمل كحالة البحرين والأردن وسلطنة عمان وما يجرى فى لبنان والقدس والمغرب وموريتانيا وغيرها، حيث أدت أدواراً مهمة فى ثورة مصر وتونس واليمن وليبيا وهى تلك الدول التى نجحت فى التخلص من أنظمتها الحاكمة بما فى ذلك الضغط الدولي الذي تمارسه المملكة لإسقاط النظام السوري ورحيل بشار الأسد عن السلطة فى سوريا، وهو ما

دفعها إلى الاعتذار عن عضوية مجلس الأمن اعتراضاً على الموقف الروسي– الصيني الداعم للرئيس السوري [٥].

وعلى الرغم من إدعاء دول الخليج العربي أنها غير معنية برياح التغيير، وأنها حالة استثنائية فى محيطها العربي ، وأن لديها حصانة خاصة ضد حركة الإصلاح الديمقراطي، إلا أن الحقيقة عكس ذلك تماماً ، فقد طرقت رياح التغيير أبواب دول مجلس التعاون، وتعاملت هذه الدول مع الثورات العربية بجدية تامة خاصة بعد أن رأت ما يحدث في البحرين عن قرب [٦].

لقد كانت ثورتا تونس ومصر ملهمتين لقطاعات شعبية واسعة في الخليج خاصة فئة الشباب ، وجرت محاولات عديدة في العالم الافتراضي وعلى أرض الواقع لنقل هذه التجارب والدعوة إلى مسيرات شعبية ورفع مطالب إصلاحية بالعديد من دولها، إلا أنها اصطدمت جميعها بالحالة الخليجية العصية على التغيير، ورغم خصوصية دول الخليج العربي فإنها لا تعيش في فراغ، ولا تستطيع الابتعاد طويلاً عما يحدث فى محيطها العربي ، وأن ما يطرأ على المنطقة من تحولات يمسها بصورة مباشرة أو غير مباشرة [٧].

لقد تخطى الربيع العربي دول الخليج العربي، ولكن التداعيات جاءت متفاوتة من دولة إلى أخرى ، فرياح التغيير دخلت إلى بعض الدول بخفة ونعومة، وبقوة وعنف فى دول خليجية أخرى ، فهو مستمر بوجود ثورات عربية لم تنجز مهامها إنجازاً كاملاً مثل ثورة ١٥مارس في سوريا، وثورة ١٤ فبراير فى البحرين، ولا يقتصر الربيع العربي على الثورات المنجزة، أو التي في طور الانجاز، بل يشمل أيضاً مجموعة من التحولات والمطالبات الإصلاحية الديمقراطية المؤجلة التي تنتظر شرارة لم تنطلق بعد، على الرغم من وجود ظروف ثورية وإصلاحية فى الوطن العربي، وخاصة الخليجية منها .

وقد صنف العديد من الباحثين البلدان المعنية بالربيع العربي إلى ثلاث أصناف، الأولى هي تلك الدول التي تم التخلص فيها من النظام السياسي بنجاح مثل تونس ومصر وليبيا واليمن، والثانية لازالت تدور فيها معارك طاحنة وغير محسومة مثلما هو الحال في سوريا، والصنف الثالث هي البلدان التي دفع الربيع العربي الحكومات والحكّام فيها إلى تعديل مسارهم نحو الإصلاح، وبحسب ما هو متوافر من معطيات، فان الربيع العربي لم يساهم في تعديل مسار الأنظمة التي لم تسقط بعد بسبب الاحتجاجات التي اجتاحتها، وإنما دفع بها لاتخاذ بعض الخطوات الإصلاحية والتدابير الأمنية لتفادي شبح الثورات

والانتفاضات أو احتوائها ، وكان أحد أهم التأثيرات الرئيسية التي حققتها الثورات العربية على الصعيد السياسي في الدول التي طالتها الاحتجاجات تمثل في الدفع بالنظم السياسية للقيام ببعض الإصلاحات في المجتمع، لكن من المؤكد أن تلك الإصلاحات التي تمت لا يمكنها بأي حال من الأحوال إدارة عجلة الإصلاح برمتها في الوقت الراهن على الأقل، والتي من شأنها أن تفضي إلى تحول حقيقي نحو الديمقراطية ، وهو ما يشير إلى الحضور السياسى والاقتصادى الخليجى الواضح في الدول التى طالها التغيير في البلدان العربية (٨).

الوضع السياسي والاجتماعي في دول الخليج العربي بعد الثورات العربية:

على الرغم من تفاوت التأثير الثوري بين البلدان العربية إزاء التحولات الأخيرة ، فقد كشف الربيع العربي أن الحالة الخليجية تحتوى على نقاط قوة ونقاط ضعف أيضاً، واتضح أن البحرين هي أصغر الدول الخليجية وأكثرها استعداداً لتقبل عدوى الثورات العربية، وبدأت المطالب الشعبية الأولى فى البحرين مشروعة ولا خلاف عليها حتى بالنسبة للحكومة التي قبلت الحوار مع المعارضة لتحقيق الإصلاحات الدستورية الملائمة لمرحلة ما بعد ١٤فبراير ٢٠١١م، والذي يوافق ذكرى مرور عشرة أعوام على العمل بالميثاق الوطني الذى يستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح الدستوري والديمقراطي، ويمثل ما حدث في البحرين انتكاسة نوعية لمطالب الإصلاح الديمقراطي ليس في البحرين فقط ، وإنما في عموم الخليج العربي (٩).

أما سلطنة عمان فهي نقطة الضعف الثانية فى الحالة الخليجية، لكنها وبعكس مملكة البحرين نجحت فى إدارة المطالب الإصلاحية والمسيرات الاحتجاجية إدارة سلمية، وكان وصول الربيع العربي إلى عمان المعروفة تقليدياً بهدوئها واستقرارها الداخلي وبعدها الجغرافي عن محيطها العربي وانكفائها السياسي، من أكبر مفاجآت الربيع العربي في صيغته الخليجية، ولم تفلح العزلة السياسية والجغرافية فى وقف رياح التغيير التى اندلعت دون مقدمات وكادت أن تعصف بعمان ونظام الحكم بها (١٠).

وقد كانت الاستجابة العمانية سريعة وابتعدت عن استخدام العنف، وعبر سياسة مرونة التعامل بدلاً من العنف نجحت الحكومة فى امتصاص الاحتقان ضد الفساد المزمن ، وتمكنت من امتصاص الغضب الشعبي عبر مجموعة من القرارات بما فى ذلك الإعلان عن توظيف (٥٠) ألفاً من الشباب العاطل عن العمل، وتغيير نحو ثلث أعضاء مجلس الوزراء، وزيادة الحد الأدنى للأجور، والوعد بحل مشكلات البطالة

والفساد، وقرار تشكيل لجنة دستورية تنظر فى توسيع الصلاحيات التشريعية الرقابية لمجلس الشورى العماني المكون من ٨٤ عضواً [١١].

أما المملكة العربية السعودية فهي حالة خليجية خاصة، حيث تُعد مركز الثقل السكاني والاقتصادي الخليجي بحكم الحجم والمكانة والدور الجيوسياسى، فقد كشف الربيع العربي أنها تحتوى على حزمة من نقاط الضعف والقوة معاً، وتمكنت من تحقيق نصر سياسي مهم فى المعركة من أجل البحرين، وكانت معركة البحرين التي تقع على بعد ٢٥ كيلو مترا من الشواطئ السعودية مصيرية وإستراتيجية بالنسبة إلى الرياض على أكثر من مستوى بما فى ذلك حماية الأسرة الحاكمة هناك ومنع تحولها إلى ملكية دستورية والمواجهة مع إيران التي تطالب بحقوق تاريخية وسيادية فى البحرين.

لقد حققت السعودية فى البحرين نصراً ثلاثياً ضد أمريكا وإيران والمعارضة البحرينية، وتمكنت من وقف زحف الربيع العربي ليس فى البحرين بل فى عموم الخليج العربي، وخاضت معركة مهمة فى الداخل لمنع وصول عدوى الربيع العربي إلى الداخل السعودي وتجاوزت ما سمى بيوم الغضب أو ثورة حنين فى ١١مارس٢٠١١م، وقامت بإجهاض العديد من المسيرات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاح السياسي وحقوق المرأة، وجاء إخفاق الدعوة للخروج فى تظاهرات ثورة حنين إلى مجموعة من الأسباب أهمها الخوف وعدم معرفة الجهة الداعية ليوم الغضب، علاوة على المكرمات الملكية السريعة بمبلغ ١٣٠مليار دولار التي أعلن عنها الديوان الملكي السعودي فى ١٨ فبراير ٢٠١١م، وتضمنت: زيادة الأجور فى القطاع العام، صرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين ، صرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم الحكومي، اعتماد مخصص مالي شهري للعاطلين عن العمل، وضع حد أدنى لأجور السعوديين فى القطاع الحكومي، استحداث ٦٠ ألف وظيفة عسكرية فى وزارة الداخلية ، إنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية فى أنحاء المملكة، وزيادة الحد الأعلى للقروض السكنية إلى ١٣٣ألف دولار [١٢].

ويرى الكثيرون من أساتذة العلوم السياسية أن العاهل السعودي قرر استخدام ما تملكه السعودية من فوائض مالية تقدر بنحو ٤٥٠ مليار دولار من أجل امتصاص الاحتقان الداخلي نتيجة لتردى الأوضاع المعيشية لقطاعات واسعة من الشعب، لكن على الرغم من المكرمات السريعة والانتصارات التي تشير إلى نقاط القوة فى الداخل والخارج، فإن السعودية وبخلاف الدول الخليجية الصغيرة معرضه لعدوى رياح التغيير بحكم أزماتها الكثيرة التي تشمل تفاقم الفساد والبطالة والفقر وانغلاق النظام القضائي، واحتكار

السلطة، وغياب المشاركة، وقضايا المرأة، والطائفية، وترهل السلطة والخلافات داخل الأسرة الحاكمة، وأن نصف السكان دون الثالثة والعشرين، كما لم يُعد بالإمكان تحمل الفساد الذي يعم مؤسسات الدولة وبلغ درجات عالية من السوء (١٣).

إن نقاط الضعف كثيرة نظرياً فى الداخل السعودي، وأن جميع عوامل الثورة قائمة فى السعودية ،كما كانت قائمة فى مصر وفى الدول العربية الأخرى، وعلى الرغم من الاستقرار السياسي فإن الوضع فى السعودية على المحك دائماً، لكن قد يصبح من الصعوبة وضع السعودية ضمن قائمة الرابحين ، كما يصعب وضعها ضمن قائمة الخاسرين من الربيع العربي ، فمستقبل الإصلاح فى السعودية مرتبط أشد الارتباط ببقاء عائلة آل سعود على رأس السلطة في المملكة العربية السعودية .

وإذا كانت البحرين هى أكبر نقاط ضعف الحالة الخليجية فإن قطر هى أكبر نقاط قوتها، وهي الرابح الأكبر من الربيع العربي سياسياً وإعلامياً حتى مطلع عام ٢٠١٤م، فقد تضاعف حضور قطر فى الشأن العربي وأصبحت موجودة في كل مكان تقريباً، بل هى أحياناً صانعة للحدث وحديث الساعة أكثر من الربيع العربي ذاته، حيث وظفت قطر هذه الثروة الضخمة التى تملكها على يد الشيخ حمد البالغ من العمر (٦٠) عاماً، لتحقيق أجندات طموحة فى الداخل والخارج ، ففى الداخل تعيش قطر تحولات معيشية ومجتمعية شاملة حققت قطيعة كاملة مع الماضي القريب، أما أجندة الخارج فهي أكثر طموحاً حيث وظفت ثروة قطر لتحقيق رؤية إقليمية وعالمية تقوم على أساس دعم الربيع العربي حيثما كان (١٤).

لقد كان الربيع القطري فى مجمله ربيعاً إعلامياً، وجسدت قناة الجزيرة حقاً عمق تأثير قطر في أحداث الربيع العربي ، حيث لا يمكن تسجيل وقائع الربيع العربي دون الإشارة إلى هذه قناة الجزيرة، فقد كانت سلاحاً مهماً بيد حكومة قطر بقدر ما هى سلاح فعال بيد الشارع الغاضب على الاستبداد والرافض للفساد والركود السياسي، حيث لم يحدث أن تفاعلت قناة تلفزيونية مع الشارع العربي كما فعلت قناة الجزيرة التي أدت دوراً محورياً فى نجاح الثورة التونسية ، ودعم الثورة المصرية حتى إسقاط نظام حسنى مبارك، أما الإمارات العربية المتحدة فهي تمثل نقطة قوة أخرى في الحالة الخليجية حيث تقع ضمن قائمة الرابحين من الربيع العربي خاصة في الجانب الاقتصادي، حيث كانت الإمارات وقطر الدولتين الوحيدتين اللتين لم تشهدا تظاهرات شعبية مطالبة بالإصلاح كما حدث في بقية الدول العربية والخليجية في زخم أحداث الربيع العربي وتداعياتها (١٥).

لقد جاء المطلب الإصلاحي الوحيد في الإمارات على هيئة رسالة وقع عليها نحو ١٣٣شخصية وطنية، ثم توجهت بها إلى رئيس دولة الإمارات تناشده المزيد من صلاحيات المجلس الوطني الاتحادي المعين ذي الصلاحيات المتواضعة، لكن ما أزعج الجهات الأمنية الإماراتية في هذه الرسالة هو الخوف من قيام تحالف سياسي بين التيارين الإسلامي والليبرالي، واعتقدت الجهات الأمنية أن لدى التيار الإسلامي مخططاً لاستغلال رياح التغيير في المنطقة عبر تحريك الشارع الإماراتي ضد النظام وحكامه ، وتصعيد الحراك الاجتماعي خاصة في المناطق النائية للعبث بالاستقرار والإطاحة بالحكومة بالتعاون مع رموز التيار الليبرالي، فأسرعت السلطة باعتقال رموز التيار الليبرالي الجديد وحل مجالس إدارة جمعية الحقوقيين ، وجمعية المعلمين ، وجمعية الإصلاح برأس الخيمة ، وهى من الجمعيات المحسوبة على التيار الإسلامي في الإمارات ، وتحديداً الإخوان المسلمين (١٦).

لقد كان الربيع العربي طوق النجاة لاقتصاد دبي، والذي تأثر أكثر من غيره بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، ثم برزت كأكثر المستفيدين اقتصادياً من أحداث الربيع العربي، حيث وظفت بنيتها التحتية المتقدمة وأجواء الحريات الاجتماعية لجذب الشركات والاستثمارات ورؤوس الأموال العربية والعالمية الهاربة من مناطق التوتر القريبة والبعيدة منها، واستعادت دبى عافيتها وهو ما أكد لرجال الأعمال أنه لا بديل لها كمركز آمن للاستثمار فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما انتقلت عدوى الربيع العربي إلى الكويت صاحبة أقدم تجربة دستورية ديمقراطية في الخليج العربي، وتملك أيضاً أقدم محفظة سيادية بقيمة ٣٠٠ مليار دولار أمريكي، حيث استغل البعض– من تيار الإسلام السياسي– الربيع العربي للدعوة إلى إصلاحات سياسية، وتصفية حسابات داخلية ضد رئيس الوزراء والدعوة للإطاحة بحكومته وإلى احتجاجات شعبية متفرقة فيما عرف بـ "ساحة الصفاة وساحة الإرادة" (١٧).

وتجاهلت حكومة الشيخ ناصر الصباح هذه المسيرات الشبابية واتبعت سياسة الإغراق المالي التي شملت حزمة من الحوافز المالية بقيمة ١٠٠٠دينار لكل مواطن كويتي ودعم المواد الغذائية لوقف المد الثوري ،إلا أنها لم تتمكن من الصمود طويلاً وتقدمت باستقالتها إلى أمير البلاد في نوفمبر ٢٠١١م ، ومن ثم لم تتأثر الكويت كما تأثرت كل من البحرين وسلطنة عمان وقطر والإمارات، حيث لم تخرج الكويت بمكاسب مهمة أو خسائر ملحوظة من جراء الربيع العربي (١٨).

وكان من بين الدول العربية التي تأثرت بالثورات العربية، ومن ثم بادرت بالقيام ببعض الإجراءات الإصلاحية والتي طالت بعض الأنساق الاجتماعية بغرض احتواء الاحتجاجات أو منع تكرارها هي :

١- المملكة المغربية : والتى شهدت احتجاجات شعبية في٢٠ فبراير ٢٠١١م متأثرة بموجة الاحتجاجات التي اندلعت في الوطن العربي، وقاد هذه الاحتجاجات "حركة شباب ٢٠ فبراير" بدعم من الهيئات الحقوقية والأحزاب السياسية المغربية، وطالب المتظاهرون بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وقد تلخصت المطالب الأساسية للاحتجاجات في ضرورة إقرار دستور ديمقراطي، وحل الحكومة والبرلمان، وتشكيل حكومة مؤقتة، فضلاً عن إقرار قضاء مستقل، ومحاكمة المتورطين في الفساد، ووضع حد للبطالة خاصة بين حاملي الشهادات العليا، والاعتراف بالأمازيغية لغة رسمية ، وإطلاق جميع المعتقلين السياسيين، وإقامة الملكية الدستورية، وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين، وإقرار مبادئ العدالة الاجتماعية، حيث أعلن الملك محمد السادس فى التاسع من مارس ٢٠١١م تشكيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتشكيل لجنة لتعديل الدستور برئاسة عبد اللطيف المنوني، وخلال جلسة استثنائية عقدتها الحكومة المغربية برئاسة الملك أقرت عدداً من مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، كما تم الافراج عن (١٩٠) معتقلاً سياسياً بينهم خمسة من القيادات السياسية أدانتهم المحكمة المغربية عام ٢٠٠٩م بتهم تتعلق بالإرهاب وأعمال العنف ضد السياح [١٩].

٢- المملكة الأردنية: حيث شهدت عمان هي الأخرى موجة من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي انطلقت في مختلف أنحاء البلاد متأثرة بموجة الاحتجاجات العربية ، وكان من الأسباب الرئيسة لهذه الاحتجاجات تردي الأحوال الاقتصادية وغلاء الأسعار وانتشار البطالة، وقد بدأت المَسيرات الاحتجاجية بالانطلاق بعد صلاة الجُمعة في عدة مُدن رئيسية ضمَّت ما يَزيد عن ثلاثة آلاف مُتظاهر بما في ذلك العاصمة عمّان التي شهدت أضخم مسيراتها من أمام المسجد الحسيني في وسط المدينة واستمرت حتى رأس العين، بالإضافة إلى مدن إربد والكرك والسلط وذيبان ومخيم البقعة، فيما أطلق عليه اسم "يوم الغضب الأردني"، واستمرت المُظاهرات حتى تمت استجابة الملك عبد الله لكافة المطالب والتي جاء من بينها: إقالة حكومة سمير الرفاعي التي تحكم البلاد منذ ديسمبر ٢٠٠٩م، وتكليف حكومة جديدة تحقق مطالب الشعب وتقوم بإصلاحات سياسية واقتصادية سريعة لإصلاح الأوضاع في البلاد، وتشكيل لجنة للتحقيق في أحداث العنف التي وقعت في مسيرة المسجد الحسيني

الجمعة ١٨ فبراير ومعاقبة المتورطين في أحداث العنف،كما أعلن الملك عبد الله الثاني تشكيل لجنة ملكية بمراجعة نصوص الدستور للنظر في إجراء تعديلات دستورية ملائمة لحاضر ومستقبل الأردن (٢٠).

كما جاءت دعوة قادة دول مجلس التعاون فى اجتماعهم الاستشاري فى الرياض خلال شهر مايو ٢٠١١م إلى كل من الأردن والمغرب للانضمام إلى مجلس التعاون لتعكس الثقة المتزايدة بالنفس، والتطلع نحو مد المظلة الخليجية الجماعية لتشمل بقية النظم الملكية العربية التي تواجه رياح التغيير، وتأتى المبادرة الخليجية التى فاجأت الجميع فى الداخل والخارج رد فعل آنياً وعفوياً ، حيث أنها لم تخضع للدراسة المتأنية، ولكن على الرغم من ظرفية المبادرة إلا أنها تنطلق من موقع القوة ، وليس من موقع الضعف الأمني والسياسي لدول مجلس التعاون.

٣- سلطنة عمان : حيث اندلعت الاحتجاجات العُمانية في ١٧ يناير ٢٠١١م وتحرك المئات في العاصمة مسقط فى مسيرة أطلق عليها "المسيرة الخضراء الأولى" للمطالبة بتحسين المرتبات والاعتراض على ارتفاع أسعار السلع وتكاليف المعيشة برفع الحد الأدنى لأجور القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص، ونشرت دعوات للاحتجاج عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت للخروج يوم الجمعة ١٨ فبراير ٢٠١١م في مسيرة أطلقوا عليها اسم "المسيرة الخضراء الثانية"، وذيلت بعض هذه الدعوات بمواد من النظام الأساسي للدولة استند عليها في التمسك بحق الدعوة للمسيرة وهي المادة ٢٩، والتي تتعلق بحرية الرأي والتعبير، وعلى اثر تلك الاحتجاجات أعلنت السلطنة رفع الحد الأدنى لأجور المواطنين العاملين بالقطاع الخاص إلى مائتي ريال عماني، ورفع المخصصات المالية الشهرية لطلبة الكليات والمعاهد والمراكز الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي ووزارة القوى العاملة، وتوفير ٥٠ ألف فرصة عمل للعاطلين، ومنح كل عاطل مبلغ ١٥٠ ريالا عمانياً شهرياً من المسجلين لدى وزارة القوى العاملة إلى أن يجد عملاً ، وتكليف لجنة وزارية برئاسة وزير ديوان البلاط لوضع مجموعة من المقترحات يتعلق بعضها بإعطاء مجلس الشورى مزيداً من الصلاحيات،كما أمر السلطان قابوس باتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق استقلالية جهاز الادعاء العام، وأجرى تعديلاً وزارياً شمل ستة وزراء من بينهم "علي المعمري" وزير المكتب السلطاني، ووزير ديوان البلاط "علي البوسعيدي"، وهما الوزيران اللذان كان يطالب الشباب العماني بإقالتهما، وتشكيل حكومة جديدة

ضمت ١٢ وزيراً جديداً بينهم أعضاء من مجلس الشورى، وغاب عنها وزراء طالب المحتجون بإقالتهم،كما أصدر السلطان قابوس عفواً عن ٢٣٤ اعتقلوا في المظاهرات ١٨ فبراير ٢٠١١م[٢١].

٤- المملكة العربية السعودية : حيث اجتاحت المملكة موجة من الاحتجاجات المتفرقة متأثرة بالاحتجاجات العارمة التي اندلعت في عدد من البلدان العربية في الثالث من مارس عام ٢٠١١م قاد هذه الاحتجاجات الشباب السعودي للمطالبة بإطلاق سراح السجناء وبإصلاحات سياسية واقتصادية فى القطيف ، وقد أدت الاحتجاجات إلى توعد الملك عبد الله آنذاك في خطابه يوم الجمعة ٢٠١١/٣/١٨م، تعقب كل من يحاول زعزعة أمن واستقرار المملكة، وأعلن في الوقت نفسه عن حزمة من الإجراءات الحكومية لتجنب آثار الثورات التي وقعت في عدد من البلدان العربية، وقد شملت تخصيص نحو ٢٩ مليار دولار لمساعدة العاطلين عن العمل، واعتماد دفعة قروض جديدة تشمل بناء نصف مليون وحدة سكنية، وإنفاق نحو ١٦مليار دولار لرفع أجور موظفين الدولة، وتوفير آلاف الوظائف للعاطلين عن العمل، وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد[٢٢].

لقد برهنت العديد من المشكلات والأزمات أنّ المجتمع السعودي يعيش احتقاناً حقيقيًّا بسبب عدم وجود إصلاحات جوهرية، ووجود العديد من القضايا الداخلية بحاجة إلى معالجات سريعة وجدّية، فضلاً عن عدم فاعلية مجالس البلدية، وضعف فاعلية الهيئات المعنية بحقوق الإنسان، وهى مؤشّرات سلبية توحي بتراجع وانكفاء المشروعات الإصلاحية في المملكة.

وعلى الرغم من ذلك قامت المملكة وخلال الخمس السنوات الأخيرة بمحاولات إصلاحية اقتصادية وإدارية عديدة كإنشاء مركز قياس أداء الأجهزة الحكومية، وتطوير بعض الأنظمة الوظيفية مثل نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية ونظام العمل والعمال، وكان يفترض أن تؤدّي هذه المتغيّرات إلى رفع كفاءة استخدام الموارد البشرية والاقتصادية، بالإضافة إلى ما يعوّل عليها من توفير مصادر إضافية لتمويل خزينة الدولة، حيث لا زالت البيروقراطية والفساد الإداري والمالي يحدّان وبشكلٍ كبيرٍ من فاعلية كلّ هذه المحاولات، ويقلّل من النتائج المرجوة من تلك الإصلاحات مستقبلاً [٢٣].

وعلى المستوى السياسي حدث تطوّرٌ جزئيّ في مجلس الشورى تمثّل في زيادة أعضائه إلى ١٥٠ عضواً، وأصبحت المرأة عضواً في المجلس لأول مرة فى تاريخ المملكة (٣٠ عضوه)،كما تمّت الموافقة على إصدار البطاقة الشخصية المستقلّة للمرأة، ودمج المؤسّسة التعليمية للبنات مع البنين لتخفيف هيمنة

المؤسّسة الدينية على التعليم العامّ ، كما أجرى الملك عبد الله في ٢٠٠٩م تعديلات وزارية واسعة شملت وزارات قضائية وعسكرية واقتصادية، وتم تعيين أول نائبة لوزير التعليم لشؤون البنات، وأعاد تشكيل هيئة كبار العلماء لتشمل ٢١ عضواً وتضمّ جميع المذاهب السّنية ، فضلاً عن تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية عام ٢٠٠٤م، والتى تمثّل خطوة إيجابية تعبّر عن رغبة المملكة في الإصلاح السّياسي، في حين تذكر العديد من البحوث والدراسات الأوربية أنّ إقدام المملكة على هذه الخطوة إنّما جاء كشرطٍ لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، بجانب الضغوط المتزايدة من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان لمزيد من الحريات، ورغم ذلك يرى البعض من المثقفين السعوديين من الشيوخ وأساتذة الجامعات من بينهم الشيخ سلمان العودة ، سفر الحوالى، وعايض القرنى وغيرهم ، أن التغييرات لا زالت قليلة وغير كافية، وأنّ إيقاع التغيير لا زال بطيئًا جدًّا مقارنة بحجم التحدّيات التي تعيشها المملكة، ويطالبون بإصلاحات جوهرية(٢٤).

وإزاء ما يحدث من تحولات مجتمعية عربية لعبت وسائل الإعلام دوراً حيوياً في الثورات العربية خصوصاً الإعلام الجديد، تمثّل في التواصل وحشد الجماهير وإيصال صوت الثورات والضّغط على النظم العربية الرسمية وخلق تعاطفٍ خارجيّ، وهو ما أدّى إلى فضح الأنظمة القمعية ومن ثم سقوطها سياسيًّا، حيث لم تنحصر مشاركة النشطاء الشباب في مواقع التواصل الاجتماعي للتنسيق فيما بينهم للقيام بالاحتجاجات والتظاهرات وتنظيم الاعتصامات، فضلاً عن لجؤ بعض رموز التيارات الدينية السّياسية والقوى الإصلاحية في المجتمع السعودي إلى الإعلام الجديد للتواصل مع العالم الخارجي، وتغذية المواطنين بالأفكار الثورية، مضافاً إلى توجيه مختلف الرسائل السّياسية للسّلطة لحثّها على الإصلاح، حيث أن الصورة التي تقدمها وسائل الإعلام قد تشارك في صياغة الاتجاهات حول المضامين التي تبثها باعتبارها عاملاً مهماً في تشكيل الصورة الذهنية عن الحكام والأفراد والشعوب(٢٥).

إن واقع التحولات الجديدة في البلدان العربية يظهر مدى توظيف أغلب الحركات الاحتجاجية لهذه الوسائل انطلاقاً من استثمار وسائل الاتصال الحديثة (يوتيوب، فيسبوك، تويتر) لتحقيق تعاطف كبير وخلق قاعدة عريضة من المحتجين وانتهاء بالنزول والتظاهر بالميادين، والمدركات التي سادت أغلب الدراسات والبحوث الاجتماعية قبل موجة التحولات السياسية في البلدان العربية اتفقت حول شريحة شبابية تشكل نسبة كبيرة من السكان في البلدان العربية، بيد أن العديد من المحللين قللوا من شأن نشاط شباب "

الفيسبوك" باعتبارهم " يقومون بعملية تنفيس عما يجول في نفوسهم في العالم الافتراضي، نتيجة عزلة شعورية عن العالم الواقعي ولكن هؤلاء الشباب أثبتوا أنهم يتحركون بين العالم الافتراضي والعالم الواقعي بصورة أذهلت الكثيرين" [٢٦]، ومن هنا كانت الحاجة إلى الوقوف على طبيعة المعالجة الإعلامية للصحف السعودية للثورات العربية من ناحية وتداعيات ما يجرى فى المنطقة العربية على عملية التغيير الإجتماعى فى مؤسسات المملكة المختلفة من وجهه نظر النخبة السعودية من ناحية أخرى.

الدراسات والبحوث السابقة :

لعل ما هو موجود في مجال السياسة والصحافة السعودية ، يمثل بدايات رائدة في هذا المجال البحثي المهم ، وقد أسفر المسح العلمي عن وجود شح للدارسات السابقة ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة التي تبحث فى" المعالجة الإعلامية للثورات العربية وتأثيراتها على عملية التغيير الإجتماعى فى المملكة العربية السعودية"حيث وضع الباحث معايير محددة في اختيار الدراسات السابقة منها أن تكون عربية، وأن تكون ذات صلة وثيقة بالثورات العربية ولها تداعيات على عملية التغيير ورؤية النخبة لها، ومن هذه الدارسات التي جاءت على هيئة مقالات وكتابات لعدد من الكتاب الذين تناولوا الموضوع بشكل مقتضب، وكذلك أعمال بعض المؤتمرات التي اهتمت بدور الإعلام وتأثيراته فى الحراك الشعبي العربي، ومن هذه الدراسات الأتي :-

١- الدراسات المرتبطة بأحداث الثورات العربية :

- دراسة رباب الجمال (٢٠١٤) [٢٧]حول دور المواقع الإخبارية الالكترونية في تشكيل معارف واتجاهات المغتربين المصريين نحو الأحداث السياسية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، واستهدفت الدراسة التعرف علي حدود وطبيعة تأثير وسائل الإعلام الجديد علي تشكيل معارف المغتربين واتجاهاتهم نحو الأحداث السياسية في مصر للفترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير تطبيقاً علي عينة من المصريين المقيمين بالمملكة العربية السعودية سعياً لتقييم ذلك التأثير، وتحديد الطرح المستقبلي لدور الإعلام الجديد خلال الفترة القادمة ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ارتفاع معدل استخدام عينة الدراسة لشبكة الانترنت ، وتعدد المصادر الإعلامية التي تمثل مصدراً لمتابعة الأحداث السياسية في مصر عقب الثورة، وقد احتل موقع اليوم السابع المركز الأول في نسبه استخدام المغتربين بنسبة ٨٥.٥ .

- دراسة محمّد الشيوخ (٢٠١٣) [٢٨]حول تأثير ثورات الربيع على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي، واستهدفت الدراسة رصد وتحليل التأثيرات والانعكاسات العامّة لثورات الربيع العربي، على صعيد عمليات الإصلاح السّياسي، وعلى ظاهرة الإسلام السّياسي في العالم العربي، وكذلك التيارات الدينية السّياسية والقوى الوطنية الإصلاحيّة في المملكة، وتسليط الضوء على بعض ملامح المشهد السّياسي في العالم العربي عموماً، والمملكة العربية السعودية خصوصاً، سواءً ما قبل أو بعد ثورات الربيع العربي، ورصد طبيعة الحراك الشعبي ، وردود فعل النظم السّياسية للتيارات الدينية السّياسية، والقوى الوطنية المختلفة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن الإعلام لعب دوراً حيويا وبارزاً في الثورات خصوصاً الإعلام الجديد، تمثّل في التواصل الجماهيري وحشد الجماهير وإيصال صوت الثورات والضّغط على النظم العربية الرسمية وتعريتها وخلق تعاطفٍ خارجيّ، ما أدّى إلى فضح الأنظمة القمعية ومن ثم سقوطها ، وهو ما يعزّز قناعة الثوار في أيّ بلدٍ بالتمسّك بهذه الوسائط، نظراً لفاعليتها في التواصل وأهميّتها في إنجاح الثورة، كما أظهرت النتائج أن الحراك الشبابي في المملكة قد افتقد لدوافع الحشد والتظاهر، باستثناء الحراك النسائي فى قضايا هامشية، كالسفر وقيادة السيارة .
- دراسة معهد الدراسات العربية (٢٠١٣) [٢٩]حول الإرهاب الجديد والفوضى المسلحة بعد ثورات الربيع العربي، وقد استهدفت الدراسة رصد موجات الإرهاب الجديدة في العالم العربي في أعقاب ثورات الربيع العربي ، وذلك باستخدام منهج المسح وصحيفة الاستبيان، وتوصلت الدراسة إلى التأكيد على مجموعة من العوامل قد دفعت لتنامي هذه الظاهرة في المنطقة العربية كان في مقدمتها الإدارة القمعية التي يمارسها "بشار الأسد" في سوريا، واستدعائه ميليشيات جهادية طائفية لدعم شرعية، ووفرت ملاذات آمنة لهذه الجماعات في إطار دولة غير مستقرة يقودها مستبد أراد الاستفادة من وجود جماعة "داعش" للتلويح بفزاعتها، وإفشال الحل السياسي كأحد الحلول المطروحة لإنهاء الصراع القائم في سوريا منذ مارس ٢٠١١م .
- دراسة خالد الصوفي (٢٠١٣) [٣٠]حول دور وسائل الإعلام في تشكيل الصورة الذهنية للحكام العرب لدى الشباب اليمني بعد ثورات الربيع العربي، وقد استهدفت الدراسة معرفة وعي الشباب اليمني ومدى اهتمامه بمتابعة أخبار وتطورات ثورات الربيع العربي وأكثر وسيلة اتصالية ساهمت في تشكيل هذا

الوعي والتعرف على سمات وملامح الصورة الذهنية المتشكلة لديه عن الحكام العرب ومعرفة المصادر الاتصالية التي يلجأ لها الشباب اليمني لاستقاء المعلومات أثناء الأزمات الوطنية والخارجية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن الفضائيات الإخبارية غير اليمنية حصلت على أكثر المصادر التي يتابعها ويستقي جمهور الشباب اليمني من خلالها المعلومات حول ثورات الربيع العربي، وجاء الاتصال الشخصي كدواوين المقيل والأهل والأصدقاء في الترتيب الثاني، ثم القنوات الفضائية اليمنية الخاصة في الترتيب الثالث ، وتأتي في المركز الرابع الصحف اليمنية الأهلية، وفي الأخير تأتي الإذاعات اليمنية وتدل هذه المؤشرات على ارتفاع معدل تعرض المبحوثين لوسائل الاتصال الشخصي ، وفقدان الثقة بوسائل الإعلام الحكومية والتي حصلت على مراتب متأخرة مما يدل أن الكثير من جمهور الشباب لا يتابعها ولا يعيرها ثقة كبيرة.

- دراسة مجدى الداغر (٢٠١١) [٣١] ، وقد استهدفت هذه الدراسة التعرف على اتجاهات التغطية الصحفية للثورات العربية في الصحافة الأمريكية اليومية ودور القائم بالاتصال في تشكيل الرسالة الإعلامية عنها، وذلك بالاعتماد على منهج المسح الإعلامي ، وتوصلت الدراسة إلى أن الصحافة الأمريكية اهتمت بأحداث المنطقة العربية وبالمظاهرات والثورات التي اجتاحت المنطقة، وأن التحول الديمقراطي جاء في قائمة اهتمامات الصحف الأمريكية، وكانت مؤيدة للثورات العربية وتغيير الأنظمة ومحاكمة رموزها، فركزت على عملية التغيير وثقافة الديمقراطية والتعددية، ورفض التعصب والتطرف الديني.
- دراسة عبد الحافظ صلوي (٢٠١١) [٣٢] ، وقد استهدفت الدراسة التعرف على تغطية الصحافة الالكترونية السعودية، للأحداث المرتبطة بالاضطرابات السياسية فى المنطقة العربية ٢٠١١م ، باستخدام أداة تحليل المضمون، لعينة من عشرة صحف الكترونية سعودية، وأظهرت الدراسة أن معظم الصحف الالكترونية السعودية أخذت موقفاً محايداً في تغطيتها للأحداث، فكانت تنقل الأخبار دون تعليق أو تحليل يوضح موقفها، كما أن الصحف ركزت على الخبر في تغطيتها لهذه الأحداث، واعتمدت على النقل عن وكالات الأنباء ووسائل الإعلام الأخرى، وأن هذه الصحف لم توظف الخصائص الاتصالية للصحافة الالكترونية في تغطيتها لهذه الأحداث والمتمثلة بإضافة روابط ووسائط متعددة.

- دراسة على نجادات (٢٠١١) [٣٣] ، وقد استهدفت الدراسة التعرف على مدى اهتمام الصحافة الأردنية اليومية بطبيعة المطالب التي يرفعها المحتجون الأردنيون ٢٠١١م، باستخدام منهج المسح وتحليل المحتوى على عينة من الصحف الأردنية اليومية ومن النقابيين الأردنيين، وكشفت الدراسة أن مطالب المحتجين تمثلت في محاربة الفساد والمفسدين، وإجراء تعديلات على القوانين الناظمة للحياة الدستورية والديمقراطية، ورحيل الحكومة وحل مجلس النواب، وأوضحت أن الأخبار والتقارير الإخبارية كانت في مقدمة الأنماط الصحفية التي عالجت موضوعات الاحتجاجات بما نسبته (٨. ٨٦)، وأن معظم الاحتجاجات جاءت على شكل مسيرات بما نسبته (٧. ٥٧) وأن المنظمين لهذه المسيرات كانوا من قطاعات مختلفة.
- دراسة أحمد رضوان(٢٠١١) [٣٤]، وقد استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى استخدام الجمهور المصرى لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة أثناء أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والعوامل المؤثرة في اعتماد الجمهور على هذه الوسائل، ومدى تحقق التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية بالاعتماد على هذه الوسائل، باستخدام منهج المسح على عينة قوامها (٣٠٠) مفردة من مستخدمي المواقع الالكترونية الإخبارية، وأظهرت نتائج الدراسة أن القنوات الإخبارية كالجزيرة والعربية جاءت في مقدمة الوسائل التي تعرض لها أفراد العينة أثناء الثورة، تلتها الصحف الخاصة كالمصري واليوم السابع، ثم القنوات الإخبارية الناطقة بالعربية مثل بي بي سي العربية والحرة، تلتها المواقع الالكترونية الإخبارية، ثم الصحف القومية المصرية في المرتبة الأخيرة، وأكدت النتائج أن العديد من التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية، قد تحققت نتيجة اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام أثناء الثورة.
- دراسة أحمد شعبان (٢٠٠٧) [٣٥]، وقد استهدفت رصد الحركات الاحتجاجية الشعبية كظاهرة بدأت تنتشر في مصر على نطاق واسع بالتطبيق على حركة كفاية الشعبية وكيف شاركت مختلف المستويات في هذه الحركة والتي انتقلت من أفراد الطبقة الوسطى لطبقات الفقيرة كالفلاحين والعمال وتناولت الدراسة معظم الحركات التي حدثت في مصر مثل حركة منتصف يوليو وحركة عمال غزل المحلة وغيرها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة أهمها أن وجود الاحتجاجات ومعالجة وسائل الإعلام لها ينقل مصر لوضع جديد يتمتع بقدر من الحرية والديمقراطية ، كما رصدت الدراسة الاحتجاجات التي حدثت في مصر وتبين أن هناك ٢٨٣ احتجاجاً ومن بينهم١١٧

مسيرة و٨٥ اعتصاماً و٦٦ إضراباً بالإضافة إلى عشرات من الأنشطة الاحتجاجية من قبل سكان العشوائيات وعمال المحلة وحلون وكانت أهم القضايا المسببة للاحتجاج هي توفير السكن والكهرباء في بعض المناطق وتحويل الوظائف من وظائف مؤقتة إلى دائمة .

– الدراسات والبحوث التى تناولت النخبة :

– دراسة على البريهى (٢٠١٣) [٣٦]، وقد استهدفت الدراسة التعرف على دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو ما عرف إعلامياً بثورات الربيع العربي من خلال قياس اتجاهات هذه النخبة نحو وطنية الثورات، واتجاهاتها نحو أسباب قيام الثورات، واتجاهاتها نحو محركات الثورات، واتجاهاتها نحو الأنظمة العربية، وخاصة التي قامت ضدها الثورات، وقامت الدراسة الميدانية بتطبيق استبيان بأسلوب عشوائي في خمس جامعات يمنية وعلى عينة حجمها ١٢٠ مبحوثاً من الأكاديميين العرب العاملين في هذه الجامعات، وقد خرجت الدراسة بنتائج عديدة أهمها أن ٧٣.٣ من النخبة الأكاديمية العربية يهتمون بمتابعة أخبار ثورات الربيع العربي وتطوراتها، و ٢٠.٣ منهم يبدون اهتماماً متوسطاً، و ٥.٨ لا يهتمون، وجاءت القنوات الفضائية الإخبارية كأهم مصدر في ترتيب المصادر الإعلامية التي تتابعها النخبة الأكاديمية العربية في اليمن وتستقي من خلالها المعلومات عن ثورات الربيع العربي.

– دراسة ميسون عمير(٢٠١٢) [٣٧]، وقد استهدفت الدراسة التعرف على الأثر الذي أحدثته النخبة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني باعتبارها مصفاة النخب السياسية للتنظيمات والقوى الفلسطينية، ودورها في صياغة مفهوم للوحدة الفلسطينية، وتحويله إلى مشروع سياسي، وقد اعتمدت الدراسة منهج اقتراب النخبة، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أدوات مختلفة من أبرزها : المقابلات الفردية مع عدد من النخبة السياسية الفلسطينية ممثلة بأعضاء في المجلس التشريعي وإعداد إطار نظري حول النخبة السياسية وبخاصة الفلسطينية والوحدة الوطنية، وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج كان أبرزها عدم قدرة النخبة التشريعية الفلسطينية في التأثير على مسار الوحدة الوطنية ونهجها ودفعها إلى الأمام، حيث لا زالت إرادة الحزب السياسي فوق إرادة نخبته الممثلة في المجلس التشريعي الفلسطيني.

- دراسة خالد الصوفي (٢٠١٢) [٣٨] ، وقد استهدفت الدراسة التعرف على وسائل الإعلام في تشكيل الصورة الذهنية عن الحكام العرب لدى الشباب اليمني بعد ثورات الربيع العربي، وذلك على عينة عشوائية من الشباب اليمني ذكوراً وإناثاً قدرها ٢٦٦ مفردة لرصد اتجاهاتهم وتصوراتهم نحو الحكام العرب بعد ثورات الربيع العربي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن الشباب اليمني يحمل صورة ذهنية شديدة السلبية عن الحكام العرب، وكانت الفضائيات العربية أهم مصدر يستقي منه المبحوثين معلوماتهم عن ثورات الربيع العربي ويثقون به، ثم مصادر الاتصال الشخصي، ثم الفضائيات اليمنية الخاصة.
- دراسة أسماء سلطان (٢٠١١) [٣٩]، وقد استهدف الدراسة التعرف علي أثر الإعلام الحزبي علي المشروع الوطني الفلسطيني، ومدي خطورة التوجيه الخاطئ للإعلام الحزبي الذي تزخر به الساحة الفلسطينية، وخصوصية الإعلام الفلسطيني ودوره الأساس في استكمال مشروع التحرر الوطني، من خلال تمتين وحدة الشعب الفلسطيني، وكشف جرائم الاحتلال الإسرائيلية وفضح ممارسته على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن ٧٨.٠ من النخبة الفلسطينية يرون أن المناكفات الإعلامية الحزبية تؤثر سلبا علي وحدة الهدف الفلسطيني وإمكانية تحقيق المشروع الوطني، وأن ٨٥.٠ منهم يرون أن الانتماء الحزبي للوسيلة أثر علي سياستها الإعلامية.
- دراسة محمد الفاتح (٢٠١٠) [٤٠]، وقد استهدفت الدراسة التعرف على درجة تعرض النخبة الجامعية الجزائرية للصحافة الإلكترونية الجزائرية والعربية والأجنبية ، ومدى تفضيلاتهم للمواد الإعلامية المتعددة في مواقع الصحف الإلكترونية الجزائرية، ومدى تأثير الصحف الإلكترونية على بيئة الممارسة الصحفية في الجزائر والوطن العربي، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن أعضاء النخبة الجامعية يُقبلون بحجم كبير على مواقع الصحف الإلكترونية حيث يعد الإقبال المتزايد على هذا النوع من الصحف من قبل أعضاء النخبة الجامعية بديلا عن الصحف الورقية،كما أنها لا تكلفهم كثيرًا من الجهد والوقت والمال، بالإضافة إلى صدورها قبل النسخ المطبوعة مما يزيد من الإقبال عليها من قبل النخبة الجامعية في الجزائر .

- دراسة بشار مطهر (٢٠٠٧) [٤١]، وقد استهدفت الدراسة التعرف على دور الراديو والتلفزيون في تشكيل معارف واتجاهات النخبة اليمنية تجاه القضايا السياسية البارزة نحو القضايا السياسية العربية والدولية ، وذلك بالتطبيق على عينة عمديه قوامها ٢٠٠ مبحوث من أفراد النخبة الفكرية اليمنية، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن القنوات الفضائية العربية احتلت المرتبة الأولى بين وسائل الإعلام المختلفة بوصفها المصدر الأول الذي تعتمد عليه النخبة الفكرية اليمنية في استقاء المعلومات عن القضايا السياسية العربية والدولية البارزة، تليها شبكة الإنترنت، ثم الصحف والمجلات، وجاءت الإذاعات في المرتبة الخامسة.
- دراسة رضا أمين (٢٠٠٧) [٤٢]، حول استخدامات النخب المصرية للصحافة الإلكترونية، وقد استهدفت الدراسة التعرف على السمات والخصائص الرئيسية للنخب المصرية التي تتعرض للصحافة الإلكترونية والإشباعات المتحققة من استخدام النخبة للصحف الإلكترونية ، ولقد استخدمت الدراسة منهج المسح بنظام العينة وصحيفة الاستبيان على (٤٠٠) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى أن الصحف الإلكترونية تقدم البديل الأسهل حيث تتيح إمكانيات أفضل مما تتيحها لهم الصحف الورقية،كما أثبتت الدراسة أنه بالرغم من قراءة الصحف الإلكترونية والتعرض للإنترنت إلا أن النسبة الأكبر من عينة البحث لم تحجم عن قراءة الصحف الورقية بشكل منتظم أو غير منتظم بدافع التعود على قراءتها .
- دراسة حنان سليم (٢٠٠٥) [٤٣]، والتي استهدفت التعرف على اتجاهات النخبة المصرية نحو واقع القنوات الإخبارية العربية ،النيل الإخبارية والجزيرة والعربية ومستقبلها وذلك بالتطبيق على عينة قوامها ١٥٠ مبحوثاً من النخبة المصرية الأكاديمية والإعلامية والسياسية، وأشارت النتائج إلى اعتقاد النخبة أن قناة الجزيرة توافرت فيها خمسة مكونات للأداء الإعلامي تمثلت في :الفورية في نقل الأحداث، والجرأة في طرح الموضوعات، والمصداقية والدقة في تناول المعلومات، والتوازن من خلال طرح مختلف الآراء، والحياد والموضوعية في التناول، في حين جاءت قناة العربية في المرتبة الثانية في تقييمات النخبة لها من حيث مدى توافر مكونات الأداء الإعلامي، بينما ترى النخبة أن قناة النيل الإخبارية ينقصها بعض مكونات الأداء الإعلامي مثل الفورية والموضوعية.
- دراسة ثريا البدوي (٢٠٠٥) [٤٤] ، وسعت الدراسة إلى معرفة قدرة الجمهور مقارنة بالنخبة على تقديم رؤية نقدية لمفهوم الإصلاح السياسي ولدور الإعلام الحالي والمستقبلي في تعزيز الديمقراطية وتفعيل

المشاركة السياسية في مصر، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٤٠٠ مبحوث من الجمهور العام والمتعلم والمهتم بمتابعة القضايا السياسية، و١٠٠مبحوث من النخبة الجامعية بجامعة القاهرة والجامعات الخاصة، وخلصت الدراسة إلى وجود اختلاف لرؤية الجمهور عن النخبة، حيث كان الجمهور أقل إدراكاً من الأكاديميين لمفهوم الإصلاح السياسي ولأهمية أبعاده المختلفة، حيث تولي النخبة اهتماماً للبعد الديمقراطي والدستوري عند الحديث عن الإصلاح السياسي في مصر بينما يتمسك الجمهور بضرورة إصلاح السلطة الحاكمة.

- دراسة عادل عبد الغفار (٢٠٠٤) [٤٥]، وقد استهدفت تقييم النخبة الإعلامية المصرية لمستوى الأداء المهني للقنوات الإخبارية العربية "الجزيرة والعربية والنيل للأخبار" والوقوف على نقاط القوة والضعف في أدائها ووضع رؤية للآليات التي يمكن أن تسهم إيجابياً في تطوير أدائها، والتي طُبقت على عينة قوامها ٢٠٠ مبحوثاً من النخبة المصرية في مجالات العمل الإعلامي المختلفة، وانتهت الدراسة عدد من النتائج أهمها ارتفاع مشاهدة النخبة الإعلامية لقناة الجزيرة والاعتماد عليها كمصدر للمعلومات مقارنة بقناتي العربية والنيل الإخباريتين.
- دراسة سامي النجار (٢٠٠٢) [٤٦]، والتي استهدفت التعرف على اتجاهات الصفوة الأكاديمية والإعلامية والسياسية المصرية نحو الصورة الإعلامية للإنسان العربي في الصحف وقنوات التلفزيون الأجنبية وذلك بالتطبيق على عينة قوامها ١٥٠ مبحوثاً ، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين شدة اتجاهات المبحوثين نحو الصورة الإعلامية للإنسان العربي في الصحف والقنوات الغربية وكثافة تعرضهم لها، كما توصلت إلى عدم تأثر اتجاهات النخبة نحو الصورة الإعلامية للإنسان العربي في الصحف والقنوات الغربية باختلاف نوع النخبة.
- دراسة سوزان القليني (١٩٩٨) [٤٧]، والتي استهدفت التعرف على مدى اعتماد النخبة المصرية من سياسيين وإعلاميين وأكاديميين على التلفزيون المصري كمصدر للمعلومات في أوقات الأزمات، وذلك بالتطبيق على حادثة الأقصر الإرهابية على عينة من النخبة المصرية قوامها ١٢٥ مبحوثاً لمعرفة وجاء التلفزيون وقناة "سي إن إن" في الترتيب الأول كمصدر اعتمدت عليه النخبة المصرية في الحصول على معلومات حول الحادث، كما أظهرت النخبة الإعلامية والأكاديمية اعتماداً أكبر على التلفزيون الوطني في حين أظهرت النخبة السياسية اعتماداً أكبر على قناة "سي إن إن".

- دراسة أيمن حبيب (١٩٩٧) [٤٨]، والتي استهدفت التعرف على رؤية النخبة في تطور الخدمة الإخبارية بدول الخليج وذلك بالتطبيق على عينة قوامها ٥٠ مبحوثاً من النخبة الأكاديمية والإعلامية والفكرية في السعودية، وتوصلت إلى أن دافع معرفة الأحداث المحلية الجارية من أهم الدوافع لدى النخبة إلى مشاهدة الأخبار في التلفزيون السعودي، وعند وجود أحداث محلية مهمة، فإن النخبة تعتمد بشكل أكبر على القنوات الأجنبية، كما أن التلفزيون لا يمثل مصدراً مهماً للأخبار الدولية.
- دراسة عادل عبد الغفار (١٩٩٥) [٤٩]، والتي استهدفت معرفة استخدام النخبة المصرية لمحطات الراديو والتلفزيون المحلية والدولية، وقد طُبقت على عينة مقصودة قوامها ١٥٠ مبحوثاً من الصفوة المصرية في المجالين السياسي والفكري، وتوصلت إلى أن أفراد النخبة المصرية الأكثر احتكاكاً بالثقافات الأجنبية أكثر استخداماً لوسائل الاتصال الدولية من الأقل احتكاكاً بهذه الثقافات، وارتفاع نسبة المشاهدة لقنوات التلفزيون الدولي مقارنة بالتلفزيون المحلي، وكذلك ارتفاع نسبة الاستماع إلى الراديو الدولي بين أفراد العينة بنسبة ٩٦.٠ مقابل نسبة ٩٢.٦ للراديو المحلي.

ملاحظات على البحوث والدراسات السابقة :

- أشارت نتائج مجموعة البحوث والدراسات السابقة إلى وجود حالة من الغموض والتشويش في دوافع وأسباب وغايات ظاهرة ثورات الربيع العربية نظراً لحداثتها في المنطقة العربية أواخر عام ٢٠١٠م ومطلع عام ٢٠١١م، بالإضافة إلى عدم وجود دراسات وبحوث سابقة ترصد انعكاسات وتأثيرات ثورات الربيع العربي سواءً على عمليات الإصلاح السّياسي في المنطقة العربية، أو على ظاهرة الإسلام السّياسي في العالم العربي بشكل عام، وفي السعودية بشكل خاصّ ، حيث لم تحظ المملكة العربية السعودية بدراسات متعمقة بخصوص ما يجرى على أرضها من احتجاجات وصراعات فئوية وطائفية ومطالبات شبابية ونسوية من بدايات عام ٢٠١١م وحتى الآن على الرغم من أهميتها الكبيرة وخطورة دورها مستقبلاً، بالإضافة إلى أن رؤية النخبة السعودية لطبيعة المعالجة الإعلامية لثورات الربيع العربي لم تحظ أيضاً على مستوى الدراسات العربية بدراسات مستقلة، ومن ثم تمثل الدراسة الحالية إضافة أو محاولة للإضافة إلى شق مهم من الدراسات الإعلامية الحديثة.
- أكدت الدراسات السابقة أنه على الرغم من الدور الكبير الذي تقوم به وسائل الإعلام في تشكيل الاتجاهات وملامح الصور الذهنية لدى الرأي العام ، فإنها لا تبني الاتجاه أو الصورة بمفردها، وهي

عندما تشكل الاتجاهات والصور لا تكون بالمستوى نفسه من التشابه، بل هناك دور فاعل للمتغيرات الوسيطة في ذلك.

وعلى هذا فقد استفاد الباحث من خلال اطلاعه واستعراضه للبحوث والدراسات السابقة في بناء الأطر المعرفية للبحث وفي صياغة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، بالإضافة إلى التأكد من عدم وجود دراسة سابقة تعرضت للمعالجة الإعلامية للثورات العربية وتأثيراتها على عملية التغيير الإجتماعى في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية على عينة من الصحف السعودية اليومية ، وميدانياً على جمهور النخبة الإعلامية والأكاديمية السعودية ، وبالتالي تُعد هذه الدراسة محاولة للإضافة في هذا المجال.

– النظريات المفسرة للدراسة :

١– نظرية حارس البوابة : اعتمدت الدراسة على نظرية حارس البوابة لمناقشة موضوع الدراسة من خلال المفاهيم التي تقوم عليها هذه النظرية باعتبار أن الصحافة وسيلة إعلامية تعمل على التكوين التراكمي للخبرات بالنسبة للجمهور القاري وبما تقدمه من معلومات وأخبار تجعل الجمهور يهتم بقضايا دون غيرها، وخاصة فى الأحداث المهمة مثل الثورات العربية ٢٠١١م.

ونظرية حارس البوابة من النظريات التي تقبل التطبيق على معظم الدراسات الإعلامية إذ لا تخلو قضية من قضايا الإعلام من جانب يتعلق بهذه النظرية والدراسة الحالية لها علاقة وثيقة بهذه النظرية وذلك لارتباط التغطية والحصول على الخبر بحراسة البوابة والتي تنص على أن الرسالة الاتصالية في رحلتها من المرسل إلي المستقبل تمر بعدة حلقات أو بوابات في كل حلقة يوجد شخص له سلطة التدخل في الرسالة وتعديلها بحسب ما يتفق مع سياسته ويحدد الكيفية التي تمر بها الرسالة، وهذه الحلقات تزيد في حالة الاتصال الجماهيري حيث أصبحت الوسيلة تخاطب جمهور على كل الحدود الجغرافية القائمة ، وبالتالي تزداد البوابات التي تمثل سلطة الفرد في تقدير ما يصلح للنشر وما لا يصلح ، وما هي المعلومات التي يجب أن تصل للجمهور، ويشير " كبرت لبوين" صاحب النظرية أن المعلومات التي تتضمنها الرسالة الاتصالية في الصحافة أو التلفزيون أو الراديو لا تصل المتلقي بنفس الكيفية التي قررها بها القائم بالاتصال في هذه الوسيلة المعنية فيحدد مفهوم حراسة البوابة في مدى السيطرة الموجودة في حلقة من حلقات الاتصال تحتل موقع استراتيجي تبرز فيها سلطة القائم بالاتصال (حارس البوابة) (٥٠).

٢- مدخل ترتيب الأولويات : قد يتحدد وضع القضية على الأجندة الإعلامية بظهور القضية في الأجندة الجماهيرية، وقد أكدت الدراسات دور وسائل الإعلام في التأثير وفي تشكيل الاتجاهات والصور للأفراد المتعرضين لها؛ حيث نجد أن نظرية ترتيب الأولويات أو وضعها قد اهتمت بدراسة العلاقة بين أولويات القضايا التي تطرحها وسائل الإعلام وأولويات القضايا التي تشغل تفكير الجمهور واهتماماتهم كعلاقة تبادلية يمكن تحديدها من خلال الموضوعات والقضايا الإخبارية التي تطرحها وسائل الإعلام؛ أي إنه كلما زاد تركيز وسائل الإعلام على قضايا وموضوعات بعينها، أدرك الجمهور تلك القضايا والموضوعات بوصفها قضايا بالغة الأهمية، وهذا معناه أن أجندة الأولويات وقائمتها تنتقلان من وسائل الإعلام إلى الجمهور، وقد أثبتت الدراسات أن الأجندة الجماهيرية تتبع الأجندة الإخبارية لوسائل الإعلام، وأن التغير في الأجندة الإعلامية ينتج عنه تغير في الأجندة الجماهيرية(٥١).

٣- مدخل الاعتماد على وسائل الإعلام: تؤكد نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام أن أفراد الجمهور يعتمدون على المعلومات التي توفرها وسائل الإعلام، وتفترض النظرية أن المجتمع الجماهيري الحديث يعتبر وسائل الإعلام أنظمة معلومات أساسية تشترك في عمليات التغيير والصراع على المستويات المجتمعية والفردية للفعل الاجتماعي، والفكرة الأكثر أهمية في النظرية هي أن مثل هذا المجتمع يصبح فيه الأفراد أكثر اعتماداً على وسائل الإعلام بشكل متزايد لأغراض التوجيه والمعرفة لما يحدث في مجتمعهم، وبالتالي، فإن اتجاهات الأفراد وتصوراتهم حول ما يحدث في واقعهم تكون إلى حد كبير انعكاساً للمعلومات التي استقاها من الإعلام.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

- **مشكلة الدراسة** : تُعد وسائل الإعلام عموماً المصدر الرئيسي للمعلومات ذات العلاقة بالقضايا الرئيسة التي تستحوذ على اهتمامات الرأي العام والنخب وبخاصة في الأحداث السياسية الكبرى ذات الصلة بالحياة العامة في المجتمع، حيث يرتبط تأثير وسائل الإعلام بالجوانب الإنسانية والتكيف الاجتماعي مع الأحداث، ومن ثم يكون التركيز على مظاهر أخرى من الارتباط بين الإعلام والأزمات القائمة وخاصة المرتبط منها بالأحداث المهمة مثل أحداث ووقائع الثورات العربية لعام ٢٠١١م – ٢٠١٣م ، ونظرًا لحقيقة التفاوت الكبير في التغطية الإعلامية بين وسائل الإعلام المختلفة بما في ذلك الصحف اليومية ،

فإن الباحثين في مجال الإعلام السياسي يتفقون على أن للوسيلة المقروءة خصائص وسمات تكاد تنفرد بها عن باقي وسائل الإعلام الأخرى ، فبينما يشعر العاملون في الإذاعة والتلفزيون ومواقع الإنترنت– على سبيل المثال– بأنهم في حاجة إلى تغطية الأحداث المهمة بطريقة عاجلة، فإن الصحف والصحفيين لديهم الوقت الكافي للتفكير في أفضل الطرق التي يتعاملون بها مع الحدث بما في ذلك التفكير في المشكلات المعقدة التي ترتبط به، وعندما ترتبط الأزمات والمشكلات بالمصلحة العليا للوطن أو بمستقبل منطقة جغرافية بالكامل كمنطقة الشرق الأوسط تكون الوقائع والأحداث محل اهتمام الجميع .

وفى إطار الدور المؤثر للصحف المطبوعة كوسيلة مهمة من وسائل الإعلام فى تشكيل معارف واتجاهات الرأي العام والنخب إزاء القضايا المهمة تتحدد مشكلة البحث فى الوقوف على طبيعة التغطية والمعالجة التى قامت بها الصحافة السعودية للثورات العربية من عام ٢٠١١م– حتى مطلع ٢٠١٤م، وهى إجمالاً تمارس دوراً مؤثراً في زوايا تغطية هذا النمط من القضايا أو ما يعرف بأطر التغطية الإعلامية والتي أتضح للباحث قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين هذه الأطر والمعالجة الصحفية، والعوامل المؤثرة على القائم بالاتصال عند تغطية هذا النمط من الأحداث، وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في رصد المعالجات الصحفية السعودية للثورات العربية ودور الصحف السعودية على مختلف توجهاتها وانتماءاتها السياسية والفكرية فى تزويد الجمهور السعودي بالمعلومات عن الأحداث الجارية بدول الربيع العربى، وتأثيرات ذلك كله على عملية التغيير الاجتماعي فى المملكة، وتقييم النخبة الأكاديمية والإعلامية لطبيعة وشكل التغطية والمعالجة السعودية للثورات العربية .

– **أهمية الدراسة** : تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات من بينها:

أن الدراسات التي رصدت العلاقة بين النخبة والنص الإعلامي مازالت قليلة حيث أن أغلبها تركز إما على النص (الدراسات التحليلية) أو الجمهور والقائم بالاتصال (الدراسات الميدانية) ، فرغم أهمية العلاقة الجدلية بين القائم بالاتصال والنص الإعلامي باعتبار أن هذه العلاقة حتمية، وأن القائم بالاتصال هو المنتج الفعلي للنص الإعلامي، وهو ما أشارت إليه الكثير من الدراسات السابقة المعنية بتحليل الأطر الإعلامية، حيث أن القائم بالاتصال هو الذي يقدم هذا النص بالتركيز على زوايا معينة في تغطيته والمرتبطة بأحداث الثورات العربية، كما تنبثق أهمية هذه الدراسة أيضاً من أهمية النخبة التي بحكم عملها تُعدُّ أكثر الفئات تفاعلاً مع المتغيرات الحاصلة في المجتمع، والأكثر إلماماً ووعياً واهتماما بالشأن العام

وتأثيراً فى توجهات الرأي العام ، فضلاً عن أن المكتبة العربية مازالت تفتقر إلى الدراسات والبحوث الإعلامية التي ترصد ملامح التغطية الإعلامية العربية – العربية في أوقات الأزمات بصفة عامة، وأن هذه الدراسة يمكن أن تشكل– ضمن دراسات أخرى– أساساً علمياً للدراسات الإعلامية المقارنة التي مازلنا بحاجة علمية لها ، وخاصة ما يرتبط منها بالدور الذى يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام فى تشكيل الرسالة الإعلامية ورؤية وتقييم النخبة إزاء ما يتم طرحه وتناوله من وقائع وأحداث في ضوء القيم التي تعكسها الصحف السعودية محل الدراسة إزاء المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية من مطلع عام ٢٠١١م، وتداعيات ذلك اجتماعياً وسياسياً على المملكة كما تراها النخبة السعودية ، ومن ثم تُعدُّ الدراسة مجالاً جديداً للبحث العلمى، لكونها تبحث في تطور نوعي على الساحة الإقليمية، وهو تطور يستحق الرصد والدراسة إعلامياً وسياسياً واجتماعياً.

أهداف الدراسة التحليلية :

- التعرف على قضايا التغيير الإجتماعى المثارة إزاء فعاليات الثورات العربية بعد ثورة يناير ٢٠١١م وما بعدها.
- التعرف على حجم الاهتمام بقضايا التغيير الاجتماعى بالصحف السعودية اليومية إزاء فعاليات الثورات العربية.
- التعرف على أشكال التغطية الصحفية لقضايا التغيير الاجتماعى ومدى الاهتمام بها إزاء فعاليات الثورات العربية.
- التعرف على الأنماط الصحفية التي تعتمدها الصحافة السعودية في معالجة قضايا التغيير الاجتماعي فى المملكة .
- التعرف على مصادر المعلومات والإدلاء التي تتبناها الصحافة السعودية عند معالجة قضايا التغيير الاجتماعي.
- التعرف على توجهات الصحافة السعودية إزاء قضايا التغيير الاجتماعي في المملكة بعد ثورات الربيع العربى.
- التعرف على وسائل الإبراز المستخدمة عند عرض قضايا التغيير الإجتماعى فى المملكة بعد ثورات الربيع العربى.

– التعرف على نوع الجمهور المستهدف من وراء موضوعات التغيير الإجتماعى فى المملكة بعد ثورات الربيع العربى.

تساؤلات الدراسة التحليلية :

– ما طبيعة قضايا التغيير الإجتماعى المثارة إزاء فعاليات الثورات العربية فى الصحافة السعودية ؟

– ما حجم الاهتمام بقضايا التغيير الإجتماعى بالصحف السعودية اليومية إزاء فعاليات الثورات العربية؟

– ما أشكال التغطية الصحفية لقضايا التغيير الإجتماعى ومدى الاهتمام بها إزاء فعاليات الثورات العربية؟

– ما الأنماط الصحفية التي تعتمدها الصحافة السعودية في معالجة قضايا التغيير الاجتماعي فى المملكة؟

– ما مصادر المعلومات والإدلاء التي تتبناها الصحافة السعودية عند معالجة قضايا التغيير الاجتماعي في المملكة؟

– ما أهم توجهات الصحافة السعودية إزاء قضايا التغيير الاجتماعي في المملكة بعد ثورات الربيع العربى.؟

– ما وسائل الإبراز المستخدمة عند عرض ومعالجة قضايا التغيير الإجتماعى فى المملكة بعد ثورات الربيع العربى؟

– ما نوع الجمهور المستهدف من وراء معالجة قضايا التغيير الإجتماعى فى المملكة بعد ثورات الربيع العربى.؟

أهداف الدراسة الميدانية : سعت الدراسة الميدانية لتحقيق الأهداف التالية:

– التعرف على مدى اهتمام النخبة السعودية بمتابعة أحداث الثورات العربية وتداعياتها .

– التعرف على أسباب عدم متابعة النخبة للثورات العربية وتداعياتها على المستوى المحلى والإقليمي .

– التعرف على أهم مصادر المعلومات التي تعتمد عليها النخبة لمتابعة أحداث الثورات العربية.

– التعرف على أسباب اعتماد النخبة على مصادر معلومات معينة لمتابعة أحداث الثورات العربية ومدى ثقتهم فيها.

– التعرف على رؤية النخبة السعودية فى أسباب الثورات ومحركاتها ونتائجها وتداعياتها على الوضع فى السعودية.

– تصورات النخبة السعودية عن مدى التزام الصحف السعودية بالأخلاقيات المهنية في تغطيتها للثورات العربية .

تساؤلات الدراسة الميدانية : حاولت الدارسة الميدانية الإجابة على الأسئلة التالية:

– ما مدى اهتمام النخبة السعودية بمتابعة أحداث الثورات العربية بوسائل الإعلام الجماهيري ؟

– ما أسباب عدم متابعة النخبة السعودية للثورات العربية وتداعياتها على المستوى المحلى والإقليمي ؟

– ما كثافة تعرض النخبة السعودية لوسائل الإعلام لمتابعة أحداث الثورات العربية ؟

– ما أهم مصادر المعلومات التي تعتمد عليها النخبة لمتابعة أحداث الثورات العربية ؟

– ما أسباب تفضيل النخبة الاعتماد على مصادر معلومات معينة لمتابعة أحداث الثورات العربية ؟

– ما مدى ثقة النخبة السعودية في وسائل المعلومات التي تعتمد عليها لمتابعة أحداث الثورات العربية ؟

– ما تصورات النخبة السعودية للمعالجة الإعلامية لأحداث الربيع العربي ضوء الممارسة المهنية والأخلاقية ؟

– ما رؤية النخبة السعودية فى أسباب الثورات ومحركاتها ونتائجها وتداعياتها على الوضع فى السعودية؟

– ما مقترحات النخبة السعودية لتطوير المعالجة الإعلامية للثورات العربية من الناحية المهنية والأخلاقية؟

فروض الدراسة :

الفرض الأول :تختلف اتجاهات النخبة السعودية نحو أحداث الثورات العربية باختلاف النوع، والسن والمستوى التعليمي،....

الفرض الثانى : توجد فروق دالة إحصائياً بين مستوى تعرض النخبة السعودية للإعلام حول أحداث الثورات وطبيعة المعرفة لديهم عنها من حيث :الاتجاه نحو مفهوم الثورات العربية، والاتجاه نحو أسباب قيام الثورات العربية ، والاتجاه نحو محركات الثورات العربية، والاتجاه نحو النتائج التي توصلت إليها وانعكاس ذلك على عملية التغيير الإجتماعى في السعودية .

الفرض الثالث : توجد فروق دالة إحصائياً بين مستوى اهتمام النخبة السعودية بمتابعة أحداث الثورات العربية وطبيعة الاتجاهات المعرفية لديهم عنها من حيث :الاتجاه نحو مفهوم الثورات العربية، وأسباب قيامها، ومحركاتها، ونتائجها، وانعكاس ذلك داخلياً على عملية التغيير الإجتماعى في المملكة العربية السعودية .

نوع الدراسة : يقع هذا البحث ضمن البحوث الوصفية التي تهدف إلى تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد للحصول على معلومات كافية ودقيقة عنه، دون الدخول في الأسباب أو التحكم فيها، وهذا يعني أن هذا النوع من البحوث لا يقف عند حد جمع البيانات والمعلومات، بل يصل إلى تصنيفها وتسجيلها وتحليلها، واستخلاص نتائج ودلالات مفيدة منها تؤدي إلى إمكانية إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة محل الدراسة ، وبناء عليه فإن هذا البحث يهدف إلى الكشف عن المعالجة الإعلامية السعودية للثورات العربية وتأثيراتها على عملية التغيير الإجتماعى فى قطاعات المملكة المختلفة بعد ثورات الربيع العربى ، واتجاهات النخبة السعودية نحوها .

مناهج الدراسة : في إطار النوع السابق من البحوث تعتمد الدراسة على المناهج التالية:

١ ـ منهج المسح الإعلامي : ومن خلاله يتم جمع المعلومات التي تمكن الباحث من إجراء عمليتي التحليل والتفسير ، ومن ثم الخروج باستنتاجات منها ، حيث يُعد المسح واحداً من المناهج الأساسية في البحوث الوصفية وغير مرتبط بنمط محدد لجمع البيانات ، فالاستبيانات تستخدم من خلاله بصورة واسعة ، وكذلك تكنيكات أخرى مثل الملاحظة وتحليل المضمون، وذلك لدراسة واقع المعالجة الإعلامية السعودية للثورات العربية وانعكاس ذلك على التحولات المجتمعية في المملكة ،كما تراها النخب الإعلامية والأكاديمية السعودية فى الفترة من ٢٠١١م –٢٠١٤م.

٢ ـ المنهج المقارن: والذي يضيف استخدامه وتطبيقه عمقاً ضرورياً لنتائج الدراسة، فهو يمثل طريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة أو جماعات داخل مجتمع واحد للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بينها وإبراز أسبابها، وبناء على ذلك يرصد الباحث أوجه التشابه والاختلاف فيما يتعلق برصد وتحليل طبيعة المعالجة الصحفية السعودية للثورات العربية ، والعوامل المؤثرة في التغطية وطبيعة هذه المعالجة ورؤية النخبة لها.

– **مجتمع الدراسة** : تحدد مجتمع الدراسة المسحية للمضمون فى ثلاثة صحف سعودية يومية هى : (جريدة الرياض ، جريدة الوطن ، جريدة الشرق الأوسط) وقد قام الباحث بتطبيق أسلوب الأسبوع الصناعي المركب لهذه الصحف خلال الفترة من بداية شهر يناير ٢٠١١م وحتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤م ، وقد بلغ عدد الموضوعات التى تم رصدها وتم تناولها بالصحافة السعودية المدروسة (٢٣٣٨) موضوعاً، وتتميز هذه الصحف بانتظام الصدور، والأرشفة، وسهولة الحصول عليها، كما تشكل صحف العينة مختلف أشكال الملكية الصحفية العربية، وبالتالي فهي مختلفة في الاتجاهات، والرؤية الفكرية وفى أسلوب الطرح وطريقة تناول الأحداث، وهو ما يحقق أهداف الدراسة، كما تحدد مجتمع الدراسة الميدانية بالنسبة للنخبة السعودية التى تتعرض للصحف السعودية كمصدر للمعلومات عن الثورات العربية فى نوعين من النخبة وهما (النخبة الأكاديمية من أساتذة الجامعات السعودية الذين يشكلون توجهات الطلاب ، والنخبة الإعلامية وتضم الخبراء والممارسين للإعلام والذين يشكلون توجهات الرأي العام)، بالإضافة إلى ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة من أن الإعلام السعودي يساهم بالنصيب الأكبر في عملية صنع القرار داخل السياسة الخارجية السعودية، وأنها أكثر الدول العربية حضانة للتقنية، ويمثل الشباب نحو (٦٠%) من السكّان للفئة ما دون الثلاثين، ويعتبرون أيضاً من أكثر المستفيدين من هذه التقنية بصورها المختلفة.

أدوات الدراسة التحليلية : اعتمدت الدراسة فى جمع المعلومات على أسلوب تحليل المضمون بشقيها الكمي والكيفي من خلال تصميم استمارة تحليل المضمون بحيث يكون الموضوع هو الوحدة الأساسية للتحليل فى إطار الصحف الثلاثة محل الدراسة ، وقد استخدم التكرار كوسيلة للعد والإحصاء بهدف معرفة حجم اهتمام الصحف السعودية بالثورات العربية وتأثير ذلك على عملية التغيير الإجتماعى فى المملكة.

– **فئات التحليل** : يتفق الباحثون على ضرورة أن تكون فئات التحليل المستخدمة في تحليل المضمون مناسبة ودقيقة وشاملة بشكل لا يقبل التداخل فيما بينها، فالفئات هي "التصنيفات التي يضعها الباحث استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلة البحث، كوسيلة يعتمد عليها في حساب تكرارات المعاني، وكلما كانت الفئات محدودة بصورة واضحة، كلما كانت نتائج البحث أيضاً واضحة ومحددة، وبعد قيام الباحث

بالاطلاع على كل ما كتب في صحف الدراسة عن الربيع العربى وتأثيرات ذلك علي المملكة ، قام بتصنيفها بما يخدم أهداف الدراسة إلى الفئات التالية:

– فئات الشكل : وهى تلك الفئات التي تصنف المضمون من حيث الشكل وأسلوب عرض المادة (كيف قيل؟) وتشمل موقع النصوص الصحفية ، والقوالب الفنية من عناصر الإبراز المصاحبة لقضايا الدراسة ، ونمط العناوين ، وطبيعة الصور والرسوم ، والإطارات ، والبراويز ، والزوايا ، والأرضيات ، والألوان...) .

فئات المضمون : وتضم تلك الفئات القضايا والمضامين المثارة في صحف الدراسة وتتمحور حول (ماذا قيل؟) وتشمل فئة (الموضوع ، الموقع الجغرافي ، الفنون الصحفية ، مصادر المعلومات ، مصادر الإدلاء بالمعلومات بها، اتجاهات المضمون ، التغطية الصحفية ، أهداف المضمون ، والجمهور المستهدف ، ....).

عينة الدراسة التحليلية : تضم العينات الخاضعة للدراسة، المواد الإخبارية وتشتمل (الأخبار، والتقارير) ، والمواد التفسيرية وتضم (التحقيق ، الحديث الصحفي) ، ومواد الرأي وتشمل (المقال بأنواعه ، بريد القراء ، ورسوم الكارتون والكاريكاتير،...) وقد روعي التأكيد من مرجعية كل مادة صحفية لمصدرها، وذلك للتفرقة بين المادة الصحفية التي يكتبها كتاب الجريدة من ناحية، والمصاحفون من خارج الجريدة من ناحية ثانية، ووجهات النظر والآراء التي تأتى عن طريق صناديق البريد من قراء الجريدة والمتابعين لها على مواقع التواصل الإجتماعى من ناحية أخرى ، وذلك حتى يتسنى للباحث الحصول على عدد معقول من المواد الصحفية بتوجهاتها المختلفة في ظل تتابع وتطور الأحداث المرتبطة بالثورات العربية وذلك من خلال التحليل والتفسير بصورة موضوعية ، وقد ضمت العينة التحليلية (٢٣٣٨) موضوعاً.

عينة الدراسة الميدانية : نظرا لعدم وجود إطار عام للعينة شامل وحديث يتضمن النخبة السعودية الإعلامية والأكاديمية يمكن من اختيار عينة عمدية ممثلة لمجتمع الدراسة، فقد اعتمد الباحث على أسلوب العينة العمدية، ويقوم هذا الأسلوب على اختيار الأفراد الذين يمكن الوصول إليهم بحيث يمثلون مجتمع الدراسة، وقد بلغت هذه العينة (١٣٦) مفردة من النخبة السعودية: الإعلامية والأكاديمية، ممن يقطنون العاصمة السعودية" الرياض" بوصفها مركز صناعة القرار السياسي، وفيها تتواجد المقرات الرئيسية لوسائل الإعلام، بالإضافة إلى تركز مراسلي مختلف الوسائل الإعلامية العربية والدولية في هذه العاصمة، ويرجع اختيار الباحث للنخبة السعودية لاعتبارات منها :

١- أن النخبة السعودية تتولي صياغة وتشكيل الرأي العام بعدة طرق سواء عن طريق الاتصال الشخصي أو عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة.

٢- أن النخبة السعودية تقوم بدور جوهري وأساسي في التأثير في المجتمع السعودي سواء الأكاديمية ويأتى دورها في التأثير على الشباب الجامعي من خلال العملية التعليمية، أو النخبة الإعلامية ودورها في التأثير المعرفى على كافة شرائح المجتمع.

٣- أن النخبة السعودية تعتبر أكثر قراءة واطلاعاً واستخداما لوسائل الإعلام من غيرها، وهو ما يعني أنها أكثر قدرة على توصيف استخدامها لوسائل الإعلام من ناحية، وتقييم وتحديد هذا الاستخدام إزاء الأحداث المهمة من ناحية أخرى.

أدوات الدراسة الميدانية : قام الباحث بتصميم استمارة استقصاء مكونة من مجموعة أسئلة لمعرفة رأي النخبة حول ما يتعلق بالتعرض لوسائل الإعلام في أثناء أحداث وتداعيات الربيع العربي، وتأثرهم بما عرضته وما شكلته لديهم من اتجاهات وصور عن ثورات الربيع العربي، وتضمنت مجموعة الأسئلة أهداف الدراسة، ودوافع تفضيل وسائل معينة، وأسئلة عن المتغيرات الديموجرافية، وتم عمل مقياس تجميعي لاستخدام الوسائل الإعلامية، وكذلك وضع أسئلة عن التعرض والاهتمام، وللحصول على إجابات متعلقة بالاتجاه ضمن أسئلة الاستبيان اعتمد الباحث على مقياس ثلاثي التقدير "بمقياس ليكرت" الذي يقيس شدة الاتجاه لدى الرأي العام حول القضية المدروسة، وتم قياس اتجاهات المبحوثين من خلال (٤٢) جملة تم رصدها مما تناولته وسائل الإعلام خلال الفترة السابقة لتطبيق البحث لتحديد اتجاهاتهم نحو ثورات الربيع العربي ومن خلال هذا المقياس، تم قياس الاتجاهات التي شكلتها وسائل الإعلام لدى النخبة السعودية نحو ثورات الربيع العربي بعد مرور ثلاثة سنوات على انطلاق أول ثورة وهي الثورة التونسية، وقد وُضعت ثلاث درجات تفضيل أمام كل عبارة من عبارات المقياس لقياس الاتجاه وتحديد نوعه بـ أوافق، ولا أوافق، ومحايد وتم إعطاء وزن لكل إجابة(١) للموافق، و(٢) لغير الموافق، و (٣) للمحايد في الجمل الإيجابية، والعكس في الجمل السلبية، وتم تقسيم جمل المقياس إلى أربعة محاور كالتالي:

- المحور الأول : إشكالية مفهوم الثورات العربية لدى النخبة السعودية الأكاديمية والإعلامية (١٢) سؤالاً.

– المحور الثانى :أسباب قيام الثورات العربية كما تراها النخبة السعودية الأكاديمية والإعلامية (١٢) سؤالاً.

– المحور الثالث : محركات الثورات العربية والدور الخارجي فيها كما تراها النخبة السعودية (٩) أسئلة .

– المحور الرابع :نتائج الثورات العربية وتداعياتها على المملكة من حيث (نظام الحكم السائد، الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة ، مستوى دخل الأفراد، القوانين والتشريعات والقرارات الملكية) كما تراها النخبة السعودية (٩) أسئلة .

إجراءات الصدق والثبات :

نظراً لكون التحليل يعتمد إلى حد كبير على ذاتيه الباحث قام الباحث تفادياً للتحيز وتحقيقاً لأكبر درجة من الموضوعية (٤٩)، باستخدام أسلوب الصدق الظاهري من خلال تصميم استمارة الاستقصاء في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها وفروضها، وفي ضوء مراجعة الدراسات السابقة تم إجراء اختبار قبلي على (٢٠) مفردة، وتم عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين في تخصصات مختلفة، وبناء على ملاحظاتهم التي تم الأخذ بها جرى تعديلها، ولإيجاد الثبات في الأداة، استخدم الباحث المعادلة الإحصائية المعروفة بـ "ألفا كرونباخ" لقياس الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس، حيث جاءت للعبارات الإيجابية (٠.٨٣) وللعبارات السلبية (٠.٨٥) والتي تُعدُّ ملائمة لأغراض هذه الدراسة، وتدعم ثبات المقياس كلياً.

جمع البيانات وتحليلها:

استغرقت عملية توزيع استمارات الاستقصاء على مفردات العينة وجمعها شهرين تقريباً(أكتوبر – نوفمبر ٢٠١٤) وبعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة ومراجعتها مكتبياً، تم إدخالها إلى الحاسب الآلي، ثم جرت معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم قبول نتائج الاختبارات الإحصائية عند درجة ثقة (٩٤) فى المائة فأكثر، أي عند مستوى معنوية ٠.٠٥ فأقل.

والجدول التالي رقم (١) يبين توزيع مجتمع الدراسة التحليلية من الصحف السعودية المدروسة :

المتغير / اسم الصحيفة		الموقع على شبكة الإنترنت	إجمالي الأعداد
١	جريدة الرياض	http://www.alriyadh.com.sa	٧١٥
٢	جريدة الوطن	http://www.alwatan.com.sa	١٣٠٥
٣	جريدة الشرق الأوسط	http://www.asharqalawsat.com.sa	٣١٨
المجموع			٢٣٣٨

الجدول رقم (٢) يبين توزيع مجتمع الدراسة الميدانية من النخب السعودية محل الدراسة :

توزيع النخب السعودية	**العدد**	**نوع النخبة**
وهم موزعون بالتساوي (٢٠ مفردة) على الجامعات السعودية التالية : جامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة الملك سعود، جامعة الأميرة نوره ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، وجامعة الأمير سلطان .	**١٠٠**	**النخبة الأكاديمية**
وهم موزعون بالتساوي (٣) مفردات كالتالي: صحف مطبوعة (الرياض، الوطن، الشرق الأوسط) ، صحف الكترونية (سبق، الوئام ، عاجل) ، قنوات تليفزيونية (القناة الأولى، الإخبارية)، محطات إذاعية (الرياض، القرآن الكريم)،خبراء ومتخصصون من (الجمعية السعودية للإعلام والعلاقات العامة).	**٣٦**	**النخبة الإعلامية**
	١٣٦	**المجموع**

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

قام الباحث بإجراء التحليل الإحصائي لبيانات هذه الدراسة من خلال برنامج (SPSS) ، والمعروف اختصارا بحزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد يتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- التكرارات البسيطة والنسب المئوية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

– اختبار كا^2 لجداول التوافق لدراسة الدلالة الإحصائية للعلاقة بين متغيرين.

– معامل التوافق لدراسة شدة واتجاه العلاقة الارتباطية .

–معامل ارتباط بيرسون بين متغيرين من مستوى المسافة أو النسبة.

–اختبار t.test" علي أحد متغيرات الدراسة.

المفاهيم والتعريفات الإجرائية للدراسة :

– **دول الربيع العربي** : هي تلك الدول التي تمكّنت فيها الثورات من إسقاط رأس النظام أو كافّة شخوصه، ومن ثم دخلت في مرحلة جديدة لبناء نظم جديدة، كما هو الحال في تونس ومصر وليبيا واليمن، بينما الدول التي لم تتمكّن فيها الثورات من تحقيق ذلك الإنجاز أو تجاوز تلك المرحلة كالبحرين وسوريا وعمان الأردن...، فإنها لا تندرج ضمن هذا المصطلح. (٥٢)

– **ثورات الربيع العربي :** يُقصد بها تلك الاحتجاجات والتظاهرات والانتفاضات الشعبية السلمية الواسعة، التي بدأت شرارتها من تونس في مدينة سيدي بوزيد بعد أن أضرم الشاب محمد البوعزيزي النّار في نفسه احتجاجاً على الوضع القائم هناك، وسرعان ما انتقلت تلك الشرارة إلى العديد من الأقطار العربية كمصر وليبيا واليمن والبحرين وسورية وغيرها.

– **مفهوم النخبة :** هم في لغة الإعلام" الصفوة"، ولهم من الإمكانات والصلاحيات وقوة التأثير على الجمهور العادي، ويشكلون محوراً أساسياً لمعظم الأخبار ووسائل الإعلام (٥٣) وهى كذلك الفئات الأكثر ثقافة في المجتمع، والأكثر قدرة على إدارة هذا المجتمع وخدمته ، وهي أيضاً الفئة التي تحمل أعلى المؤهلات العلمية، والمكانة المتميزة ذاتها في المجتمع.(٥٤)

المبحث الأول :

دور المملكة العربية السعودية في خدمة القضايا العربية والدولية :

تحتل المملكة العربية السعودية مكانة مهمة في التنظيم الدولي الحديث ، فعلى الصعيد الإقليمي كانت المملكة من البلدان القليلة التي أسهمت في تأسيس جامعة الدول العربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أنها سعت بعد دعوة العاهل المغربي الملك الحسن الثاني إلى عقد مؤتمر إسلامي لتدارس نتائج حريق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩م إلى التمسك بإضفاء صبغة الدوام والاستمرارية على هذه المبادرة ، وذلك باستضافة مقر منظمة المؤتمر الإسلامي ابتداء من عام ١٩٧٢م في جدة.

وفي إطار التنظيم الدولي كانت المملكة العربية السعودية من البلدان العربية القليلة أيضاً التي وقعت ميثاق سان فرانسيسكو الذي تأسست بمقتضاه منظمة الأمم المتحدة ، وبغض النظر عن الدور الذي قامت به المملكة في كل المنظمات المتخصصة الدولية – دون استثناء– فإنها أعطت قضية التنمية المستديمة لبلدان الجنوب أولوية في سياستها الخارجية، ومن ثم فقد ركزت جهودها على دعم المنظمات الاقتصادية القائمة، ومنها تلك التي أفرزتها اتفاقية بروتن وودز، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتنمية. (٥٥)

وقد استطاعت المملكة بفضل دورها المؤثر داخل المنظمتين أن تكون الدولة الوحيدة في العالم العربي والإسلامي والثالثة التي تحتل مركز العضوية الدائمة داخل المؤسستين وذلك من خلال مجلسي إدارة الصندوق والبنك الدوليين ، وقد مكنها هذا الدور من أن تكون الناطق باسم بلدان الجنوب ، والمدافع عنها داخل المنتديات الدولية، وهي إستراتيجية أثبتت نجاحها من خلال التحول الكبير في دور كل من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي التي أصبحت تركز في مختلف أنشطتها على قضايا التنمية المستديمة لبلدان الجنوب، وهو ما رشحها لأن تصبح عضواً بمجلس الأمن من قبل الاتحادات والمنظمات الدولية ، والتنازل عن العضوية للمملكة الأردنية اعتراضاً على التدخل المباشر للقوى الدولية في البلدان العربية ، والدعم الروسي– الصيني لنظام بشار الأسد فى سوريا.

وانطلاقاً من هذا المنظور ترصد الدراسة الدور الذي قامت به المملكة على المستوى العربي والدولي – فى دعم ومساندة وفض منازعات – منذ نشأتها على يد الملك عبد العزيز فى ثلاثينيات القرن الماضي وحتى ما تم التعارف عليه بموسم الربيع العربي أو ظاهرة التحولات المجتمعية والسياسية فى عدد من البلدان العربية وخاصة فى كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين.

أولاً : الدور السعودي دولياً: تحرص المملكة العربية السعودية في المجال الدولي على إقامة علاقات متكافئة مع القوى الكبرى والتي ارتبطت معها بشبكة من المصالح التي يمكن وصفها بأنها جاءت كانعكاس لدورها المحوري المتنامي في العالمين العربي والإسلامي ، والتي سعت من خلالهما إلى توسيع دائرة التحرك السعودي على صعيد المجتمع الدولي، لذا تحاول المملكة أن تتفاعل مع مراكز القوى والتأثير في السياسة الدولية آخذة في الحسبان كل ما يترتب على هذه السياسة من تبعات ومسؤوليات.

وتعتز المملكة العربية السعودية بكونها أحد الأعضاء المؤسسين لهيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥م، انطلاقاً من إيمان المملكة العميق بأن السلام العالمي هدف من أهداف سياستها الخارجية ، فهي تدعو إلى أسس أكثر شفافية للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها باعتبارها السبيل الوحيد إلى الازدهار والرخاء والاستقرار في العالم، ومن ثم فإنها لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية ، ولكنها تؤمن في ذات الوقت بحق الدفاع المشروع عن النفس وذلك كقاعدة من قواعد القانون الدولي. (٥٦)

ومنذ أكثر من ٧٠ عاماً مضت وبعد أن نجح الملك عبد العزيز في إعادة توحيد أرجاء المملكة وفق مبادئ الشرعية الإسلامية وعلى العدالة والسلام والمساواة والإخاء بين الدول والشعوب بادر إلى المشاركة في تأسيس أكبر هيئة دولية تسعى إلى إرساء المبادئ نفسها على نطاق عالمي، عندما أوفد كل من الملك فيصل والملك فهد في رحلة إلى نيويورك حاملين توجيهات مؤسس المملكة ، وذلك بقصد المشاركة في تأسيس المنظمة العالمية ، وكانت المملكة واحدة من الخمسين دولة الموقعين على ميثاق الأمم المتحدة ، وأسهمت المملكة في ثلاثة مجالات أساسية من ميزانية الأمم المتحدة : (٥٧)

١- الميزانية العامة للمنظمة.

٢- في قوات حفظ السلام الدولي.

٣- ميزانيات المنظمات المتخصصة.

ثانياً : الدور السعودي عربياً : أدركت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها أهمية العمل العربي المشترك وتوحيد الصف العربي، لذا فقد سعت مع ست دول عربية مستقلة آنذاك للاجتماع في محاولة صادقة لوضع آلية لتنظيم العلاقات العربية والعمل العربي المشترك ولخدمة مصالح هذه الدول وقضاياها، فكان إنشاء (جامعة الدول العربية) والتوقيع على ميثاقها في مارس عام ١٩٤٥م، ونظراً لما للمملكة العربية السعودية من مكانة ومصداقية في محيطها العربي، وما تتسم به سياستها من توازن وعقلانية فقد لعبت دوراً مهماً كوسيط لحل الخلافات العربية (الداخلية والإقليمية)، انطلاقاً من اهتمام المملكة بالمحافظة على التضامن العربي، وقامت بجهود توفيقية استهدفت إزالة الخلافات العربية الجانبية التي تفت في عضد ووحدة الصف العربي.

كما كانت المملكة أول الداعين في إطار مبادرة خادم الحرمين الشريفين الراحل الملك عبد الله بن عبد

العزيز إلى سلام عادل لجميع بلدان المنطقة، وهو ما يعني أن إمكانية السلام مع إسرائيل تبقى مقرونة بشرط أساسي يتمثل في إعادة الأرض العربية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الكامل في تقرير المصير ، وبناء دولته المستقلة .[٥٨]

أما بالنسبة للعالم الإسلامي فالمملكة العربية السعودية تبقى ذلك المركز الديني الذي تهفو إليه قلوب المسلمين من كل مكان ، وبالإضافة إلى ذلك فقد استضافت المملكة مقر منظمة المؤتمر الإسلامي بمدينة جدة ابتداء من سنة ١٩٧٢م بعد أن كانت من أول المشاركين في مؤتمر الرباط الإسلامي لسنة ١٩٦٩م، وبعد أن كانت من أول المشاركين في تأسيس المنظمة الجديدة، حيث تقوم المملكة داخل المنظمة الإسلامية بدور أساسي في تقريب وجهات النظر بين الجناحين الشرقي والغربي للعالم الإسلامي، وأصدرت العديد من التوصيات بما فيها إنشاء صندوق القدس الذي يشكل خطوة عملية رائدة لمنع التهويد ودعم المقدسيين في جهودهم من أجل الحفاظ على عروبة المدينة المقدسة وهويتها الإسلامية.

ثالثاً : الدور السعودي إقليمياً : منذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز آل سعود ومنطقة الخليج تعتبر من أهم دوائر السياسة الخارجية السعودية وذلك لأسباب عدة أهمها أواصر القربى والارتباط التاريخي والجوار الجغرافي المميز الذي يجمع المملكة بدول الخليج العربية إلى جانب تماثل الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة فيها، وإيماناً من المملكة وباقي دول الخليج بالقواسم المشتركة بينها ورغبة منها في توحيد وتنسيق السياسات المشتركة وأهمها الأمنية والدفاعية في خضم أزمات وصراعات تحيط بالمنطقة وتؤثر عليها بأشكال عدة، اتفقت إرادات قادة دول الخليج الست على إنشاء (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) في عام ١٩٨١م، ليكون الإطار المؤسسي لتحقيق كل ما من شأنه الوصول إلى صياغة تكاملية تعاونية تحقق كل رغبات وطموحات دول المجلس الست على المستوى الرسمي والشعبي على كل الأصعدة (السياسية – الأمنية – الاقتصادية – الاجتماعية...،) .[٥٩]

وتمثل المملكة في محيطها الإقليمي والدولي قطب الرحى لمجموعة من الدوائر المرتبطة بعضها ببعض انطلاقاً من الإطار المحدود في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الجامعة العربية وانتهاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ففي كل من هذه الدوائر أدت المملكة دوراً حاسماً في عملية التأسيس، كما شكلت ضمانة أساسية لاستمرار تلك المنظمات في القيام بدورها والنجاح في مهماتها.[٦٠]

وفي الإطار الخليجي فقد أسهمت المملكة بشكل مؤثر في جمع كل من دول البحرين والكويت وقطر

وعمان والإمارات لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي قامت الأطراف المتعاقدة بتوقيع دستوره بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥م، حيث تستضيف المملكة مقر الأمانة العامة لهذه المنظمة، وعلى الرغم من أهميتها لكونها أكبر دولة داخل المنظمة إلا أن العلاقات بين الأعضاء منظمة بشكل ديمقراطي حيث يتناوب رئاسة المجلس الأعلى الذي يضم رؤساء الدول الست كل من الأعضاء، كما أن القرارات تتخذ بأغلبية الأصوات. (٦١)

وقد ركزت المملكة فى علاقاتها بدول الخليج العربي على مجموعة من المحاور كان من أهمها العمل الدءوب والجاد على تصفية جميع الخلافات بما في ذلك المشكلات الحدودية، وهذا ما وقع بين المملكة ومعظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى ذلك حرصت المملكة على تصفية الخلافات الثنائية فيما بين بقية دول المجلس، وخاصة الحدودية منها، وذلك لإيمانها المطلق بأن أخطر ما يواجه العلاقات بين الدول– وقد يجرها إلى ويلات الحروب– الخلافات الحدودية لما لها من حساسية ومساس بسيادة الشعوب (٦٢)، وهو ما يؤكد حرص المملكة العربية السعودية الشديد والدائم على أهمية التنسيق الاقتصادي بين دول المجلس من خلال الحث المستمر على بناء الخليج بشكل صحيح، وإقامة سوق اقتصادية مشتركة توحد السياسات الاقتصادية لتلك الدول في إطار مجلس التعاون، وذلك لمواكبة المتغيرات الدولية المتلاحقة والحد من آثار خطيرة قد تحل بالمنطقة في حال عدم وجود هذا التنسيق والتعاون. (٦٣)

كما لم تُغفل المملكة كذلك أهمية التنسيق والتعاون قدر المستطاع في مسائل الأمن والدفاع لحماية المنطقة، والوقوف بوجه جميع التيارات والتنظيمات والدول التي تحاول إثارة الاضطرابات وعدم الاستقرار، وإيجاد المشكلات الأمنية لدول المجلس على وجه الخصوص ، وهو ما جلياً في الأزمات التي مرت بالمنطقة، وخاصة الحرب أثناء العراقية الإيرانية والاحتلال العراقي للكويت، والنفوذ الإيراني ، والمظاهرات الاحتجاجية فى كل من سلطنة عمان والبحرين ٢٠١١م ، وذلك بفضل الجهد الدءوب والسياسة المتوازنة التي مارستها قيادات المملكة للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة. (٦٤)

رابعاً : الدور السعودي إسلامياً : لقد كان الإسلام ولا يظل أهم العوامل المؤثرة في عملية تحديد أولويات السياسة الخارجية السعودية، فالمملكة ومنذ نشأتها تعمل على حشد وتكريس قدراتها ومواردها وتسخيرها لخدمة قضايا العالم الإسلامي وتحقيق أسباب ترابطه وتضامنه استناداً إلى حقيقة الانتماء إلى عقيدة

واحدة، وأن التكافل الإسلامي هو السبيل لاستعادة المسلمين لمكانتهم وعزتهم، وفي سبيل تحقيق التضامن الإسلامي سعت المملكة وبادرت مع شقيقاتها من الدول الإسلامية بإقامة منظومة من المؤسسات الإسلامية الحكومية وغير الحكومية ومنها رابطة العالم الإسلامي في عام ١٩٦٢م، ومنظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٦٩م واحتضنت المملكة مقريهما، وينبع ذلك الجهد من التصور التكاملي لمعنى التضامن الإسلامي الذي يشمل عدة مفاهيم لعل أهمها مفهوم الأمن الجماعي للدول الإسلامية، والعمل على تسوية المنازعات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية، وتقديم المعونات الاقتصادية للدول والمجتمعات الإسلامية ذات الإمكانيات المحدودة، وتقديم المساعدة والإغاثة العاجلة للدول الإسلامية المنكوبة، ومناصرة المسلمين والدفاع عن قضاياهم وتوفير الدعم المادي والمعنوي للتجمعات الإسلامية أينما كانت من خلال المساهمة في بناء المساجد وإنشاء المراكز الحضارية الإسلامية وغيرها . [٦٥]

وعلى هذا تتمتع المملكة العربية السعودية بمكانه فريدة بين دول العالم الإسلامي حيث تُعد الدولة الإسلامية الوحيدة التي قامت على أساس الدين والدعوة إليه، ومبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أكدت عملياً على مفهوم الأمن الجماعي للدول الإسلامية، وتسوية المنازعات بين بلدان العالم الإسلامي، وتقديم الدعم الإقتصادى للدول العربية– والإسلامية ذات الإمكانيات والموارد المحدودة ، فضلاً عن مناصرة الأقليات الإسلامية والدفاع عن قضاياهم والسعي نحو إيجاد الحلول المناسبة لها في إطار مجموعة المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية للمملكة والتي تستهدف تحقيق التضامن الإسلامي الشامل ، ودعم الأقليات الإسلامية والدفاع عن حقوقهم ، وتقديم الصورة المشرقة للدين الإسلامي .[٦٦]

المبحث الثاني :

موقف السياسة الخارجية السعودية من الثورات العربية ٢٠١١م وما بعدها :

تتميز السياسة السعودية تجاه الثورات العربية بأنها سياسة متغيرة وغير مستقرة في ذات الوقت؛ إذ بينما كانت سياسة السعودية تجاه ما حدث في كل من مصر وتونس واليمن معارضة لسقوط أنظمة الحكم في تلك الدول، فإنها تدخلت بشكل مباشر في الأزمة البحرينية، ثم آثرت عدم الظهور في الصورة بشكل مباشر في كل من الأزمتين الليبية والسورية.

وتقوم السعودية اليوم بقيادة تيار عربي تمثله الأنظمة الملكية، وهي الأنظمة الوحيدة في المنطقة التي لا تزال تحافظ على استقرارها نسبيًا، وذلك بهدف جعل تكتل كهذا عنصر أمان لكل نظام، وهو ما يعبر عن

خوف حقيقي يتملك الأنظمة العربية التقليدية من السقوط كما سقطت الأنظمة الجمهورية، وترى السعودية أن التدخل الخارجي في المنطقة ووجود إسرائيل يمثلان حلقة كاملة قد يتم استغلالها من قوى دولية لتغيير وجه المنطقة سياسيًا، وهي بقيادتها لتحالف الأنظمة الملكية تحاول جاهدة أن تُعرقل أي مشروع دولي قد يستهدف إسقاط هذه الأنظمة؛ خاصة وأن السياسة الدولية تجاه المنطقة قد أخذت طابعا يتسم بالكثير من التردد والتخبط في بعض الأحيان ، أن الولايات المتحدة لم تعُد هي الفاعل الوحيد في الشرق الأوسط .

كما تميزت الدبلوماسية السعودية ولفترات زمنية طويلة بأسلوب المعالجة الهادئة للأحداث السياسية في المنطقة العربية ، وذلك من خلال الدور التوفيقي القائم على تسوية الخلافات والحفاظ على الوضع القائم من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي للدول العربية فى أوقات النزاعات والأزمات، وإن اختلف هذا النهج جذرياً عام ٢٠١١م بسبب السياسة الإيرانية التي تستهدف التوسع فى المنطقة على حساب دول الخليج ، وانتقال مركز التأثير السياسي عام ٢٠٠٦م من القاهرة إلى دول الخليج ، حيث ألقت المملكة العربية السعودية بثقلها الدبلوماسي في المنطقة للحد من توسع النفوذ الإيراني فى الخليج أو في دول الجوار العربي، ومن ثم فهى تتفاوض مع جميع الأطراف السياسية بما فيها سوريا وإيران لمنع أى صراع مستقبلي فى المنطقة .[٦٧]

وتمثل المملكة العربية السعودية وسيطاً إقليمياً احتلت به الدور التاريخي لمصر سابقاً ، فهي التي اقترحت على الزعماء العرب عام ٢٠٠٢م تأييد مبادرة السلام مع إسرائيل والاعتراف بها مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، ثم احتضنت أيضاً اجتماع الأطراف الفلسطينية في مكة ، باعتبارها وسيطاً معتدلاً في المنطقة حسبما ترى الولايات المتحدة من أنها تحافظ على الوضع القائم على العكس من إيران التي لم تقدم شيئاً إيجابياً لحل مشكلات المنطقة، وإنما تزيد الوضع تأزماً مع دول الجوار والمجتمع الدولي بسبب السلاح النووي الذى تسعى إلى امتلاكه .[٦٨]

وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الإعلان عن تأييدهما للدور السعودي في عقد اجتماع مكة، وإنهاء المقاطعة الدولية للحكومة الفلسطينية التي تشكلت في غزة، وهو ما يتناقض مع الموقفين الأمريكي والإسرائيلي الرافضين لإلغاء المقاطعة.[٦٩]

لقد كان اتساع الدور الإقليمي السعودي مؤشراً على قيام المملكة بدور الوسيط بين الولايات المتحدة وإيران حيث اجتمع الملك عبد الله مع "علي لاريجاني" كبير المفاوضين الإيرانيين عن برنامج إيران النووي حاملاً

رسالة من القيادة الإيرانية تطلب فيها وساطة السعودية لإزالة التوتر القائم بين الولايات المتحدة وإيران بشأن البرنامج النووي وتقريب وجهات النظر الأمريكية والإيرانية ، وفي اجتماع الجامعة العربية المنعقد في الرياض في مارس ٢٠٠٧م وصف الملك عبد الله الاحتلال الأمريكي للعراق بأنه غير شرعي، وأن على الحكومات العربية فض خلافاتها حتى لا تملي عليها القوى الأجنبية سياسات إقليمية تضر بمستقبلها، وأشار إلى أنه لن نسمح للقوى الخارجية بأن تحدد المستقبل العربي".(٧٠)

وإزاء ربيع الثورات العربية ٢٠١١م أعربت السعودية عن عدم ارتياحها لتعاطي الرئيس "باراك أوباما" مع عزل الرئيس المصري "حسني مبارك" منتقدة واشنطن بالتخلي عن حليف قديم لها فى المنطقة وما يجرى فى البحرين حيث ترى الولايات المتحدة أن من الأفضل إجراء مزيد من الإصلاحات السياسية وتمثيل أكبر للشيعة في النظام السياسي البحريني، بينما ترى المملكة العربية السعودية أن القرار في إحباط أي محاولة للإخلال بالأمن فى البحرين يأتي حفاظاً على الوحدة الوطنية من الانشقاق الداخلي فى الخليج.

وقبل إرسال السعودية قوات للبحرين في مارس ٢٠١١م ضمن قوات درع الجزيرة لدول"مجلس التعاون" لمساعدة البحرين كانت الولايات المتحدة تعتقد بأن استقرار السعودية مهدد بسبب اضطراب الوضع الإقليمي، بينما ترى المملكة العربية السعودية أن أمريكا لا تُقدر تماماً الظروف التي تواجه المجتمع السعودي المحافظ، وأنه غير قابل للانقسام . (٧١)

وإزاء مخاوف المملكة العربية السعودية من أحداث البحرين تغيرت لهجة الناطق الرسمي للبيت الأبيض "جي كارني" بعد أن وصف دخول قوات درع الجزيرة بقيادة السعودية إلى البحرين على أنه احتلال سعودي للبلاد، تراجع وأشار أن البيت الأبيض لا يعتبر دخول هذه القوات غزواً للبحرين ، وطالب بأن تتعاون السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي من أجل ضبط النفس من خلال الحوار مع المتظاهرين بعيدا عن أعمال القمع والعنف لمواجهة عدم الاستقرار في البحرين ، ومن ثم تتبوأ السعودية مركزاً مهماً بين دول مجلس التعاون الخليجي خاصة، وعلى الصعيد العربي عامة، حيث كان الموقف المتحفظ الذي اتخذته السعودية بصدد الموقف من الرئيس المصري السابق حسني مبارك نابعاً من قيم عربية تتمثل في المحافظة على هيبة رئيس أكبر دولة عربية، خاصة وأن الرئيس التونسي علي زين العابدين كان قد غادر تونس إلى جدة بعد الثورة مباشرة ورفض البقاء فى البلاد، ووفرت له المملكة العربية السعودية ملاذا آمنا

مقابل ألا يعمل بالسياسة مستقبلاً، حيث اقترحت القيادة السعودية آنذاك إمكانية تطبيق الحل نفسه على الرئيس المصري، إلا أن الرئيس السابق حسنى مبارك رفض الفكرة، وآثر البقاء والموت فى مصر .(٧٢)

وفى أحداث البحرين وعقب وقوع اضطرابات ١٤ فبراير ٢٠١١م، قام وزير الخارجية البحريني بزيارة القاهرة، والاجتماع برئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة باحثاً عن إجابة حول موقف مصر من أحداث البحرين؟، الأمر الذى دعا عصام شرف رئيس الوزراء المصري السفر إلى الخليج مرتين متتاليتين لتأكيد أن أمن البحرين خاصة، وأمن الخليج عامة جزء من الأمن المصري، وأن انشغال مصر في أوضاعها الداخلية لن يثنيها عن الوقوف إلى جانب أشقائها في الخليج (٧٣)، وفي تلك الأثناء انتشرت شائعات عن سفر الرئيس السابق حسنى مبارك لتبوك للعلاج، ورغبة المملكة في عدم إتمام محاكمته، وهو ما أدى وجود حالة من الغضب لدى بعض شباب ائتلاف الثورة أسفرت عن مهاجمة السفارة السعودية بالقاهرة وتشويه أسوارها بعبارات مسيئة.(٧٤)

وعلى هذا تتبلور السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في أن التدخل الخارجي في المنطقة العربية ووجود إسرائيل يمثلان حلقة كاملة قد يتم استغلالها من قوى دولية لتغيير وجه المنطقة سياسيًا، وهي بقيادتها لتحالف الأنظمة المستقرة تحاول جاهدة أن تعرقل أي مشروع دولي قد يستهدف هذه الأنظمة؛ خاصة وأن السياسة الدولية تجاه دول الربيع العربي قد أخذت طابعاً يتسم بالكثير من التردد والتخبط في بعض الأحيان. (٧٥)

محددات السياسة الخارجية السعودية إزاء دول الثورات العربية :

١- الدور السعودي فى ثورة تونس ديسمبر ٢٠١٠م :

كشفت الثورة الشعبية التي اندلعت في جميع أنحاء تونس عن سقوط النموذج التونسي، وذلك لأربعة أسباب رئيسية هي: النمو غير المتكافئ، ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب المتعلم، غياب الحريات السياسية، وأخيرا الفساد،كما كان اندلاع الثورة التونسية في ولاية سيدي بوزيد وانتقالها إلي تالة والقصرين، قبل أن تصل إلي المدن المركزية في تونس وصفاقس، يعبر بشكل واضح عن أزمة النمو غير المتكافئ، والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف، فقد تركزت ٨٠% من الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية الشمالية والشرقية للبلاد (٧٧)، بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب من

نقص الاستثمارات والخدمات والوظائف وبلغت معدلات البطالة في ولاية سيدي بوزيد إلي ٣٠%، مقارنة بالمتوسط الوطني الذي يتراوح –وفقاً للأرقام الرسمية– بين ١٣% و١٦%، كما شهدت تونس أيضا اتساعا كبيرا في الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، في ظل نمو طبقة رأسمالية استحوذت علي نصيب أكبر من ثمار عملية التنمية الاقتصادية، وهو ما كان أحد محركات الثورة على النظام الحاكم والمطالبة بسقوطه ورحيله عن البلاد

http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/40B2E380-52F9-4A8A-B23C-9C2B636016FD.htm - #[٧٨].

وعلى هذا لا يمكن تجاهل أن الثورة التونسية كانت السبب الرئيس في التغيير الذي بدأ يدق أبواب العالم العربي أجمعه، وربما اعتبرت أنظمة الحكم العربية أن ما أصاب تونس لن يصيبها، وفي تلك الليلة التي كان يبحث فيها الرئيس التونسي عن مدرج مطار لتهبط عليه طائرته كانت تدرك أن ثمة أمرا كبيراً قد وقع في العالم العربي، وكانت استضافة المملكة العربية السعودية للرئيس زين العابدين بن علي تمثل مرحلة متقدمة على مستوى صنع القرار؛ حيث لم يجرؤ رئيسًا عربيًا أو غير عربي السماح للرئيس بن علي بالهبوط في بلاده، وقد يكون سبب ذلك هو الخوف من تسريع إمكانية وقوع ثورة مشابهة على نظام حكمه؛ فآثر جميع الرؤساء والحكام العرب الصمت، وكان رفضهم لاستقبال بن علي اعترافًا منهم أن ثمة أخطاء كبيرة تُرتكب في العالم العربي وفى بلدانهم تحديداً، وأن هناك خطراً قادماً غير معلوم مصدره[٧٩].

ومن ناحية أخرى فإن السعودية لم تكن في خضم معارضتها للثورة التونسية تهتم بالوضع الداخلي السعودي الذي يبدو متماسكًا أكثر من اهتمامها بألا تتجاوز ثورة تونس الأراضي التونسية، ومن ثم لم تكن تونس تمثل خطرًا إستراتيجيًا على المملكة العربية السعودية إذا ما تغير نظام الحكم فيها من عدمه ؛ فتونس لا تتصل بالمملكة كاتصال مصر والأردن واليمن، ويكاد التأثير التونسي على نظام الحكم وسياسات المملكة العربية السعودية لا يُذكر إذا ما قارنّا تأثير مصر ودول أخرى محيطة بالمملكة ؛ ولذلك لم تسجل السياسة السعودية تجاه تونس منذ انهيار نظام حكم "بن علي" فيها أية تجاذبات ذات تأثير يُذكر، بعكس ما جرى في موقف السعودية من ثورات مصر والبحرين واليمن وليبيا وسوريا .

٢- الدور السعودي في ثورة مصر ٢٠١١م- ٢٠١٤م :

تُعد العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية علاقات متميزة نظراً للمكانة الكبيرة التي تتمتع بها البلدين على الأصعدة العربية والإسلامية والدولية، فعلى الصعيد العربي تؤكد الخبرة التاريخية أن القاهرة والرياض هما قطبا العلاقات والتفاعلات في النظام الإقليمي العربي وعليهما يقع العبء الأكبر في تحقيق التضامن العربي والوصول إلى الأهداف المنشودة التي تتطلع إليها الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج ،كما أن التشابه في التوجهات بين السياستين المصرية والسعودية يؤدى إلى التقارب إزاء العديد من المشاكل والقضايا الدولية والقضايا العربية والإسلامية مثل الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ، ومن هنا كان طبيعياً أن تتسم العلاقات السعودية المصرية بالقوة والاستمرارية ، وألا تتأثر بتغيير نظام سياسي من عدمه.

وتاريخياً تضاعفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والسعودية عدة مرات خلال فترة الثمانينات والتسعينات والسنوات الأولى من القرن الحالي، حيث شهدت نمواً مضطرداً خلال الأعوام الخمس الماضية ، واحتلت الاستثمارات السعودية المرتبة الأولي بين الدول العربية المستثمرة في مصر، والمرتبة الثانية علي مستوي الاستثمارات العالمية بقيمة تجاوزت أكثر من ٧١ مليار جنيه، وتحرص البلدين على الارتقاء بالمسار الاقتصادي، حيث بلغ حجم التجارة البينية بين مصر والسعودية ٧.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م في مختلف القطاعات.(٨٠)

وخلال الفترة من ٣٠ مارس إلى ٣ أبريل ٢٠٠٥م تم عقد الدورة الحادية عشر للجنة المصرية السعودية المشتركة بالقاهرة برئاسة وزيري خارجية الدولتين بعد توقف دام أكثر من أربع سنوات، باجتماع اللجنة الفنية المشتركة برئاسة وزيري التجارة الخارجية والصناعة بالقاهرة فى مايو ٢٠٠٥م والاتفاق على عقدها بصورة دورية كل ستة أشهر بالتبادل بين عاصمتي الدولتين ، ثم زيارة رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للسعودية ثلاث مرات في شهور يناير ومايو وسبتمبر ٢٠٠٥م. (٨١)

كما يبلغ إجمالي عدد الشركات الاستثمارية التي تم تأسيسها بمساهمات سعودية في مصر ٢٣٥٥ شركة بإجمالي مساهمات بلغت نحو ١.٢٠ مليار جنيه مصري، حيث تأسس ما يقرب من ٥٠٪ من تلك الشركات خلال السنوات الخمس الأخيرة ،كما يساهم رأس المال المصري في ٣٠٢ شركة بالمملكة العربية السعودية بقيمة ٢٢١ مليون دولار وفق إحصائيات وبيانات صادرة عن هيئة الاستثمار السعودية ، والتي

تتحدث عن عدد من المشروعات المصرية التي يقيمها مصريون مقيمون في السعودية يبلغ عددها ١٠٤٧ شركة أغلب هذه المشروعات هي مشروعات صغيرة ومتوسطة تعمل في الأنشطة الخدمية، وهو ما أدى إلى تضاعفت العمالة المصرية في المملكة إلى أكثر من ٩٠٠ ألف، وتتركز أهم الاستثمارات السعودية في القطاعات الخدمية والتي تضم خدمات النقل واللوجيستيات والصحة والتعليم والاستشارات، يليها الاستثمار الصناعي ثم قطاع الإنشاءات، والاستثمار الزراعي والصناعات الغذائية، والاستثمار السياحي حيث تأتي المملكة في المرتبة الثانية عربياً من حيث التدفق السياحي العربي، ويبلغ إجمالي الإنفاق السعودي في السياحة المصرية نحو ٥٠٠ مليون دولار سنوياً. (٨٢)

وعلى المستوى الأمنى سعت السعودية لدى الولايات المتحدة عبر دبلوماسييها في واشنطن والاتحاد الأوربي إلى الضغط على واشنطن وتقديم وعود مالية كبيرة من أجل الحفاظ على الرئيس المصري السابق حسنى مبارك، ثم سعيها بعد ذلك لمنع محاكمته، غير أن مراكز صنع القرار في البيت الأبيض كانت قد أدركت أن بقاء حسنى مبارك أو محاولة تبرير أفعاله أصبح يشكل عبئاً سياسياً واقتصادياً عليها، فوجدت أن المصلحة تقضي التخلي عن الرئيس مبارك على الرغم من أن ذلك قد يعني وصول نظام لا يحقق لإسرائيل ما حققه مبارك لها لأكثر من ثلاثين عاماً ، وهو التيار الإسلامي ممثلاً فى جماعة الإخوان المسلمين.(٨٣)

وقد أثار الموقف الأمريكي شك المملكة العربية السعودية وهي ترى تخلى الإدارة الأمريكية عن أهم حلفائها فى المنطقة، مما يوحي بإمكانية تخليها عن أى نظام أخر نظراً لما كانت مصر تمثله في عملية الصراع العربي – الإسرائيلي وأمن واستقرار منطقة الخليج (٨٤)، بينما لم يغب عن المجلس العسكري والحكومات المصرية المتعاقبة أهمية العلاقة مع المملكة العربية السعودية، ومن ثم فقد جاء منح المملكة الحكومة المصرية مساعدات بقيمة ٤ مليارات دولار كبادرة حسن نوايا تجاه الدولة المصرية الجديدة، كما جاء قرار منح تأشيرات العمرة مجانًا للمواطنين المصريين كبادرة تقارب أخرى بعد تنحى مبارك عن السلطة في فبراير ٢٠١١م واستمر ذلك أيضاً فترة حكم الإخوان لمصر (٨٥)، إلا أنه وبعد سقوط حكم الإخوان المسلمين أدركت المملكة أن مصر وبعد أحداث ٣٠ يونيو٢٠١٣م أصبحت تواجه تحديات أمنية متعددة تشكّل خطرًا حقيقيًا على حالة السلم والأمن المجتمعي والاستقرار الإقليمي في مقدمتها الأتي : (٨٦)

١. تزايد موجة العمليات ذات الطابع "الإرهابي "التي تستهدف عناصر من الشرطة والجيش في سيناء بشكل عشوائي.
٢. تفاقم العنف المفرط في التعامل مع المتظاهرين وهو ما أدّى إلى إراقة الدماء وخلق حالة من الاحتقان الشعبي ضد السلطة القائمة والأجهزة الأمنية والقوات المسلحة، وزيادة احتمالات الصدام العنيف معها على نطاق واسع.
٣. تنامى ظاهرة البلطجية تحت مظلة أنهم يمثلون الأهالي المؤيدين لأحداث ٣٠ يونيو، واحتمالات تطور هذه الظاهرة لتصل إلى حالة من الانفلات الأمني العام، ومزيد من الانقسام الداخلي على مستوى الأحزاب والتيارات المختلفة .
٤. زيادة الطلب على شراء الأسلحة غير المرخصة، وهو ما يشجع على زيادة عمليات تهريب وتجارة السلاح وما تمثله من مخاطر على الأمن وزيادة احتمالات الصدام الأهلي مع قوات الشرطة والجيش .
٥. ظهور الفتنة الطائفية من جديد في ظل تأييد الكنيسة الأرثوذكسية ومشاركتها ممثلة في البابا تواضروس في أحداث ٣٠ يونيو ودعوتها للمشاركة في المسيرات المؤيدة للدستور، وهو ما ظهر في إحراق كنائس ومنازل المسيحيين .
٦. استمرار المسيرات اليومية لأنصار جماعة الإخوان المسلمين ورهان السلطة على الحل الأمني ، وهو ما انعكس في فض اعتصامي رابعة العدوية وميدان النهضة وسقوط مئات القتلى بالرصاص الحي .
٧. عدم استقرار الأوضاع بشبه جزيرة سيناء وما تمثله من حساسية خاصة بالنسبة للعلاقات مع إسرائيل ومواقفها من الاضطرابات الأمنية في سيناء، وما يتعلق أيضًا بالأوضاع في قطاع غزة والمنطقة الحدودية في رفح وطابا .

٣- الدور السعودي فى ثورة اليمن ١٧ يناير ٢٠١١م :

تمثلت مطالب الاحتجاجات الشعبية في اليمن في القضاء علي الفساد الحكومي، وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية للشعب والحد من الفقر والبطالة، والإصلاح السياسي متمثلاً في ضرورة إجهاض

سيناريو التوريث، وقد بدأت المظاهرات الشبابية في اليمن منتصف يناير ٢٠١١م، بالتزامن مع مظاهرات تونس، ولكن سرعان ما واجه الرئيس اليمني احتجاجات من قوي معارضة أساسية في اليمن، حيث انضم مجلس التضامن الوطني– وهو تكتل سياسي قبلي يقوده الشيخ حسين الأحمر– إلي المعتصمين أمام جامعة صنعاء للمطالبة برحيل الرئيس على عبد الله صالح ، وازداد الوضع تفاقماً بالنسبة للنظام اليمني يوم ٢٦ فبراير، بعدما أعلنت قبيلتا حاشد وبكيل– وهما من أهم قبائل اليمن– انضمامهما إلي المظاهرات احتجاجاً علي قمع المتظاهرين في صنعاء وتعز وعدن وسقوط قتلي وجرحي في المواجهات، كما أعلن عدد من قبائل مأرب والجوف وصنعاء والبيضاء وذمار الانضمام إلي الاحتجاجات السلمية في صنعاء، والتي تطالب بإسقاط النظام .[٨٧] http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/40B2E380-52F9-4A8A-B23C-9C2B636016FD.htm - #

وتمثل اليمن– والتي تشترك في حدود طويلة مع المملكة العربية السعودية– بالنسبة للقيادة السعودية بؤرة صراع هي الأشد خطورة في منطقة شبه الجزيرة العربية؛ وتنامي قوة تنظيم القاعدة، الذي استغل الوضع الاقتصادي اليمني المتردي على الدوام ، حيث تجد السعودية في انهيار نظام الحكم في اليمن الكثير من الهواجس التي قد تعصف بأمن اليمن الداخلي وبشكل أسرع مما يتوقع الكثيرون لاتساع الحدود المشتركة بين البلدين .

وعلى هذا حاولت المملكة العربية السعودية الدفع وراء مجلس التعاون الخليجي عندما قدم المجلس المبادرة تلو الأخرى لإنهاء الأزمة اليمنية، لكن حراك الشارع وتسارع وتيرة الأحداث والأخطاء التي ارتكبها النظام اليمني في تعامله مع المتظاهرين في بداية الثورة كان كفيلاً بإفشال أي جهد إقليمي لاستقرار الوضع فى اليمن، وكان واضحًا أن المملكة العربية السعودية تنظر بكثير من الامتعاض للدور السلبي الذي لعبه الرئيس اليمني فيما يتعلق بالمبادرات التي قدمها مجلس التعاون، لذلك عندما شعرت المملكة العربية السعودية بأن الرئيس اليمني غير قادر على اتخاذ قرار حاسم من الأزمة فى اليمن، أعلنت من خلال مجلس التعاون إنهاء المبادرة الخليجية؛ ثم جاء بعدها الهجوم الذي استهدف الرئيس اليمني وإصابته بحروق فى وجهه ، تم نقله وعلاجه فى المملكة [٨٨]، وقد رأت المملكة العربية السعودية في استضافة الرئيس اليمني فرصة ذهبية للضغط عليه لإنهاء الأزمة في اليمن، حيث تعتقد القيادة السعودية أن إنهاء الأزمة اليمنية بتنحي عبد الله صالح سيعيد لها الكثير من رصيدها الشعبي داخليًا وإقليميًا، خاصة وأن الروابط الاجتماعية بين الشعبين السعودي واليمني هي روابط قوية وضاربة في جذورها لمئات السنين ،

وهو ما تم بالفعل بتنحى على عبد الله صالح ليتولى خلفاً له عبد ربه منصور هادى رئيساً لليمن ، في ظل حالة من الرفض من جماعة الحوثى التى ترى أحقيتها في السلطة بعد رحيل عبد الله صالح ، ومن ثم فقد تضطر المملكة العربية السعودية مدعومة من دول مجلس التعاون الخليجى التدخل العسكرى في اليمن حال التمدد الحوثى ناحية العاصمة صنعاء، وذلك حفاظاً على حدودها ، والتصدى للزحف الإيرانى القادم من اليمن ، كما كان الحال في مظاهرات البحرين عام ٢٠١١م ونجاح قوات درع الجزيرة في التصدى لها ووقف التمدد الشيعى في البحرين ، وهدوء الأوضاع الأمنية هناك .[٨٩]

٤- الدور السعودي فى مظاهرات البحرين ١٤ فبراير ٢٠١١م :

البحرين دولة ذات أغلبية شيعية، يحكمها نظام سني يحصل علي دعم من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تستضيف البحرين الأسطول الخامس الأمريكي، كما تحصل علي دعم من دول الخليج العربي أيضاً، وقد اندلعت الاحتجاجات فى البحرين بشكل خاص بين الأغلبية الشيعية لإسقاط الدستور، وإقامة دولة ملكية دستورية، وطالب المحتجون بتغييرات سياسية واقتصادية جذرية، بما في ذلك إعطاء سلطات أوسع للبرلمان وتقليل سيطرة الملك علي السلطة، حيث لم تكن الاحتجاجات الأخيرة جديدة على البحرين، فقد شهدت منذ سنوات تظاهرات – أقل عددا وتأثيراً للمطالبة بعدم تجنيس الوافدين السنة بالجنسية البحرينية، حيث تشكل الأغلبية الشيعية في البحرين حوالي ٧٠% من عدد السكان، وتشكو منذ فترة طويلة من تمييز النظام الحاكم ضدها، خاصة فيما يتعلق بالسكن، والوظائف .[٩٠]

وقد بدأت الاحتجاجات في البحرين بعد أن ظهرت دعوات علي مواقع تويتر وفيسبوك لتنظيم 'يوم غضب' في المملكة يوم الاثنين ١٤ فبراير ٢٠١١م، مستلهمة ثورتي تونس ومصر، وذلك للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية، ثم تطورت المطالب حتي اتخذت المظاهرات بعداً طائفياً بصورة أكبر، ولم يستقر الأمن فى البحرين إلا عندما حلت قوات درع الجزيرة وقوات المملكة العربية السعودية شوارع البحرين وفض الاعتصامات بالقوة.[٩١]

وعلى هذا فإن الربيع العربي كان فرصة نادرة لدول التعاون ودفعها للتعامل مع التحديات الأمنية الداخلية بمنطقها الخاص وبعيداً عن واشنطن ، فالدخول العسكري الخليجي إلى البحرين جرى دون موافقة أمريكية ودون علم واشنطن، وجاءت أحداث البحرين فرصة لتؤكد فيها السعودية ودول الخليج استقلال القرار

الخليجي السعودي النسبي عن واشنطن، وتأكيداً على أن أمن البحرين واستقراره هو جزء لا يتجزأ من أمن المملكة العربية السعودية واستقرارها.

٥- الدور السعودي فى ثورة ليبيا ٢٠ أكتوبر ٢٠١١م :

تاريخياً سعت المملكة العربية السعودية خلال عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، لإنهاء الحصار الذي فرض على الشعب الليبي بسبب تفجير طائرة أمريكية فوق مدينة لوكيربي الاسكتلندية عام ١٩٨٨، والتي توجت بالنجاح من خلال تعليق العقوبات ثم رفعها نهائيًا، إلا أن المملكة لم تسلم من أخطاء القذافي ففي فبراير ٢٠٠٣م نشبت مشادة كلامية بين "القذافي" وولي العهد السعودي آنذاك الأمير "عبد الله بن عبد العزيز"، أثناء انعقاد القمة العربية بشرم الشيخ، نتيجة اتهام "المملكة بالتحالف مع الشيطان لصد الخطر العراقي"[٩٢] ، وتبعت ذلك أزمات أخرى منها: دأب "معمر القذافي" على اعتبار أن النهج السلفي للسعودية هو السبب في توفير المناخ لخروج الأصولية المتطرفة المتمثلة في تنظيم "القاعدة" الذي اتهمته واشنطن بتدبير أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وكذلك اتهام ليبيا بالتورط في مؤامرة لاغتيال الأمير"عبد الله بن عبد العزيز" آنذاك، وقرار المملكة طرد السفير الليبي من البلاد في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٤م.[٩٣]

وأمام هذا الرصيد من الخلافات البينية، وفي ظل التعامل غير الإنساني من قبل نظام "القذافي" مع الثوار في بلاده ، كان التعاطي السعودي واضحاً من خلال مجلس التعاون الخليجي داعماً لمطالب الشعب الليبى ، ومطالباً بسقوط نظام القذافى .

وقد أتاحت الثورة الليبية مجالاً واسعًا للدبلوماسية الخليجية للقيام بدور لافت في القضايا الإقليمية، وهو ما يعكس نقلة نوعية كبيرة في أداء مجلس التعاون سواء على المستوى الجماعي أو على المستوى الفردي، سياسيًا وعسكريًا وإنسانيًا، وتعددت مؤشرات وملامح هذا الدور منذ الشرارة الأولى لاندلاع الثورة الليبية .

وكانت الاحتجاجات الليبية قد بدأت بدعوة عدد من الشباب ليوم غضب يوافق السابع عشر من فبراير ٢٠١١م ، وأعلن المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية وناشطون ليبيون انضمامهم ليوم الغضب الليبي، كما أيد الدعوة أيضاً المعارضون الليبيون في المنفي، ثم ساند عدد من القبائل تلك التظاهرات، حيث تزداد أهمية دور القبائل بسبب عدم وجود جيش ليبى قوي، وكان ضمن القبائل التي انضمت إلي الاحتجاجات قبيلة ورفلة (وقد انضمت إلي الاحتجاجات يوم ٢٠ فبراير ٢٠١١م وهي أكبر قبائل ليبيا)، وقبيلة ترهونة،

وقبيلة الزوية في جنوب ليبيا في المناطق النفطية، وقبائل الطوارق في الجنوب، وقبيلة الزنتان، وقبيلة بني وليد، وقبيلة العبيدات، وأخيراً قبيلة المقارحة، وقبيلة أولاد سليمان، وحتي قبيلة القذاذفة التي ينتمي إليها القذافي، حيث بدأت تشهد انشقاقات واسعة من داخل النظام ذاته، منها استقالة أحمد قذاف الدم، كما رفعت المظاهرات العلم الليبي الذي كان في الحقبة الملكية التي امتدت ما بين ١٩٥١ وحتي ثورة القذافي في عام ١٩٦٩م .[٩٤]

وقد تعددت الدوافع وراء الدور السعودي فى ليبيا أهمها : رغبة المملكة العربية السعودية تجنب تكرار النموذج العراقي في ليبيا، فانفراد الولايات المتحدة بالعراق بعد غزوه واحتلاله وغياب أي دور عربي أو خليجي في تلك الأزمة هو ما أوصل العراق إلى ما يعانيه الآن من أزمات سياسية واقتصادية أثرت على دول الخليج، وبالتالي لا تريد المملكة لليبيا أن تتعرض لنفس المصير العراقي فيما لو تدخلت الولايات المتحدة وحلفاؤها في هذا البلد، وبالتالي هي –أي دول الخليج– تريد أن تكون شريكًا أساسيًا في ترتيبات ما بعد "القذافي" بليبيا لضمان قيام نظام عربي ليبي يحقق طموح الشعب الليبي بعد التضحيات التي قدمها.

ولم يقتصر الدور السعودي والخليجي في مساندة ودعم الثورة الليبية على الدور السياسي فحسب، وإنما امتد أيضًا ليشمل الدور العسكري، ولاسيما من جانب سلاح الجو الخليجي، وهو ما تجلى في الخطوات التالية: [٩٥]

١- مشاركة أربع مقاتلات قطرية من طراز (ميراج٢٠٠٠) في الدوريات المسلحة، انطلاقًا من جزيرة كريت بالبحر المتوسط.

٢- مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة بست طائرات من طراز "إف ١٦"، وست طائرات من طراز "ميراج"، لتنفيذ منطقة حظر الطيران، فضلاً عن طائرات "آباتشي" و"شينوك" وطواقمها للبحث والإنقاذ.

٣- إرسال السعودية طائرة مراقبة من طراز "أواكس"، وأخرى للتزود بالوقود على أن تكون قاعدتها بمدينة مرسى مطروح.

٦– الدور السعودي فى ثورة سوريا ٢٠١٢م :

يقوم النظام السياسي السوري على الدستور الذى وضع عام ١٩٧٣م، حيث تنص المادة الثانية منه على أن "السيادة للشعب"، في حين تنص المادة الثامنة على أن "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية"، وتضم الجبهة الوطنية التقدمية (الائتلاف الحاكم) عشرة أحزاب تشارك في انتخابات مجلس الشعب، ومشاركتها في مسؤوليات الحكم محدودة، وليس لها الحق في تداول السلطة، وتتبع أحزاب الجبهة الوطنية قوانين حزب البعث العربي الاشتراكي، كقانون أمن حزب البعث رقم ٥٣ لعام ١٩٧٩م، وبجانب الجبهة تأسست عدة أحزاب معارضة أبرزها التجمع الوطني الديمقراطي، وتمارس أحزاب المعارضة عملها دون أن يكون لها أي وضع قانوني، ولا تشارك في التمثيل البرلماني.(٩٦)

وفي أواخر عام ٢٠٠٥م أطلقت قوى المعارضة نداء "للتغيير الديمقراطي" عبر إعلان دمشق، وطالبت الحكومة بإصدار قانون يسمح بإنشاء أحزاب أخرى غير البعث وحلفائه، كما طالبت بإلغاء حالة الطوارئ المعمول بها منذ ٨ مارس ١٩٦٣م وهو تاريخ الانقلاب الذي أوصل حزب البعث إلى السلطة، وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية والعسكرية، إضافة إلى إلغاء القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠م الذي يعاقب بالإعدام كل منتسب لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين طبقا للمادة الأولى منه.

وترسيخا لهيمنة الحزب الحاكم، رصدت منظمة مراقبة حقوق الإنسان في تقاريرها وجود عشرات المعارضين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان فى السجون بسبب مطالبتهم بإنهاء حالة الطوارئ وإلغاء القوانين العسكرية وزيادة التعددية السياسية،كما تعانى الأقلية الكردية، التى تمثل١٠% من إجمالي عدد السكان من إهمال سياسي واقتصادي واجتماعي واضح لأنهم يمثلون المجتمع العرقي غير العربي الأكثر تلاحمًا، كما أن الأقلية الكردية هى الأقلية الوحيدة التى تستطيع تشكيل تهديد للمشروع البعثى, وخلال السنوات الخمس الأخيرة، حوكم بعض زعماء حزب الاتحاد الديمقراطي المحظور، بتهمة التحريض على الحرب الأهلية والصراع الطائفي. (٩٧)

وإلى جانب النظام البيروقراطي الهش الذى يشبه نسيج العنكبوت، تعانى البلاد من فساد مزمن، وأدرجت مؤسسة الشفافية الدولية، سوريا بين أكبر الدول فسادًا فى العالم، فالثروة التي جنتها البلاد خلال الأعوام الأخيرة لم يتم توزيعها توزيعًا منصفًا، والدليل على ذلك هو أن٣٠% من الشعب السوري هم أقارب وعشيرة المسئولين والذين يمثلون بدورهم النواة الصلبة للنظام، وسعياً نحو التهدئة أصدر الرئيس السوري بشار

الأسد مرسوماً يقضى بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة في سورية قبل تاريخ السابع من مارس ٢٠١١م، ويعفو المرسوم عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي المنصوص عليها في المادة ١٠٠ من قانون العقوبات العسكري، كما يعفو عن كامل العقوبة المؤقتة للمحكوم الذي أتم السبعين من العمر بتاريخ صدور المرسوم، وعن كامل العقوبة المؤقتة أو عن العقوبة المؤبدة للمحكوم المصاب بتاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي بمرض غير قابل للشفاء.(٩٨)

وقد نظرت المملكة العربية السعودية إلى الأزمة القائمة في سوريا فى البداية بنوع من التحفظ، وكان تعاطي القيادة السعودية مع الأحداث هو الحفاظ على وحدة الشعب السوري من حرب الإبادة التي يقوم بها بشار الأسد ضد معارضيه ، ومن ثم إطلاق العنان للإعلام السعودي ليتولى مسؤولية القيام بحملة إعلامية مساندة للثورة السورية، ثم التحرك على المستوى الدبلوماسي فى إطار مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومجلس الأمن للضغط على الرئيس السوري لحقن دماء الأبرياء الذين يقتلون بالعشرات يومياً على أيدي قوات الجيش ووحدات الشرطة السورية ، وكانت البداية بمطالبة الملك عبد الله بن عبد العزيز– في أول رد فعلي رسمي– النظام السوري بالتوقف عن إراقة الدماء في سوريا، وتم استدعاء السفير السعودي من دمشق في أول إجراء رسمي عربي أعقبته خطوات تصعيدية أخرى، والسؤال عن أبعاد الموقف السعودي تجاه سوريا ؟.(٩٩)

إن الموقف السعودي من الأحداث في سوريا لم يأت منعزلاً أو منفرداً ، وإنما جاء فى أعقاب موقف مجلس التعاون الخليجي وبيان جامعة الدول العربية والمطالبة بوقف عمليات القمع ضد الشعب السوري، ثم إجراء اتصالات غير معلنة بين دمشق والرياض، إلا أن السعودية لم تقتنع بحجج النظام السوري لتفسير ما يحدث على أرض سوريا ، وأدركت الرياض أن نظام الرئيس بشار الأسد غير جاد في الإصلاحات التي أعلن عنها، وأن نظامه ماض في سياسة قمعية لوأد هذه "الانتفاضة" الشعبية المطالبة بالإصلاح والتغيير، ولذلك أعلنت المملكة سحب سفيرها من دمشق للتشاور فيما يعد تحركاً دبلوماسيا قوياً للتعبير عن تغير فعلي في الموقف السعودي تجاه دمشق، صاحبه أيضاً موقف واشنطن التي طالبت الدول العربية باتخاذ إجراء حازم تجاه ما يحدث في سوريا، وكانت رؤية المملكة تتجه نحو تفعيل الضغط السياسي على سوريا، وبالتالي فهي لا تريد فتح المجال أمام أي تدخل عسكري أجنبي في سوريا كما حدث في ليبيا ، والعراق، وعلى هذا فقد شكل الموقف السعودي عبئاً سياسياً كبيراً على حكومة بشار

الأسد، ووضعه أمام خيارين : الأول ويعنى التعامل بايجابية معه خصوصاً مع استمرار المظاهرات وفشل الحل الأمني في إخماد هذه الانتفاضة، والثاني رد فعل سلبي وغاضب إزاء الموقف السعودي والعربي عموماً.

وفي هذه الحالة فإن الضغوط السياسية العربية والإقليمية قد تتصاعد تدريجياً، والخطوة التالية قد تكون سحب سفراء مجلس دول التعاون الخليجي من سوريا، كما قد تؤيد هذه الدول صدور قرار وليس مجرد بيان عن مجلس الأمن لإدانة الحكومة السورية. (١٠٠)

بيد أن الملاحظ سياسياً أن سوريا قد بدأت تعيش بعد صدور الموقف السعودي مرحلة من العزلة على المستوى العربي، حيث تقود الرياض موقفاً خليجياً وعربياً ضاغطاً وليس فقط موقفاً منفرداً، مقابل موقف إيران التي ما تزال تدعم سوريا مادياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً، نظراً لكون مصالح إيران في المنطقة تستوجب بقاء النظام السوري باعتباره الحليف الأكبر والأقوى في المنطقة العربية، وأنه بسقوطه تصبح إيران دولة معزولة بالكامل، وفي حال قيام دمشق بالإصلاحات المط

لوبة استجابة للضغوط الداخلية والخارجية، قد تجد طهران نفسها مطالبة بإنجاز نفس الإصلاحات، وخاصة وأن بداية المظاهرات الشعبية المطالبة بإصلاحات سياسية انطلقت من إيران عام ٢٠٠٩، قبل بزوغ ما يعرف بالربيع العربي ٢٠١١م .

ومن هنا فقد يكون من الصعوبة التكهن بمستقبل العلاقات السعودية الإيرانية خلال الفترة القادمة وذلك بسبب الأوضاع المتصاعدة في المنطقة العربية بشكل عام والأحداث الجارية في سوريا على وجه التحديد، حيث تلعب الأزمة دوراً كبيراً في توجه العلاقات بين السعودية وإيران، ففي حال سقوط نظام بشار الأسد فإن الموقف السعودي سيكون المسيطر والمتحكم في مستقبل العلاقة بين البلدين على الأقل على المدى القريب ، وتفقد طهران أهم حليف لها في المنطقة ، كما أن مستقبل حزب الله يصبح غامضاً فى حال غياب النظام السوري، وبالتالي سيكون التواجد الإيراني في المنطقة العربية في موقف صعب لاسيما وأن سوريا تعد في الوقت الراهن نقطة الوصل التي من خلالها يتم توصيل الأسلحة والذخائر الإيرانية إلى حزب الله في لبنان، إلا أن صعود الدور الإقليمي الخليجي فى التحولات العربية لعام ٢٠١١م من شأنه أن يحول دون المد التوسعي الإيراني أو التركى، حيث لم يأت هذا الدور من فراغ، وإنما جاء انعكاسًا لتوظيف

دول المجلس لما تمتلكه من مقومات سياسية واقتصادية والتأثير بفاعلية في مجريات الأزمات والمشكلات التي قد تتعرض لها المنطقة العربية عمومًا، ومنطقة الخليج خصوصًا ومن أبرز تلك المؤشرات: (١٠١)

١- التحركات العسكرية لدول المجلس، سواء في إطار المحيط الإقليمي الخليجي، كما تجسدها حالة تحرك قوات درع الجزيرة الخليجية لمساعدة البحرين على فرض الأمن فيها وحماية منشآتها الحيوية، أو في إطار المحيط العربي الأشمل، كما جسدتها حالة مشاركة القوات الجوية لبعض دول المجلس في عمليات فرض حظر الطيران على ليبيا.

٢- التحركات السياسية؛ حيث كان تحركها تجاه تسوية الحرب الأهلية الدائرة حاليًا في اليمن هو التحرك العربي الوحيد في هذا الشأن، وهو ما تجلى في مبادرة الوساطة التي طرحتها لإيجاد حل مقبول للأزمة.

٣- الموقف القوي الذي أبدته دول المجلس إزاء التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لبعض دول المجلس، وتحديدًا البحرين http://www.aljazeera.net/NR/exeres/02087951-A2E6-45F2-A58A-5BAAA4B7F7E9.htm - 21.

٤- التحركات الاقتصادية، وهو ما تمثل فيما يعرف بمشروع مارشال الخليج والذي يقضي بتخصيص ١٠ مليارات دولار لكل من البحرين وعمان لمدة عشر سنوات، كحل سريع لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية فيهما. (١٠٢)

وتأسيسًا على ما سبق فإن ما أبدته دول مجلس التعاون الخليجي من مواقف وتوجهات سياسية كان لها تأثير كبير في توجيه مسار التطورات بالنسبة للتعامل الدولي مع الثورة الليبية واليمنية والسورية والبحرينية ، ويشير إلى تزايد الوزن النسبي لمكانة ودور المجلس ودوله على المستوى الدولي، بما يجعل من الصعب على المجتمع الدولي من خلال منظماته الفاعلة تجاهل هذا الدور لدى تعاطيه مع أية أزمة قد تشهدها المنطقة العربية عمومًا، ومنطقة الخليج خصوصًا ، وهو الأمر الذي من المتوقع أن تعمل دول المجلس على الحفاظ عليه وتفعيله خلال الفترة المقبلة، في ظل ما واجهته من زخم كبير من الأحداث والتدخلات الخارجية في شؤونها من جهة، وما قد تتعرض له مستقبلاً من أزمات طارئة من جهة أخرى.

وقد تجد المملكة العربية السعودية نفسها اليوم أمام خيارين، الأول يتمثل في مواصلة دورها الجديد والمحفوف بالكثير من المخاطر التي قد تضر بصورتها وسمعتها الإقليمية والدولية في محيط عربي أصبح يرفض أطروحاتها السياسية والدينية والاجتماعية، والثاني أن تسلك مسار الانكماش لتعود كما كانت دولة

إقليمية خليجية ذات تأثير محدود في محيطها الخليجي فقط، كما تواجه السعودية أيضًا خطر فشل العرض الذي قدمته باسم مجلس التعاون الخليجي للمملكة المغربية بالانضمام للمجلس؛ مما قد يفكك مشروع التوسع المنشود قبل تحققه[١٠٣]؛ وذلك أن المغرب الذي يشهد حراكًا سياسيًا منذ فترة قد أقر تعديلات دستورية مؤخرا، ولا يمكن لتعديلات كهذه أن تتناسب مع سياسات مجلس التعاون الخليجي، مما سيجعل المغرب، وحتى الأردن، غير قادرين على التناغم مع دول المجلس في مسألة اعتماد سياسة خارجية موحدة، خاصة إذا ما واصلت السعودية اعتماد سياسات غير مرحبة بالثورات العربية،كما أن السعودية كانت ستبدو أكثر حيادية فيما لو اعتمدت الحركات الثورية مطالب الإصلاح دون تغيير واجهات الحكم في بلادها؛ ولكنها أدركت لاحقًا أن تلك الشعوب لم يكن بمقدورها التناغم مع رؤيتها تلك؛ لأن الوضع السياسي والاقتصادي في تلك البلدان كان قد وصل إلى مرحلة يصعب معها الوصول إلى أنصاف الحلول. [١٠٤]

ومما سبق يلحظ أنّ التأثيرات العامة لثورات الربيع العربي تتفاوت على عمليات الإصلاح السّياسي والتحوّل الديمقراطي باختلاف طبيعة كلّ وحدة سياسية عربية وخصائصها، فما تحقّق من تغيير في تونس ومصر وليبيا واليمن يختلف عمّا حدث من إصلاحات في السعودية والمغرب والأردن وعُمان وما يجرى فى سوريا .

المبحث الثالث :

تداعيات الثورات العربية على عملية التغيير الاجتماعي فى السعودية :

شهدت المنطقة العربية في الشهور الأولي من عام ٢٠١١م، عدداً من الثورات والانتفاضات والحركات الاجتماعية، التي تراوحت بين السلمية والعنف، سواء من جانب القائمين بها أو الداعين إليها من ناحية، أو من جانب ردود الفعل الحكومية الرسمية من جانب النظم السياسية القائمة من ناحية ثانية، ورغم تعدد الدعوات للتغيير والإصلاح في معظم الدول العربية ، فإن هناك حالات لنظم عربية، يمكن وصفها بالكامنة، وهي تلك النظم التي تحمل في عواملها الهيكلية دواعي ومتطلبات التغيير، إلا أن آليات هذا التغيير، ومظاهره ما زالت كامنة وغير محددة الأبعاد والخطوات، وإذا كانت "فلسفة اللا منطق"، هي التي حكمت الثورات والحركات الشعبية العربية فى هذه المرحلة، حيث لم تسقط كل النظم التي كان يتوقع الجميع سقوطها منطقياً، وسقطت النظم غير المتوقعة، كما حدث في تونس ومصر واليمن وليبيا، وربما

تليهما سوريا، فإن هذه الفلسفة لم تثبت فعاليتها في نظم مثل البحرين والكويت والإمارات والأردن ،إلا أنها لعبت دوراً مهماً فى دعم بلدان الربيع العربي مادياً ومعنوياً ،وكان أبرزها المملكة العربية السعودية التى تُعد القاسم المشترك فى معظم الثورات العربية وخاصة فى ثورة مصر واليمن وليبيا وتونس وسوريا ومظاهرات البحرين والمغرب والجزائر وأحداث لبنان وموريتانيا وتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية..، إلا أن دورها فى الثورة المصرية كان هو الأبرز من تأييد لنظام مبارك ، ومباركة حكم الإخوان المسلمين ، إلى دعم ترشيح عبد الفتاح السيسى وزير الدفاع لحكم مصر، ثم تأييد الرئيس السيسى فى قراراته بشأن محاربة التطرف والإرهاب والحفاظ على أمن الدول العربية والخليج العربى .

– الدور السعودي فى الثورة المصرية ٢٠١١–٢٠١٤م :

تمثل مصر بثورتها أكبر المخاطر من وجهة النظر السعودية؛ لما لدولة بحجم مصر تاريخيًا وإستراتيجيًا من دور محوري ورئيسي في المحيط العربي، ولما تمثله التيارات الفكرية فيها من عنصر جذب وتأثير قوى على الحراك الثقافي السعودي، والذي يقوده منذ سنوات فئة من يُسمَّون بالليبراليين في المملكة، وتدرك المملكة السعودية أيضًا أن الدور المصري القادم لن يكون شبيهًا بدور مصر في عهد حسني مبارك، وهكذا فإن الأنظمة الجديدة التي قد تبرز في كل من مصر وتونس وليبيا وسوريا واليمن قد تمثل بالنسبة للمملكة تهديدًا لمركزها في العالم العربي والإسلامي ، ولعل الإعلان المصري عن نية الإخوان المسلمين – الحاكمة آنذاك – التقارب مع إيران بعد انتصار الثورة المصرية كان عاملاً مهمًا في تنامي رغبة السعودية في وقف المد الثوري العربي، حيث جاء التقارب السعودي – المصري ليحجّم من فرص تطور العلاقات المصرية – الإيرانية.[١٠٥]

لقد أدركت المملكة العربية السعودية – ولو متأخرة بعض الشيء– أنها لا تستطيع أن تواصل حالة الجفاء السياسي بينها وبين مصر، ورغم ما قيل عن العلاقة الشخصية الوطيدة بين الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز والرئيس المصري السابق حسني مبارك، إلا أن سياسات الدول لا يمكن أن تُبنى على أسس الرغبات الشخصية أو المجاملات، وجاء منح السعودية مصر مساعدات بقيمة ٤ مليارات دولار ،

وإزالة أى توتر فى العلاقات بين البلدين فى أعقاب اعتقال السلطات السعودية لأحد المحامين المصريين فى واقعه تهريب أدوية مخدرة بالتعاون مع سعوديين.

– الدور السعودي إزاء حكم الإخوان لمصر:

تقدم المملكة العربية السعودية نموذجًا دينيًا يقوم على دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، وهو نموذج سلفي يراه كثيرون في العالم الإسلامي من أكثر الاتجاهات الإسلامية تشددًا ومنه خرج أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، ويحمل هذا النموذج رؤية للنظام الاجتماعي، لكن هذه الرؤية تختلف عن تلك التي يقدمها الإخوان المسلمون والذين يُنظر إليهم في العالم الإسلامي– وحتى في الغرب– على أنهم النموذج الأقل تشددًا بين التيارات الإسلامية، وتخشى المملكة العربية السعودية من نشوء صراع مذهبي قد يعصف بالبلاد إذا ما استمر الإخوان المسلمون في حكم مصر واعتمادهم على النظام التركي، حيث يمثل نجاح الدولة المصرية بقيادة الإخوان المسلمين إشكالية داخلية سعودية، لا تكمن في أن القيادة السعودية تخشى من انهيار النظام الاجتماعي فيها؛ ذلك لأنها راضية عن ذلك النظام، وأن سيادة النظام الاجتماعي السلفي في المملكة ضاربة في جذور ذلك الوعي الاجتماعي، ولكن الخطر قد يكمن في زيادة سخط الليبراليين في المملكة وقيامهم باستخدام نموذج عربي "إخواني" على الطريقة التركية كبديل للسلفية السعودية، مما قد يخلق صراعًا اجتماعيًا كبيرًا ينذر اتساعه بنشوب صراعات قد تكون دامية وقد تهدد في الوقت نفسه النسيج الاجتماعي السعودي كله وإسقاط الحكم السعودي .

وتاريخياً تأسّست حركة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨م، ومنها انتقلت إلى العالم فى نحو ٧٢ دولة تضمّ كلّ الدول العربية ودولاً إسلامية وغير إسلامية ، ويرجع اهتمام الإخوان بالمملكة إلى زمن بعيد وتحديداً إلى بدايات تأسيس حركتهم فى العشرينات من القرن الماضي وذلك مطلع حكم الملك عبد العزيز الذي رفض طلباً لحسن البنا مؤسس الجماعة فى مصر في أكتوبر ١٩٤٦، بتأسيس فرع لتنظيم الإخوان في السعودية ، وكان رد الملك عبد العزيز على حسن البنا قائلاً "كلّنا إخوان مسلمون" (١٠٦)
وقد سعى الملك عبد العزيز نحو استقطاب الكثير من العقول العربية لمساعدته على بناء دولته تعويضاً عن تنظيم الإخوان ، فمن العراق جاء عبد الله الدملوجي، ورشيد الكيلاني، وموفّق الألوسي، ومن سورية

استقطب يوسف ياسين، وخير الدين الزركلي، وخالد الحكيم، ورشاد فرعون، ومن مصر جاء حافظ وهبة، ومن فلسطين جاء رشدي ملحس، ومن لبنان استقطب فؤاد حمزة، ومن ليبيا جاء بشير السّعداوي، وخالد القرقني، إلا أن جماعة الإخوان المسلمين قد باشرت نشاطها الدعوي والتنظيمي فى الخفاء، وبصورة سرّية وذلك عبر المدارس والجامعات، حيث أدت الإجراءات القمعية التي قام بها عبد الناصر عام ١٩٥٤ في مصر إلى هجرة الكثير من تنظيم الإخوان فى مصر إلى دول الخليج التي صارت ملاذاً آمناً لهم، وبخاصّة المملكة العربية السعودية التى سعت لتوفير الحياة الكريمة لهم بعد تدخل عبد الناصر فى اليمن، فتولّوا العديد من المناصب القيادية، وحصل عددٌ كبير منهم على الجنسية السعودية وبعضهم حظي بالجواز الدبلوماسي السعودي. (١٠٧)

وكان فكر جماعة الإخوان المسلمين هو السائد في تلك الفترة، وكانت "رابطة العالم الإسلامي" ومقرها مكة المكرمة، تتكون من مجموعة كبيرة من قيادات الإخوان المسلمين الذين طاردهم نظام عبد الناصر وكان من بين هؤلاء: يوسف القرضاوي، محمد الغزالي، محمد قُطب (مصريون) عبد الفتاح أبو غدة، معروف الدواليبي، علي الطنطاوي (سوريون)، كامل الشريف، يوسف العظم (أردنيان) عبد المجيد الزنداني (يمني) حسن الترابي (سوداني) عبد رب الرسول سيّاف (أفغاني) وهؤلاء وغيرهم كانوا في اجتماعاتهم ومؤتمراتهم وخطبهم وكتبهم ومقالاتهم ومجالسهم يهاجمون الغرب وحضارته وثقافته وفكره وقيمه الاجتماعية، حيث جنَّدت المؤسسة الدينية السعودية لهذا الغرض فيما بعد مجموعة كبيرة من الدارسين الإسلاميين المتشددين لمهاجمة حركة الاستشراق وبيان أخطائها ورميها بالكفر والإلحاد والجهل بالإسلام، وكان من بين هؤلاء الدارسين: التهامي نقرة التونسي الأستاذ بالكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين، وجعفر شيخ إدريس الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض، وعماد الدين خليل الأستاذ العراقي في المعهد الحضاري العراقي، ومحمد الزرقاء السوري الأستاذ بجامعة الملك عبد العزيز في جدة، ومحمد بن عبود المغربي الأستاذ بمركز البحث العلمي بالمغرب، ومحمد هدارة المصري عميد كلية الآداب بجامعة طنطا، ومصطفى الشكعة السوري عميد الدراسات العليا في جامعة الإمارات، وغيرهم

وفي الوقت الذي كانت فيه السعودية تمنع دخول كافة الكتب اليسارية، وكافة الكتب الفكرية والثقافية الليبرالية التي تنادي بالحداثة من شعر ومن نثر، وكتب الفلسفة الإسلامية والفكر الصوفي والإسلام السياسي بالمفهوم العصري المتقدم، في الوقت الذي كانت تسمح فيه لدخول كتب الإخوان المسلمين وعلى

رأسها كتب سيّد قُطب وحسن البنا التي بِيع منها أكثر مما بِيع في مصر نفسها أو في أي مكان في العالم العربي والإسلامي، وذلك للقوة الشرائية الكبيرة التي يتميز بها هذا السوق وللضغط والتشجيع التي تتلقاه الرقابة الإعلامية التي تُجيز هذه الكتب، وفي الوقت الذي كانت فيه كتب الفارابي وابن سينا والمعري وابن رشد وطه حسين وتوفيق الحكيم وأحمد أمين وغيرهم من الفلاسفة والكتّاب الذين يُشتمُّ من كتاباتهم رائحة الحداثة والدعوة إلى حرية الفكر والديمقراطية والعقلانية، في الوقت الذي كانت فيه مكتبات السعودية تغرق في أدبيات الإخوان المسلمين وكتاباتهم وكذلك في كتابات أبي الأعلى المودودي وأبي الحسن الندوي التي كانت كلها في الستينات والسبعينات تعادي الغرب وترميه بالكفر والإلحاد .

وفي السيرة الذاتية لأسامة بن لادن يقول "شاكر النابلسى" أنه قد تأثر كثيراً بأساتذته من الإخوان المسلمين في كلية الاقتصاد والإدارة العامة بجامعة الملك عبد العزيز في جده عندما كان يدرس هناك (١٩٧٥-١٩٧٩م) وكان من بين هؤلاء الأساتذة محمد قُطب الذي وضع بين يدي أسامة بن لادن كافة كتب سيّد قُطب وخاصة ما يتعلق بفكرة "الحاكمية لله" أو الجانب السياسي في الإسلام وأدبيات الإخوان المسلمين الأخرى، وقام بشرحها وتدريسها لأسامة .

وفي الوقت الذي كانت فيه هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" وهي "الشرطة الدينية" التي تحكم الشارع السعودي وتقوم بالضبط الاجتماعي، وتتحكم في أوقات عمله وتعاقب المخالفين لأداء الشعائر الدينية، وتقوم بضبط الأخلاق والسلوك الديني في الأسواق، وتتصرف في بعض الأحيان وكأنها خارج سلطة الحاكم، في هذه الأوقات كانت هناك شريحة من المجتمع السعودي تعيش حياة مختلفة أقرب إلى الحياة الغربية منها إلى الحياة الدينية السعودية، حيث يجلسن النساء مع الرجال كأصدقاء، وتسمع الموسيقى والغناء الغربي، وتشاهد آخر الأفلام الغربية والأمريكية على وجه الخصوص.

ورغم العلاقات الجيدة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام الملكي السعودي التي استمرت لسنوات طويلة، إلا أنه قد شابها بعض التوتّرات كان أبرزها موقف المملكة من ثورة اليمن ١٩٤٨م، حيث أبدى الإخوان غضبهم من الملك عبد العزيز لوقوفه ضدّ ثورة اليمن، ورفض موقف المملكة من حرب الخليج الثانية ومشاركة قوات غير مسلمة في قتال العراق. (١٠٨)

- الدور السعودي بعد سقوط حكم الإخوان فى مصر ٢٠١٣م :

في الثلاثين من يونيو٢٠١٣م أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانًا يعطي مهلة أسبوع للتوصل إلى اتفاق بين الرئاسة والمتظاهرين ثم أصدرت رئاسة الجمهورية بيانًا بأن وزير الدفاع لم يستشر الرئيس قبل إصدار البيان، وفي نهاية الأسبوع انطلقت تظاهرات ٣٠ يونيو، وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة إنذارًا جديدًا بمهلة ٤٨ ساعة للانصياع لإرادة الشعب، صاحبها نزول جماهيري إلى الشارع تؤيد الرئيس والشرعية، وفي نهاية مهلة الإنذار في مساء ٣ يوليو ٢٠١٣م، خرج القائد العام للقوات المسلحة ليعلن تكليف رئيس المحكمة الدستورية العليا برئاسة الجمهورية مؤقتًا مع تعطيل العمل بالدستور ووضع خريطة طريق للمستقبل وبداية مرحلة انتقالية جديدة، وأن هذه الإجراءات جاءت نزولاً على إرادة الشعب وثورته المجيدة التي انطلقت في ٣٠ يونيو٢٠١٣م، وانطلقت على الفور أصوات كثيرة ترى أن ما حدث هو انقلاب عسكري، وتطالب بعودة الشرعية المتمثلة في الرئيس المنتخب محمد مرسى واستكمال العملية السياسية بإجراء الانتخابات البرلمانية، إلا أنه وإزاء رفض المجلس العسكري بدأت عمليات الاعتصام بميدان رابعة العدوية ثم النهضة وتنظيم العديد من المسيرات في القاهرة والمحافظات ضد العسكر. (١٠٩)

أما على المستوى الدولي فقد جاء الموقف مختلفاً بعض الشئ حيث لم يعترف صراحة بشرعية ما جرى فى ٣٠ يونية سوى المملكة العربية السعودية وعدداً من دول الخليج بعد ذلك مثل الكويت والإمارات والبحرين والأردن، بينما علّق الاتحاد الإفريقي عضوية مصر فى الإتحاد واعتبار أن ما حدث فى مصر انقلاباً، بل أعلنت دول جنوب إفريقيا ونيجيريا وبريتوريا صراحة أن ما وقع كان انقلابًا عسكريًا، وهو نفس موقف تركيا والإتحاد الأوربي والولايات المتحدة حيث قررت الإدارة الأمريكية مراجعة المعونة العسكرية وأوقفت تسليم طائرات ومعدات حربية في إشارة واضحة إلى خفض علاقاتها مع النظام الجديد، بينما التزمت دول عديدة الصمت، وهي بلا شك معضلة تواجه القائمين على السلطة وتنعكس على المصالح المصرية ومكانة مصر الدولية، وخاصة بعد القبض على قادة جماعة الإخوان المسلمين والسعي نحو محاكمتهم واعتبار جماعة الإخوان تنظيماً إرهابياً وتجميد أرصدتها بكافة البنوك المصارف المصرية، والدفع بإقرار الدستور الجديد والانتخابات الرئاسية ثم البرلمانية بعد ذلك .

– تداعيات الثورة المصرية على حالة التغيير الاجتماعي بالمملكة :

تملك المملكة العربية السعودية من الشرعية ما لا يتوافر للنظم العربية الأخرى، بحيث تتبلور حالة من الهدوء على السطح، لكن الواقع يشير إلى أن هذا الهدوء ينبع من الطبيعة المحافظة للمجتمع السعودي

من ناحية، والخوف من قوة وعنف رد فعل النظام والفراغ الذي قد يحدث من ناحية أخرى، ولعل العامل الأخير هو المحرك لمواقف القوى الداخلية تجاه أي احتمالات للتغيير في المملكة، حيث تواجه المملكة بالفعل ثلاث أزمات تولدت بالدرجة الأولى من طبيعة التطورات المحيطة بالمملكة عربياً وعالمياً، الأزمة الأولى وهى تتمثل في الشباب، الذي لا يحظى بالقدر المرضي من المشاركة في السلطة رغم ارتفاع نسبة التعليم والانفتاح على التطورات العالمية، وقد يمتد هذا الإحساس إلى شباب الأسرة المالكة ذاتها، والذين لا تصلح معهم الإغراءات المادية بقدر ما يتطلعون إلى ربط بلادهم بمتغيرات العصر وتحقيق الحريات العامة، بينما الأزمة الثانية فهى تتمثل فى مطالب المرأة السعودية بحقوقها السياسية والاجتماعية كشريك فاعل في بناء المجتمع وتطويره، أما الأزمة الثالثة فهي أزمة الحكم ، وهي ذات شقين، الأول يرتبط بالأسرة المالكة نفسها من وجود خلافات حول مسألة الخلافة وولاية العهد في ضوء تقدم العمر بكثير من أبناء الملك عبد العزيز، أما الشق الثاني فهو يرتبط بمدى قدرة النظام الملكي السعودي على الموازنة بين متطلبات العصر والحاجة الملحة لإجراء إصلاحات، وبين القيود التي تضعها المؤسسة الدينية باعتبارها إحدى القوى الداعمة لاستمرارية النظام، وقد يدرك النظام بوضوح المخاطر التي قد تناله، إذا ما حاول الحد من قوة المؤسسة الدينية فى المملكة. (١١٠)

وعلى هذا تحرص القيادة السعودية على تقديم الإغراءات المادية للعديد من طوائف الشعب وبخاصة الشباب وقوى الأمن والحراسة، وهو ما كان واضحاً في مارس ٢٠١١، عندما بدأت تتبلور مقدمات لتنظيم احتجاجات كرد فعل لما وقع في مصر، حيث قطع الملك عبد الله رحلته العلاجية بالمغرب والعودة إلى الرياض وإعلان الديوان الملكي تخصيص ما يزيد على ١٠٠ مليار دولار للتوسع في تقديم الخدمات للمواطنين في العديد من المجالات كبديل للتطور السياسي، ومن الشواهد التي تعكس مخاوف القيادة السعودية إزاء الثورات العربية ما يلي: (١١١)

– المطالبات العديدة على مستوى الإعلام السعودي بشأن منع محاكمة مبارك أو السعي لاستضافته مع أسرته للسعودية، والتهديد بسحب الاستثمارات من مصر، والتأييد الصريح الذي أعلنه الملك عبد الله لمبارك قبل تنحيه.

– تجنب القيادة السعودية ممارسة ضغوط جادة على الرئيس اليمني عبد الله صالح رغم امتلاكها قدرة الحسم في أي مرحلة وبخاصة خلال فترة علاجه فى السعودية، وذلك سعيا لترتيب الأوضاع المستقبلية بما يخدم المصالح السعودية هناك .

– التعامل مع النظام الحاكم في البحرين باعتباره خط دفاع أمامياً مضاداً لإيران، التي تعد أكبر قوة مناوئة للسعودية في منطقة الخليج من ناحية، وتأكيد مسؤولية السعودية في حماية النظم الملكية من الثورات العربية وفي منطقة الخليج من ناحية أخرى .

– محركات عملية التغيير الاجتماعي فى السعودية :

لقد رفعت حركة "الشعب يريد إصلاح النظام"، الإلكترونية السعودية عدة مطالب أساسية، هي: ملكية دستورية تفصل بين الملك والحكم، ودستور مكتوب مقر من الشعب يقرر فصل السلطات، والشفافية ومحاسبة الفساد، حكومة في خدمة الشعب، انتخابات تشريعية، وحريات عامة واحترام حقوق الإنسان، مؤسسات مجتمع مدني فاعلة، مواطنة كاملة وإلغاء كافة أشكال التمييز، إقرار حقوق المرأة وعدم التمييز ضدها، وقضاء مستقل ، وتنمية متوازية وتوزيع عادل للثروة، ومعالجة جادة لمشكلة البطالة ، ويمكن تصنيف هذه المحركات على المستوى السعودي على النحو التالى :–

١– المثقفون السعوديون: في الثالث والعشرين من فبراير ٢٠١١م، وجه عدد من المثقفين بياناً بعنوان "نحو دولة الحقوق والمؤسسات"، تضمن عدة مطالب منها: أن يكون مجلس الشورى منتخباً بكامل أعضائه، وأن تكون له الصلاحية الكاملة في سنّ الأنظمة والرقابة على الجهات التنفيذية بما في ذلك الرقابة على المال العام وأداء الوزارات، وحق مساءلة رئيس الوزراء ووزرائه، وفصل رئاسة الوزراء عن الملك، على أن يحظى رئيس مجلس الوزراء ووزارته بثقة مجلس الشورى، ومحاربةُ الفساد المالي والإداري، ومنع استغلال النفوذ أياً كان مصدره ومقاومة الإثراء غير المشروع وتفعيلُ هيئة مكافحة الفساد لتقوم بواجبها في الكشف عن الفساد ومساءلةُ من يقع منه ذلك وإحالته إلى القضاء، وكذلك الإسراع بحلّ مشكلات الشباب والأسر ذات الدخل المحدود ووضع الحلول الجذرية للقضاء على البطالة والتضخم وإلغاء المحسوبيات والعمل بمبدأ تكافؤ الفرص وتوفير المساكن وحل مشكلة الأراضي البيضاء وارتفاع غلاء المعيشة لتتحقق لهم بذلك الحياة الكريمة، وكذلك العمل على إصلاح القضاء وتطويره ومنحه الاستقلالية التامة، وزيادة عدد القضاة بما يتناسب مع ارتفاع عدد السكان وما يترتب على ذلك من كثرة

القضايا، وإطلاق حرية التعبير المسئولة وفتح باب المشاركة العامة ، وتعديل أنظمة المطبوعات ولوائح النشر. (١١٢)

وفي الأول من مارس ٢٠١١م رفع نحو أكثر من ٧٠ داعية وأكاديمي سعودي خطاباً إلى الملك عبد الله يتضمن بعض المطالب الإصلاحية، مثل تخليص المجتمع من المسئولين الفاسدين، وإيقاف إهدار المال العام، وإخضاع العقود والصفقات الحكومية لديوان المراقبة أو غيره من جهات الاختصاص، ورفع الظلم بإطلاق جميع الموقوفين، الذين لم يثبت في حقهم جُرم جنائي أو إخلال بالأمن، ورد الاعتبار لهم ولأسرهم، والقيام بإجراءات عاجلة للتخفيف من آثار البطالة في أوساط الشباب"، وكذلك "توفير الدعم الكافي للأفراد والعائلات الذين يعيشون تحت خط الفقر.

٢- **المرأة السعودية :** لعل حركة الاحتجاجات المنظمة التي قادتها المرأة في المملكة، رغم أنّها متقطّعة وليست واسعة وقوية، لكنها استطاعت إيصال ما تريد تحقيقه من هذا الحراك، واستهدفت في الأساس المطالبة بالإفراج عن المعتقلين السّياسيين، إلى جانب تحسين واقعها الاجتماعي والاقتصادي، خصوصاً الموظّفات، وكذلك المطالبة بحقوقها كإنسانة وكمواطنة سعودية لها كافّة الحقوق التي يطالب بها الرجال، وحمايتها من مختلف أشكال العنف، ومعالجة النظرة الدونية النابعة من غياب الأُطُر والقوانين الحامية لها، وسيادة النزعة الذكورية، ورسوخ الثقافة التي تكرّس الدونية والوصايا على المرأة، والدعوة إلى تعزيز الحريات، واحترام حقوق الإنسان، والتطلّع إلى ملكية دستورية، وقضاء مستقلّ، وغيرها من الإصلاحات السّياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يتطلّع إليها كل نساء المملكة . (١١٣)

لقد أصبحت المرأة السعودية أكثر إلحاحاً من ذي قبل على المشاركة في انتخابات البلدية ومجلس الشورى، وباتت تعبّر عن رأيها بكلّ ثقة، وأصبحت تجادل وتصارع من أجل المشاركة في صناعة القرار في الدولة, فقد بات صوتها مسموعاً وغير خاضع للتكميم خصوصاً في ظلّ الانفتاح الإعلامي والثورة المعلوماتية، وفي الوقت التي تطالب بحقوقها صارت تطالب بحقوق الجميع، وكان لافتاً بعد الربيع العربي قيام المرأة السعودية بتنظيم سلسلة من التظاهرات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية في مختلف محافظات ومدن المملكة، وهو دور لم يكن مألوفاً في السعودية ، كما أنّ هذا الحراك النسوي الجديد، الذي حاول من خلال المرأة شحذ همم الرجال واستنهاضهم للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين والضغط على النظام

للقيام بإصلاحات عامّة، هو في حقيقة الأمر يضع حدًّا لذلك النقاش الذي لا زال يرى المرأة وكأنها كائن ضعيف وغير مؤثّر فى السعودية .

وفى ١٧ يونيو عام ٢٠١١م تم استخدم تويتر للمطالبة بحقّ قيادة المرأة للسيارة ، وكان ذلك اليوم هو ذكرى اليوم الذي خرجت فيه "روزا باركس" ضدّ العنصريين السّود في حركة الحقوق المدنية، وجلست في مقعد الحافلة الذي كان محرّماً على السّود ومخصّصاً للبيض، وفي الدورة الثانية لانتخابات البلدية ، كانت تتطلّع المرأة السعودية للمشاركة فيها كناخب على الأقلّ، وتتصدّر هذه الحركات نساء سعوديات يتمتّعن بالجرأة ، ويمثلن جميع التوجّهات المختلفة في المجتمع، وينحدرن من مختلف مناطق المملكة، أمثال: منال الشريف، وجيهة الحويدر، سمر بدوي، عالية فريد، ونسيمة السادة، وجيل من الفتيات الشابات الناشطات بدأن في الظهور مؤخّراً، وهنّ يلعبن اليوم دوراً مهماً على صعيد المطالبة بتحسين واقعهنّ إلى جانب الدعوة إلى الإصلاحات العامّة، كما أن هناك العديد من البيانات والعرائض الإصلاحية التي قدّمت لصانع القرار في المملكة، سواء قبل ثورات الربيع العربي أو بعدها، تضمّنت المئات من الأسماء النسوية داخل وخارج المملكة .[١١٤]

٣- تيار الإسلام السياسي السني: يمكن تسميته اليوم بـ "الإسلام السّياسي السّني"، وغالباً ما يطلق مصطلح التيارات الدينية الحركية على الجماعات ذات الاتجاه أو الميول الواحد، أو النظام الفكري أو العقدي الخاصّ بها، ولعلّ أول إشارة إلى ولادة تيار سلفي جديد، متمرّد على السّلفية التقليدية، هي الحادثة المعروفة بتكسير الصّور في المدينة المنورة عام ١٩٦٥، عندما هاجم عدد من طلاب الجامعة الإسلامية استوديوهات التصوير وحطّموا المقاهي التي تقدّم الشّيشة ، والتماثيل البلاستيكية التي تعرض عليها الأزياء النسائية، أما أبرز الحركات السنية فى المملكة فهى : [١١٥]

- **السّلفية الجهادية (١٩٩٠):** حيث يطلق مصطلح السّلفية الجهادية على بعض جماعات الإسلام السّياسي، التي تتبنّى الجهاد منهجاً للتغيير، وكانت البداية في مصر في عهد السّادات تحديداً، ويعلن هذا التيار أنه يتّبع منهج سلف المسلمين، وأنّ الجهاد أحد أركانه، وأنّ الجهاد الذي يجب وجوباً عينيًّا على المسلمين يتمّ تطبيقه ضدّ العدوّ المحتلّ وضد النظام الحاكم المبدّل للشريعة الإسلامية ويحكم بالقوانين الوضعية، أو النظام المبالغ في الظلم والقهر ضد المسلمين .

– **حزب الأمّة الإسلامي** (٢٠١١): أسسه محمد القحطاني (رجل أعمال) وتجلّت مطالب هذا الحزب في الدعوة إلى إنهاء نظام الملكية المطلقة في السعودية, وقد جاء في بيان تأسيس الحزب أنه سيشارك في الدفع في عملية الإصلاح السّياسي الذي يتطلّع إليه عامّة الشعب السعودي وبكلّ فئاته.

– **حزب التجديد الإسلامي** (٢٠٠٤) أسسه محمد المسعري بهدف إسقاط الحكم الملكي السعودي وإقامة دولة للخلافة الإسلامية، وجاء في بيانه التأسيسي أنّ هدفه: العمل الدائب لتحويل كلّ بلدٍ من بلاد المسلمين إلى دار إسلام، وتطهيرها من الكفر وبذل الجهود الجادّة المستديمة لضمّها في كيان واحد: وهى دولة الخلافة الإسلامية .

– **الحركة الإسلامية للإصلاح** (١٩٩٦) أسّسها سعد الفقيه في لندن، وهي حركة سياسية إسلامية تهدف إلى إسقاط الحكم السعودي وإنشاء نظام إسلامي يعتمد على الشورى، وكان أول ظهور لها فى المملكة في ديسمبر ٢٠٠٢م عندما أطلقت الحركة إذاعة "صوت الإصلاح"، ثم المظاهرات التي دعت إليها فى ١٤ أكتوبر ٢٠٠٣م وشارك فيها المئات أمام برج المملكة في الرياض بالتزامن مع عقد مؤتمر حقوق الإنسان ،ثم عادت الحركة للتظاهر مرة أخرى في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٤م في مدينة جدّة شارك فيها نحو ١٠٠ شخص تقريباً، واعتقلت قوّات الأمن ٢١ منهم ، وبينهم امرأة، وقد صدرت أحكام على ١٥ منهم تتراوح بين١٠٠ و٢٥٠ جلدة، وسجن بعضهم من شهرين إلى ستة أشهر. (١١٦)

٤– **تيار الإسلام السّياسي الشيعي:** عكست دعوة الشيخ حسن البدر الشيعة فى المنطقة الشرقية للقتال ضدّ الملك عبد العزيز عند دخولها القطيف وانضمامها للمملكة فى ٨ مايو١٩١٣م، اهتماماً بالشّأن العام ، وعاشت جماعات الإسلام السّياسي الشيعية مراحل مختلفة ومارست أدواراً متعدّدة، كما تبنّت أهدافاً سعت إلى تحقيقها عبر وسائل عدّة، نتيجة التحوّلات الاجتماعية والسّياسية والاقتصادية والثقافية التي مرّ بها العالم عامّة والمملكة خاصّة، أما أبرز هذه الحركات فهى : (١١٧)

– **حركة الإصلاح الوطني :** وتعَدّ هذا الحركة من أبرز الحركات السّياسية الإصلاحية الشيعية في المملكة أسسه الشيخ حسن الصفار، وهو من رموز الشيعة السعوديين الإصلاحيين، ليعلن أمام شاشات الفضائيات ضرورة رفع المظالم التي تُلحق بالشيعة في المملكة لاسيّما في المناطق الشرقية (الأحساء والقطيف) التي تقطنها غالبية الشيعة، وحرمانهم الانضمام إلى المؤسّسات السيادية في الدولة، كالجيش والخارجية والداخلية.

– **حزب الله الحجاز (١٩٨٧):** يُعد ثاني أكبر الجماعات الدينية الشيعية في السعودية، ويؤمن أتباعه بنظرية ولاية الفقيه، التي طرحها الإمام الخميني، الذين يرون فيه مرجعاً دينيًّا وسياسيًّا، وقد تشكّل الحزب على يد مجموعة من رجالات الدين السعوديين في المنطقة الشرقية، أبرزهم: هاشم الشخص، عبد الكريم الحبيل، حسين الراضي عام ١٩٨٧م وذلك على خلفية تأزّم العلاقات السعودية الإيرانية، نتيجة انحياز المملكة للعراق في الحرب مع إيران ، وكذلك ما حدث في موسم الحجّ سنة ١٩٨٧م، حيث تم إطلاق النار على العشرات من الحجّاج الإيرانيين في مكة المكرمة،حينها أُسِّس "حزب الله الحجاز"، بعدَما رفض الشيرازيون القيام بأعمال مسلّحة ضدّ بلدهم سنة ١٩٨٧م.

– **حركة خلاص(٢٠٠٩)** : هي إحدى القوى السّياسية الشيعية الناشئة من تيار الإصلاح الوطني التي تبنّت خيار المواجهة السّياسية مع النظام منذ أحداث البقيع ٢٠٠٩م، ولا تزال تنشط ميدانيًّا إلى جانب قوى أخرى في توجيه حركة الاحتجاجات في المنطقة الشرقية على خلفية الخلاف السّياسي الناشئ بين رموز تيار الإصلاح الوطني حيث أعلن حمزة الحسن وفؤاد الإبراهيم انشقاقهما عن تيار الإصلاح الوطني وقرّرا العودة إلى لندن لممارسة النشاط السّياسي المعارض ضدّ النظام هناك.

٥– **تيار الإسلام السياسي الرسمي :** يتقاطع الإسلام السّياسي الرسمي في مجمل الأنشطة التي تقوم بها المؤسّسات والجهات الرسمية كهيئة كبار العلماء، ومجلس القضاء الأعلى، وهيئة الأمر بالمعروف، والجامعات الدينية، والمكاتب التعاونية للإرشاد والدعوة وتوعية الجاليات، والهيئات الدينية ، وعلماء الدين الرسميين باعتبارهم من محركات الثورة أيضاً، ومن فروع هذا التيار التالى : [١١٨]

– **هيئة كبار العلماء:** وهي الهيئة الدينية الحكومية الأبرز التي تمثّل الإسلام السعودي، تأسست عام ١٩٧١م وتضم عدداً محدوداً من الشّخصيات الدينية في البلاد، جميعهم فقهاء مجتهدون من مدارس فقهيّة متعدّدة ورئيسها هو مفتي الديار السعودية، وهي مخوّلة بإصدار الفتاوى ، يرأسها حاليًّا الشيخ عبد العزيز آل الشيخ .

– **هيئة الأمر بالمعروف** : تحوّلت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى نافذة لتطبيق القوانين حيث يقع على عاتق أعضائها الحفاظ على التعاليم الإسلامية الصحيحة،كما تحدّدها السّلفية الرسمية، وغيرها من المؤسّسات الرسمية كوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، كما أنّ نصف أعضاء مجلس الشورى

البالغ عددهم١٥٠ عضواً، هم من السّلفية الرسمية، وتدير هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر٤٧٠ مكتباً في أنحاء المملكة يشغلها نحو٤٤٠٠ موظف ومئات المتطوعين .

– **مجلس القضاء الأعلى** : ويأتي مجلس القضاء الأعلى في المرتبة الثانية ضمن ترتيب المؤسسات الدينية السعودية، وقد نشأ في ١٩٧٥. وهو مرجع قضاة المملكة، وترجع إليه القضايا الكبرى التي يتعذّر حسمها في المحاكم، مثل أحكام القتل وغيرها.

– **الوزارات الدينية:** ولعل أهمها العدل والأوقاف، ثم الهيئات الدينية المستقلة مثل رابطة العالم الإسلامية، والمجمع العالمي للفقه الإسلامية، والندوة العالمية للشباب الإسلامية...، .

– **جامعات إسلامية:** وتضم جامعتان دينيتان هما: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض. وهما يتبعان إداريًّا وماليًّا وزارة التعليم العالي بعد أخذ رأي كبار العلماء عند تعيين قياداتهما الإدارية والأكاديمية، واستثناءاً قام الملك في مارس ٢٠٠٧م بتعيين رئيسين للجامعتين من خارج الدائرة التقليدية المعتادة وهى الرجوع لكبار العلماء، هما محمد العقلا للجامعة الإسلامية الذى انتهت مدة خدمته العام الماضي وقد خلفه الدكتور عبد الرحمن السند، والدكتور سليمان أبا الخيل لجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، الذى عين وزيراً للأوقاف والشئون الإسلامية ثم إقالته بعد وفاه الملك عبد الله .

٦– **تيار الإسلام السياسي الإصلاحي:** وهو تيار لا ينتمي لأى من التيارات السابقة ويؤمن بالاعتدال أبرز فصائله :

– **جمعية التنوير الإسلامي:** وقد برز هذا التيار في ظلّ الانفتاح الإعلامي بمنتصف تسعينيات القرن الماضي، خصوصاً عندما كثر الحديث عن الغلوّ الديني وعمليات الإرهاب، وقد عرف هذا التيار من خلال أطروحاته التي تنادي بمراجعة التراث وتجديد الخطاب الديني وإعادة قراءة الفلسفة وأسلمتها وإشكالات النهضة والتنمية. (١١٩)

– **جمعية الحقوق المدنية:** والتى تأسّست في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩م، من ١١سعوديًّا أبرزهم: محمد القحطاني، وعبد الله الحامد، وعبد الكريم الخضر، ومحمد البجادي، وتهدف الجمعية إلى التوعية بحقوق الإنسان، استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد قامت الجمعية بتوثيق مئات الانتهاكات خلال السنوات الماضية، وفي ٢١ مارس٢٠١١ اعتقلت قوّات الأمن السعودية محمد البجادي، وهو أحد الأعضاء

المؤسّسين للجمعية عند مشاركته في مظاهرة أمام وزارة الداخلية ، وفي ١٠ أبريل ٢٠١٢ قضت محكمة الرياض بسجنه أربع سنوات بعد إدانته بالمشاركة في تأسيس جمعية غير مرخّصة ،وفي يوليو ٢٠١٢ بدأت محاكمة محمد القحطاني، وعبد الله الحامد، ووجّهت لكلٍّ منهما تهمة الاشتراك في تأسيس جمعية غير مرخّصة أيضاً، وفي ٩ مارس٢٠١٣م أصدرت محكمة سعودية في الرياض قراراً بحلّ جمعية الحقوق المدنية والسّياسية "حسم" وتأييد سجن مؤسّسيها (الحامد) ستّ سنوات، وخمس سنوات إضافية للتطاول على الملك، في حين نال زميله (القحطاني) عشر سنوات وذلك بتهمة مخالفة قانون المعلومات ونشر معلومات على شبكة الإنترنت تحمل إساءة للأسرة المالكة . (١٢٠)

المبحث الرابع :

– نتائج الدراسة التحليلية لمعالجة الصحف السعودية للثورات العربية :

جدول رقم (٣) يبين التوزيعات التكرارية والنسب المئوية

لحجم الاهتمام بدول الربيع العربي بالصحف السعودية فى الفترة من ٢٠١١–٢٠١٣م

الصحف / فئات التحليل	جريدة الوطن		جريدة الرياض		جريدة الشرق الأوسط		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الثورة التونسية	٨٤	٤.٧٣	٢٤٧	٨.٤٥	١٠٥	٧.٢٩	٤٣٦	٧.١١
الثورة المصرية	٢٩٧	١٦.٧٥	٤١٩	١٤.٣٣	٢٢٨	١٥.٨٢	٩٤٤	١٥.٣٧
الثورة اليمنية	٢٤٤	١٣.٧٦	٤٥٧	١٥.٦٤	١٥٥	١٠.٧٥	٨٥٦	١٣.٩٥
الثورة الليبية	١٧٤	٩.٨٢	٢٣٨	٨.١٤	١٧٤	١٢.٠٦	٥٨٦	٩.٥٥
مظاهرات البحرين	١٥٢	٨.٥٧	١٧٩	٦.١٢	١٨٨	١٣.٠٣	٥١٩	٨.٤٥
مظاهرات سوريا	٤٩٢	٢٧.٧٥	٦٢٨	٢١.٤٨	٣٥٧	٢٤.٧٥	١٤٧٧	٢٤.٠٦
مظاهرات المغرب	٦٦	٣.٧٣	١٦٧	٥.٧٢	٦٧	٤.٦٥	٣٠٠	٤.٨٩
مظاهرات الأردن	٧٣	٤.١٢	١٩٨	٦.٧٨	٨٥	٥.٩١	٣٥٦	٥.٨١
مظاهرات السودان	١٤٩	٨.٤١	٢٣٧	٨.١١	٣٥	٢.٤٢	٤٢١	٦.٨٦
مظاهرات الجزائر وعمان والعراق والصومال وموريتانيا ولبنان، ...	٤٢	٢.٣٦	١٥٣	٥.٢٣	٤٨	٣.٣٢	٢٤٣	٣.٩٥

المجموع	١٧٧٣	١٠٠	٢٩٢٣	١٠٠	١٤٤٢	١٠٠	٦١٣٨	١٠٠

تبين بيانات الجدول السابق حول حجم اهتمام الصحف السعودية بدول الربيع العربي فترة الدراسة تصدر ما يحدث في الدولة السورية الترتيب الأول بنسبة (٢٤.٠٦)، فالثورة المصرية بنسبة (١٥.٣٧)، يليها ثورة اليمن بنسبة (١٣.٩٥)، ثم الثورة الليبية بنسبة (٩.٥٥)، ومظاهرات البحرين بنسبة (٨.٤٥)، فالثورة التونسية بنسبة (٧.١١)، ومظاهرات السودان بنسبة (٧.٨٦) ، يليها مظاهرات الأردن بنسبة (٥.٨١)، ومظاهرات المغرب بنسبة (٤.٨٩)، وأخيراً مظاهرات متفرقة في كل من العراق ، سلطنة عمان، الجزائر، لبنان ، القدس ، الصومال ، وموريتانيا بنسبة (٣.٩٥).

وعلى مستوى صحف الدراسة يلاحظ تصدر الأحداث فى سوريا قائمة اهتمامات الصحف السعودية مجتمعة ، فقد بلغت نسبتها فى الوطن (٢٧.٧٥)، وفى الرياض بنسبة (٢١.٤٨) وفى جريدة الشرق الأوسط بنسبة (٢٤.٧٥)، ومن النتائج السابقة يلاحظ تفاوت اهتمامات الصحف السعودية اليومية على مختلف توجهاتها إزاء الثورات العربية والدول التى شهدت أحداث مماثلة ولم تصل بعد إلى مرحلة الثورة وتغيير النظام، إلا أن هناك اتفاقاً على أن الثورة السورية تأخذ المساحة الأكبر والاهتمام الأبرز على المستوى الإعلامي السعودي والسياسي أيضاً، وذلك لسببين كما يراه الباحث أولهما طول مدة مظاهرات سوريا والتي تخطت الثلاثة سنوات حتى الآن (٢٠١١-٢٠١٤م)، أما السبب الثاني فيرجع إلى خصوصية القضية السورية بالنسبة للمملكة والصراع الإيراني- السعودي في كل من البحرين وسوريا ولبنان واليمن ...، وهو صراع ظاهره طائفي بين السنة والشيعة وباطنه سياسي يتمثل في عدم الرغبة السعودية في تصدر المشهد العربي غيرها ، وخاصة بعد سقوط حسنى مبارك ونظامه ، واغتيال معمر القذافى ، وإعدام صدام حسين، وهروب زين العابدين بن على لديها، وتنحى على عبد الله صالح ، وتقسيم السودان وتردى الوضع الاقتصادي في كل من الصومال وموريتانيا والجزائر والمغرب والصراع بين الفصائل في لبنان وجماعة الحوثى فى اليمن ، وانشغال الكثير من دول الخليج بما يحدث لديها على المستوى الداخلي من فساد مالي وإداري .

جدول رقم (٤) يبين التوزيعات التكرارية والنسب المئوية

للقضايا الصحفية المثارة بالصحف السعودية فترة الدراسة ٢٠١١-٢٠١٣م

الإجمالي		جريدة الشرق الأوسط		جريدة الرياض		جريدة الوطن		الصحف

فئات التحليل	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القضايا السياسية	١١٩	٦.٧٢	٨٥	٢.٩٢	٤٧٥	٣٢.٩٥	٦٧٩	١١.٠٦
القضايا الاقتصادية	٥١٤	٢٨.٩٩	١١١٢	٣٨.٠٤	٤٤٢	٣٠.٦٥	٢٠٦٨	٣٣.٧٠
القضايا الاجتماعية	٧١٥	٤٠.٣٢	١٣٠٥	٤٤.٦٤	٣١٨	٢٢.٠٥	٢٣٣٨	٣٨.٠٩
القضايا الثقافية	٤٢٥	٢٣.٩٧	٤٢١	١٤.٤٠	٢٠٧	١٤.٣٥	١٠٥٣	١٧.١٥
المجموع	١٧٧٣	١٠٠	٢٩٢٣	١٠٠	١٤٤٢	١٠٠	٦١٣٨	١٠٠

تظهر بيانات الجدول السابق حول أنماط القضايا المثارة بالصحف السعودية فترة أحداث الثورات العربية تصدر القضايا الاجتماعية من (تعليم، رعاية صحية، سكن، دخل الأسرة،..) بنسبة (٣٨.٠٩)، ثم القضايا الاقتصادية بنسبة (٣٣.٧٠)، فالقضايا الثقافية بنسبة (١٧.١٥)، والقضايا السياسية بنسبة (١١.٠٦)، حيث يلاحظ من النتائج السابقة اهتمام الصحف السعودية عامة بالقضايا الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بتحسين وضع الأسرة ، بينما جاءت القضايا السياسية في الترتيب الأخير وهو ما يعنى التوجه الإعلامي تجاه قضايا بعينها، وأن التناول السياسي للأحداث المثارة في الإعلام السعودى تخضع في الأغلب لرؤية الملك والسياسة الخارجية السعودية، ويعيد الباحث هيمنة القضايا الاجتماعية في الصحف السعودية لأمرين مهمين أولهما : رواج مثل هذه الموضوعات وأهميتها للقراء في حياتهم اليومية بعيداً عن السجال السياسي العقيم دون جدوى، وهذا أمر شائع في الصحف العربية والأجنبية، والسبب الأخر يعود لتوافر محررين متخصصين في الشأن الاجتماعي قادرين على تناول ومعالجة مثل هذا النمط من القضايا بمهنية وحرفية عالية مقارنة بالقضايا السياسية التي يخشى الكتاب والمحررين الاقتراب منها ، وخاصة عندما لا تتفق الرؤى المطروحة مع التوجه والطرح الرسمي السعودي.

جدول رقم (٥) يبين التوزيعات التكرارية والنسب المئوية

للقضايا الاجتماعية المثارة بالصحف السعودية عند تغطية الثورات العربية

الصحف / فئات التحليل	جريدة الوطن		جريدة الرياض		جريدة الشرق الأوسط		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تحسين مستوى دخل الفرد	٢١١	٢٩.٥٢	١٣٤	١٠.٢٦	٢٠	٦.٢٨	٣٦٥	١٥.٦١

تحسين مستوى التعليم	١٢٤	١٧.٣٤	١١٧	٨.٩٨	١٦	٥.٠٣	٢٥٧	١٠.٩٩
تحسين الخدمات الصحية	٧٥	١٠.٤٨	٩٦	٧.٣٥	١٣	٤.٠٨	١٨٤	٧.٨٧
توفير مساكن للشباب	٩٤	١٣.١٤	١٧٤	١٣.٣٤	٤٥	١٤.١٥	٣١٣	١٣.٣٨
تعزيز الانتماء الوطني	١٦	٢.٢٣	٤٨٠	٣٦.٧٨	٣٧	١١.٦٥	٥٣٣	٢٢.٨١
دعم الحريات العامة	٢٥	٣.٤٩	٣٢	٢.٤٦	١٢	٣.٧٨	٦٩	٢.٩٦
تأكيد المواطنة والوحدة الوطنية	٢٧	٣.٧٨	١٥٠	١١.٤٩	٤٤	١٣.٨٤	٢٢١	٩.٤٥
الاهتمام بحقوق الإنسان	١٤	١.٩٦	٢٧	٢.٠٧	٥٣	١٦.٦٧	٩٤	٤.٠٢
استقلال الإعلام الحكومي	٤١	٥.٧٣	١٣	٠.٩٩	٢٦	٨.١٧	٨٠	٣.٤٢
تشجيع عمل المرأة	٨٨	١٢.٣٠	٨٢	٦.٢٨	٥٢	١٦.٣٥	٢٢٢	٩.٤٩
المجموع	٧١٥	١٠٠	١٣٠٥	١٠٠	٣١٨	١٠٠	٢٣٣٨	١٠٠

تبين بيانات الجدول السابق حول القضايا الاجتماعية المثارة بالصحف السعودية فترة الثورات العربية تصدر تعزيز قيم الانتماء الوطني بنسبة (٢٢.٨١)، ثم تحسين مستوى دخول الأفراد بنسبة (١٥.٦١)، وتوفير مساكن للشباب بنسبة (١٣.٣٨) ، فالاهتمام بالتعليم والبعثات الخارجية بنسبة (١٠.٩٩)، ثم تشجيع عمل المرأة بنسبة (٩.٤٩)، وتأكيد المواطنة والوحدة الوطنية بنسبة (٧.٨٧) ، ثم الاهتمام بحقوق الإنسان بنسبة (٤.٠٢)، تلاها المزيد من حرية الإعلام بنسبة (٣.٤٢) ، وأخيراً دعم الحريات العامة بنسبة (٢.٩٦)، وعلى مستوى اهتمامات الصحف تصدرت قضية تحسين مستوى دخل الفرد اهتمامات جريدة الوطن بنسبة (٢٩.٥٢)، بينما تصدرت قضايا تعزيز الانتماء الوطني اهتمامات جريدة الرياض بنسبة (٣٦.٧٨) في حين تصدرت قضايا حقوق الإنسان اهتمامات جريدة الشرق الأوسط بنسبة (١٦.٦٧).

ومن النتائج السابقة يتضح تنوع اهتمامات الصحف السعودية بالقضايا الاجتماعية داخل المملكة وخارجها، حيث جاء تأكيد الانتماء الوطني وتحسين الدخل وحل مشكلة السكن وتحسين التعليم والمزيد من حقوق المرأة في الصدارة، بينما تراجعت قضايا الوحدة الوطنية والصحة وحقوق الإنسان وحرية الإعلام والحريات العامة، وجاءت جريدة الرياض الأكثر اهتماماً بالقضايا الاجتماعية عامة ، وهو ما يعزى إلى تزايد عدد صفحاتها، واتجاه سياستها التحريرية نحو الطابع الرسمي والقضايا الإنسانية.

جدول رقم (٦) يبين التوزيعات التكرارية والنسب المئوية

للنطاق الجغرافي الأكثر اهتماماً فى الصحف السعودية عند معالجة أحداث الثورات العربية

الصحف / فئات التحليل	جريدة الوطن		جريدة الرياض		جريدة الشرق الأوسط		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
النطاق المحلى الداخلي	٥٢١	٧٢.٨٧	٧٣٥	٥٦.٣٢	١٣٣	٤١.٨٣	١٣٨٩	٥٩.٤٠
النطاق الإقليمي العربي	١٢٤	١٧.٣٤	٤٢١	٣٢.٢٦	١٢٥	٣٩.٣٠	٦٧٠	٢٨.٦٦
النطاق الدولي	٧٠	٩.٧٩	١٤٩	١١.٤٢	٦٠	١٨.٨٧	٢٧٩	١١.٩٤
المجموع	٧١٥	١٠٠	١٣٠٥	١٠٠	٣١٨	١٠٠	٢٣٣٨	١٠٠

تظهر بيانات الجدول السابق حول اهتمامات الصحف السعودية عند تناول أحداث الثورات العربية جغرافياً تصدر الاهتمام بالشأن الداخلي بنسبة (٥٩.٤٠)، بينما جاء الاهتمام بالشأن العربي وما يحدث في البلدان العربية بنسبة (٢٨.٦٦)، وأخيراً جاء الاهتمام بالشأن الدولي بنسبة (١١.٩٤)، وعلى مستوى الصحف السعودية اتفقت صحف الدراسة على الاهتمام المحلى، وتصدرت صحيفة الوطن بنسبة (٧٢.٨٧)، وصحيفة الرياض بنسبة (٥٦.٣٢)، وجريدة الشرق الأوسط بنسبة (٤١.٨٣)، وعلى مستوى الاهتمام العربي والدولي تصدرت الشرق الأوسط قائمة الصحف السعودية بنسبة (٣٩.٣٠) عربياً ، و(١٨.٨٧) دولياً، ومن النتائج السابقة يلاحظ تنوع اهتمامات الصحف السعودية بالنطاق الجغرافي حيث جاء الاهتمام تدريجياً محلياً ثم عربياً ثم دولياً وهو ما يتناسب وطبيعة قراء الصحف السعودية الذين يميلون أكثر لمعرفة ما يجرى في محيطهم وداخل مجتمعهم ثم تتسع الدائرة لتشمل الاهتمام العربي والدولي ، وهذه سمة من سمات الصحافة اليومية ، وهو ما يُعد مؤشراً جيداً ، إلا أنها أيضاً كانت متوازنة في عرضها للأحداث العربية والدولية، وجاءت التغطية الدولية هي الأضعف نظراً لتفاقم الأحداث العربية والتحولات التي تشهدها المنطقة العربية بداية من مطلع ٢٠١١م وحتى الآن.

جدول رقم (٧) يبين التوزيعات التكرارية والنسب المئوية

للفنون الصحفية المستخدمة عند تناول ومعالجة أحداث الثورات العربية بالصحف السعودية

الصحف / فئات التحليل	جريدة الوطن		جريدة الرياض		الشرق الأوسط		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأخبار	٣١٩	٤٤.٦١	٥٢٣	٤٠.٠٧	٧٧	٢٤.٢١	٩١٩	٣٩.٣٠

التحقيقات	٥٤	٧.٥٥	٧٢	٥.٥١	٤٢	١٣.٢٠	١٦٨	٧.١٨
التقارير	١٢٥	١٧.٤٨	٤٢٧	٣٢.٧٣	٦٧	٢١.٠٦	٦١٩	٢٦.٤٧
الأحاديث	٢٤	٣.٣٥	٣٣	٢.٥٢	١٥	٤.٧١	٧٢	٣.٠٧
المقالات	١١٠	١٥.٣٨	٦٩	٥.٢٨	٥٣	١٦.٦٧	٢٣٢	٩.٩٣
زوايا خاصة	٣٢	٤.٤٧	٢٨	٢.١٤	٢٧	٨.٤٩	٨٧	٣.٧٢
قصة إخبارية	١٤	١.٩٦	١٧	١.٣٠	٢٥	٦.٢٨	٥١	٢.١٨
بريد القراء	٢٨	٣.٩١	١٢٢	٩.٣٤	١٢	٣.٧٧	١٦٢	٦.٩٢
إعلان تثقيفى	٩	١.٢٥	١٤	١.٠٧	٥	١.٥٧	٢٨	١.١٩
المجموع	٧١٥	١٠٠	١٣٠٥	١٠٠	٣١٨	١٠٠	٢٣٣٨	١٠٠

أظهرت بيانات الجدول السابق حول الفنون الصحفية المستخدمة عند تناول أحداث الثورات العربية تصدر الأخبار بنسبة (٣٩.٣٠)، ثم التقرير بنسبة (٢٦.٤٧)، فالمقالات بنسبة (٩.٩٣) ، يليها التحقيقات بنسبة (٧.١٨) ، ثم بريد القراء بنسبة (٦.٩٢) ، والزوايا الخاصة بنسبة (٣.٧٢) ، ثم الأحاديث الصحفية بنسبة (٣.٠٧)، فالقصص الإخبارية بنسبة (٢.١٨)، وأخيراً الإعلان التثقيفي بنسبة (١.١٩)، وعلى مستوى صحف الدراسة تبين النتائج أن الاتجاه الغالب في تلك الأشكال يميل إلى الخبر والتقرير لكنه يتراجع بشدة في أشكال أخرى مهمة عند التعاطي مع الأحداث السياسية المثارة مثل الأحاديث الصحفية والتحقيقات والقصص الإخبارية والزوايا الخاصة، وهذا يعطى دلالة على غياب السياسة التحريرية خاصة أمام تداعيات الأحداث وتطوراتها بشكل دائم ومستمر في بلدان الربيع العربى ، وعلى هذا تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة للباحث (٢٠١٠ ،٢٠١٢م) من هيمنة الفنون الصحفية الخبرية كالأخبار والتقارير على الفنون الاستقصائية والأحاديث والمعلومات ومواد الرأي بينما تغيب القوالب الصحفية الأخرى دون تفسير منطقي لذلك عند المقارنة بقضايا وموضوعات أخرى .

جدول رقم (٨) يبين التوزيعات التكرارية والنسب المئوية

لمصادر المعلومات الصحفية المستخدمة عند تناول ومعالجة أحداث الثورات العربية بالصحف السعودية

الصحف / فئات التحليل	جريدة الوطن		جريدة الرياض		الشرق الأوسط		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
محرر صحفي	١٢٨	١٧.٩٠	٩٧	٧.٤٣	٨٢	٢٥.٧٨	٣٠٧	١٣.١٣
مراسل خارجى	٢٤٤	٣٤.١٢	٣٠١	٢٣.٠٦	٥٧	١٧.٩٢	٦٠٢	٢٥.٧٤
إذاعات عربية وأجنبية	١٥	٢.٠٩	١٢٤	٩.٥٠	٣٣	١٠.٣٧	١٧٢	٧.٣٥
وكالات أنباء عربية	٣٧	٥.١٧	٦١٢	٤٦.٩٠	٣٧	١١.٦٣	٦٨٦	٢٩.٣٤

وأجنبية								
قنوات فضائية	١٢	١.٦٧	٣٧	٢.٨٣	٢٥	٧.٨٦	٧٤	٣.١٦
مواقع انترنت	١٤٧	٢٠.٥٥	٥٥	٤.٢١	٤٢	١٣.٢٠	٢٤٤	١٠.٤٣
مطبوعات ودوريات	١١٠	١٥.٣٨	٢٣	١.٧٧	١٦	٥.٠٣	١٤٩	٦.٣٧
مراكز معلومات وأرشيف	١٤	١.٩٦	٤٩	٣.٧٥	١٥	٤.٧١	٧٨	٣.٣٣
بدون مصدر	٨	١.١١	٧	٠.٥٣	١١	٣.٤٥	٢٦	١.١١
المجموع	٧١٥	١٠٠	١٣٠٥	١٠٠	٣١٨	١٠٠	٢٣٣٨	١٠٠

تظهر بيانات الجدول السابق حول مصادر المعلومات الصحفية المستخدمة عند تناول أحداث الثورات العربية بالصحف السعودية تصدر وكالات الأنباء بنسبة (٢٩.٣٤)، ثم المراسل الخارجي بنسبة (٢٥.٧٤)، يليه المحرر الصحفي بنسبة (١٣.١٣)، ثم مواقع الانترنت بنسبة (١٠.٤٣)، فالإذاعات العربية والأجنبية بنسبة (٧.٣٥)، ثم جاءت المطبوعات والدوريات الصحفية بنسبة (٦.٣٧)، والأرشيف بنسبة (٣.٣٣) ، فالقنوات الفضائية بنسبة (٣.١٦)، وأخيراً جاءت المعلومات المجهولة المصدر بنسبة (١.١١)، وعلى مستوى صحف الدراسة فقد تصدرت جريدة الشرق الأوسط قائمة الصحف اهتماماً بالمحرر الصحفي كمصدر معلومات عن أحداث الثورات العربية بنسبة (٢٥.٧٨)، وجاءت جريدة الوطن على قائمة الصحف السعودية اهتماماً بالمراسل الصحفي كمصدر للمعلومات بنسبة (٣٤.١٢)، بينما جاءت جريدة الرياض على قائمة الصحف السعودية اهتماماً بوكالات الإنباء العربية والأجنبية كمصدر مهم للمعلومات عن أحداث الثورات العربية بنسبة (٤٦.٩٠)، وهو ما يعنى تزايد اهتمام الصحف السعودية بالمحرر المتخصص عند التصدي للموضوعات السياسية باعتبارها قضايا مهمة تتطلب إلماماً متخصصاً ودقيقاً حتى يقدم مادة صحفية تتميز بالثقة لدى القارئ ،كما جاء الاهتمام بالمحرر والمراسل الصحفي باعتبارهما مصدران مسئولان عما ينشر بالصحيفة عن الأحداث المثارة، بينما تصدرت وكالات الأنباء الرسمية القائمة باعتبارها مصدر رسمي للمعلومات وخاصة ما يرتبط منها بتصريحات الملك والديوان الملكي والحكومة إزاء ما يحدث في المنطقة العربية .

جدول رقم (٩) يبين التوزيعات التكرارية والنسب المئوية

لمصادر الإدلاء بالمعلومات الصحفية المستخدمة عن أحداث الثورات العربية بالصحف السعودية

الصحف	جريدة الوطن	جريدة الرياض	جريدة الشرق الأوسط	الإجمالي

فئات التحليل	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
محرر صحفي	١٢	١.٦٧	٦٩	٥.٢٨	٢١	٦.٦٠	١٠٢	٤.٣٦
خبراء ومتخصصون	٢٣	٣.٢١	٤٥	٣.٤٤	١٢٥	٣٩.٣٠	١٩٣	٨.٢٥
مراكز معلومات وبحوث	٢٧	٣.٧٧	٣٢	٢.٤٥	٨٢	٢٥.٨٠	١٤١	٦.٠٣
هيئات دينية رسمية	٣٥	٤.٨٩	٩٤	٧.٢٠	١٦	٥.٠٣	١٤٥	٦.٢٠
مسئولين في الحكومة	١٠٢	١٤.٢٦	٢٧٧	٢١.٢٢	٢٧	٨.٤٩	٤٠٦	١٧.٣٦
مسئول بالديوان الملكي	١٧٤	٢٤.٣٣	٤١٢	٣١.٥٧	٢٥	٧.٨٧	٦١١	٢٦.١٣
جمعيات ومنظمات أهلية	١٥	٢.٠٩	٣٢	٢.٤٥	٣	٠.٩٤	٥٠	٢.١٣
وكالة واس السعودية	٢٧٥	٣٨.٤٦	٣٢٧	٢٥.٠٥	١٠	٣.١٤	٦١٢	٢٦.١٧
بدون مصدر	٥٢	٧.٢٧	١٧	١.٣٠	٩	٢.٨٣	٧٨	٣.٣٣
المجموع	٧١٥	١٠٠	١٣٠٥	١٠٠	٣١٨	١٠٠	٢٣٣٨	١٠٠

تبين بيانات الجدول السابق حول مصادر الإدلاء بالمعلومات عن أحداث الثورات العربية تصدر وكالة الأنباء السعودية (واس) القائمة بنسبة (٢٦.١٧)، ثم التصريحات والبيانات الصادرة عن الديوان الملكي بنسبة (٢٦.١٣)، يليها المسئولون في الحكومة السعودية بنسبة (١٧.٣٦)، والخبراء والمتخصصون السعوديون بنسبة (٨.٢٥)، ثم الهيئات والمؤسسات الدينية الرسمية بنسبة (٦.٢٠)، ومراكز المعلومات والبحوث بنسبة (٦.٠٣) ، ثم المحرر الصحفي بنسبة (٤.٣٦)، وبدون مصدر بنسبة (٣.٣٣) ، ثم جمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي تنشط على الشبكة العنكبوتية بنسبة (٢.١٣)، ومن نتائج الجدول السابق يتضح تصدر وكالة الأنباء السعودية والديوان الملكي والمسئولين في الحكومة والخبراء والمتخصصون ثم الهيئات والمؤسسات الدينية الرسمية قائمة مصادر الإدلاء بالمعلومات عن الأحداث العربية الجارية ، بينما تراجعت مراكز البحوث والمحرر الصحفي وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني كمصادر إدلاء مهمة بالمعلومات عن ثورات الربيع العربى ،كما أظهرت النتائج هيمنة المصادر الرسمية (وكالة الأنباء السعودية/ الديوان الملكي /المسئولين في الحكومة/ المؤسسات الدينية الرسمية) على قائمة المصادر التي تعتمد عليها الصحف السعودية كمنتج للمعلومات عن الثورات العربية والأحداث المثارة، بينما تراجعت قيمة المحرر والمراسل الصحفي ومنظمات المجتمع المدني، وهو ما يعزى إلى حساسية تناول الموضوعات السياسية في الصحف السعودية وخاصة إزاء حالة التخبط وعدم وضوح الرؤية الرسمية

تجاه ما يطرأ على المشهد العربي من تطورات كل يوم، فضلاً عن رفض الديوان الملكي لإقامة كلية متخصصة في العلوم السياسية على غرار جامعات البلدان العربية ، باستثناء المعهد الدبلوماسى التابع للخارجية السعودية ، أقسام قليلة للعلوم السياسية تتبع كليات غير متخصصة في جامعة الملك سعود وغيرها .

جدول رقم (١٠) يبين التوزيعات التكرارية والنسب المئوية

موقع المادة الصحفية المنشورة عن أحداث الثورات العربية بالصحف السعودية

الصحف / فئات التحليل	جريدة الوطن		جريدة الرياض		جريدة الشرق الأوسط		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
صفحة أولى	١٣٥	١٨.٨٨	١٢٧	٩.٧٣	٦٤	٢٠.١٣	٣٢٦	١٣.٩٤
صفحة داخلية	٤٢٧	٥٩.٧٢	٨٦٥	٦٦.٢٨	١٨٢	٥٧.٢٣	١٤٧٤	٦٣.٠٤
صفحة أخيرة	١٢٦	١٧.٦٢	١٢٤	٩.٥٠	٤٥	١٤.١٥	٢٩٥	١٢.٦٢
صفحات متخصصة	٢٧	٣.٧٨	١٨٩	١٤.٤٨	٢٧	٨.٤٩	٢٤٣	١٠.٣٩
المجموع	٧١٥	١٠٠	١٣٠٥	١٠٠	٣١٨	١٠٠	٢٣٣٨	١٠٠

تظهر بيانات الجدول السابق حول موقع المادة الصحفية المنشورة عن أحداث الثورات العربية وتداعياتها بالصحف السعودية تصدر الصفحات الداخلية بنسبة (٦٣.٠٤) ،ثم الصفحات الأولى بنسبة (١٣.٩٤)، فالصفحات الأخيرة بنسبة (١٢.٦٢)، وأخيراً الصفحات والملاحق المتخصصة بنسبة (١٠.٣٩)، وعلى مستوى صحف الدراسة فقد اتفقت جميعها على الصفحات الداخلية كموقع مفضل لنشر تفاصيل أحداث الثورات العربية ، والصفحات الأولى والأخيرة كموقع مفضل للأخبار والتقارير الإخبارية الغريبة والطريفة باعتبارها استراحة للقراء، بينما تتسع الصفحات الداخلية لتناول جوانب التغطية بالصور والمتابعة والبحث والاستقصاء بما يجعل مثل هذه الموضوعات التي تقدمها تستحق الإبراز والمساحات الكافية للنشر.

جدول رقم (١١) يبين التوزيعات التكرارية والنسب المئوية

لأنماط المعالجة الإعلامية لأحداث الثورات العربية بالصحف السعودية

الصحف / فئات التحليل	جريدة الوطن		جريدة الرياض		جريدة الشرق الأوسط		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%

معالجة سياسية	١٤٤	٢٠.١٣	٩٤	٧.٢٠	٨٣	٢٦.١٠	٣٢١	١٣.٣٧
معالجة دينية	٩٦	١٣.٤٢	٢١٣	١٦.٣٢	٥٢	١٦.٣٥	٣٦١	١٥.٤٤
معالجة إحصائية	١٣٥	١٨.٨٨	١٢٧	٩.٧٣	٧٤	٢٣.٢٧	٣٣٦	١٤.٣٧
معالجة اجتماعية	٢٦٥	٣٧.٠٦	٨٥٠	٦٥.١٣	١٠٥	٣٣.٠١	١٢٢٠	٥٢.١٨
غير واضح	٧٥	١٠.٤٨	٢١	١.٦٠	٤	١.٢٥	١٠٠	٤.٢٧
المجموع	٧١٥	١٠٠	١٣٠٥	١٠٠	٣١٨	١٠٠	٢٣٣٨	١٠٠

تظهر بيانات الجدول السابق حول أنماط المعالجة الإعلامية لأحداث الثورات العربية بالصحف السعودية تصدر المعالجة الاجتماعية ذات الطابع الإنساني بنسبة (٥٢.١٨)، ثم المعالجة الدينية بنسبة (١٥.٤٤)، فالمعالجة الإحصائية بنسبة (١٤.٣٧)، والمعالجة السياسية بنسبة (١٣.٧٣)، وأخيراً عدم وضوح المعالجة بنسبة (٤.٢٧)، ومن النتائج السابقة يلاحظ مدى اهتمام الصحف السعودية بطبيعة وشكل المعالجة للأحداث المثارة وتأتى في صدارتها أحداث الثورات العربية، حيث جاء التركيز على الجوانب الاجتماعية والإنسانية ورأى الدين ، بينما جاءت المعالجة الإحصائية من رصد كمي للأحداث وما يجرى في محيطها، ثم المعالجة السياسية السطحية التي من المفترض أن تعتمد على طرح رؤى وتصورات لحل الأزمات الناشئة عن التحولات العربية بداية من دعم المملكة للمؤتمر الاقتصادى الذى دعت اليه مصر ٢٠١٥م ، والتهديد بتوجيه ضربات جوية ضد جماعة الحوثى في اليمن في حال اصرار الحوثيين التقدم نحو العاصمة صنعاء والسيطرة على مؤسسات الدولة ، والإنقلاب على السلطة الشرعية للرئيس اليمنى عبد ربه منصور هادى ، وإعادة الرئيس السابق على عبد الله صالح للسلطة من جديد .

جدول رقم (١٢) يبين التوزيعات التكرارية والنسب المئوية

لأهداف المعالجة لأحداث الثورات العربية بالصحف السعودية

الصحف / فئات التحليل	جريدة الوطن		جريدة الرياض		جريـــدة الشـــرق الأوسط		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إخباري	٢٤٧	٣٤.٥٥	٣٦٨	٢٨.١٩	١٥٨	٤٩.٦٩	٧٧٣	٣٣.٠٦

توجيهي	٨٣	١١.٦١	٢١٦	١٦.٥٥	١١٢	٣٥.٢٢	٤١١	١٧.٥٧
توعوى	١٥٩	٢٢.٢٣	٢٠٢	١٥.٤٧	٣٧	١١.٦٤	٣٨٩	١٧.٠٢
تحذيري	١٢٦	١٧.٦٣	٣٩٥	٣٠.٢٦	٨	٢.٥١	٥٢٩	٢٢.٦٣
تثقيفي	١٠٠	١٣.٩٨	١٢٤	٩.٥٠	٣	٠.٩٤	٢٢٧	٩.٧٢
المجموع	٧١٥	١٠٠	١٣٠٥	١٠٠	٣١٨	١٠٠	٢٣٣٨	١٠٠

توضح بيانات الجدول السابق حول أهداف المعالجة التي قدمتها الصحف السعودية إزاء أحداث الثورات العربية المثارة تصدر الهدف الإخباري بنسبة (٣٣.٠٦)، ثم الهدف التحذيري بنسبة (٢٢.٦٣)، فالهدف التوجيهي بنسبة (١٧.٥٧)، ثم الهدف التوعوية بنسبة (١٧.٠٢)، وأخيراً الهدف التثقيفي بنسبة (٩.٧٢)، وعلى مستوى صحف الدراسة جاءت جريدة الوطن هي الأكثر اهتماماً بإبراز الهدف الإخباري في المعالجة الإعلامية بنسبة (٣٤.٥٥) ، بينما جاءت الرياض هي الأكثر اهتماماً بإبراز الهدف التحذيري بنسبة (٣٠.٢٦)، وجاءت جريدة الشرق الأوسط الأكثر على مستوى الصحف السعودية المدروسة جميعها اهتماماً بإبراز الهدف الإخباري فى المعالجة بنسبة (٤٩.٦٩)، وهو ما يعنى حالة الخوف الشديد التى تنتاب الكتاب والمحررين الذين يتصدون لمثل هذا النمط من القضايا والمتغيرات التي تطرأ عليها بين حين وآخر، الأمر الذي دفع بالصحف السعودية على مختلف توجهاتها بإبراز الهدف الإخباري دون التدخل في تفاصيل الأخبار بالتعليق أو التفسير إلا ما ندر، ومن ثم جاء الهدف التحذيري في الترتيب الثاني تأكيداً على مدى تبعية الصحف السعودية للسلطة وتوجهات السياسة الخارجية لحكومة المملكة عند تناول ومعالجة أحداث الثورات العربية ، وهو ما يشير إلى حجم تركيز الصحف السعودية على الأخبار دون الخوض في التفاصيل وتحليل وتفسير تداعياتها وانعكاسات ما يجرى فى الدول المجاورة والمنطقة العربية على الوضع الداخلي فى المملكة.

جدول رقم (١٣) يبين التوزيعات التكرارية والنسب المئوية

لأسلوب عرض أحداث الثورات العربية بالصحف السعودية

الصحف / فئات التحليل	جريدة الوطن		جريدة الرياض		جريدة الشرق الأوسط		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%

منطقى	٣٧٥	٥٢.٤٤	٤٨٥	٣٧.١٦	٢٥٠	٧٨.٦٢	١١١٠	٤٧.٤٨
عاطفى	٦١	٨.٥٣	٢٧٧	٢١.٢٢	٤٥	١٤.١٥	٣٨٣	١٦.٣٨
متنوع الأساليب	٢٧٩	٣٩.٠٣	٥٤٣	٤١.٦٢	٢٣	٧.٢٣	٨٤٥	٣٦.١٤
المجموع	٧١٥	١٠٠	١٣٠٥	١٠٠	٣١٨	١٠٠	٢٣٣٨	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق حول أسلوب عرض أحداث الثورات العربية بالصحف السعودية إلى تصدر الأسلوب المنطقي بنسبة (٤٧.٤٨) ، ثم التنوع فى الأساليب بنسبة (٣٦.١٤) ، والأسلوب العاطفي بنسبة (١٦.٣٨)، وعلى مستوى صحف الدراسة جاءت جريدة الوطن أكثر الصحف السعودية اهتماماً بالأساليب المنطقية عند تناول أحداث الثورات العربية بنسبة (٥٢.٤٤) ، واهتمت جريدة الرياض بالتنوع في أساليب عرض أحداث الثورات العربية بنسبة (٤١.٦٢)، بينما جاءت جريدة الشرق الأوسط أكثر صحف الدراسة اهتماماً بالأسلوب المنطقي عند عرض أحداث الثورات العربية بنسبة (٧٨.٦٢)، ومن النتائج السابقة يتضح أن تنوع أساليب عرض أحداث الثورات العربية بين المنطقي والأسلوب العاطفي والمتنوع من الأساليب الشائعة في الصحافة عموماً ، وهو ما يعنى احترام عقلية القارئ واستخدام الأساليب التي تدفع بالقضايا في اتجاه بعينه دون غيره .

جدول رقم (١٤) يبين التوزيعات التكرارية والنسب المئوية
لنوع المعالجة لأحداث الثورات العربية بالصحف السعودية

الصحف / فئات التحليل	جريدة الوطن		جريدة الرياض		جريدة الشرق الأوسط		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تقريرية	٢٧٠	٣٧.٧٧	٣٢٥	٢٤.٩٠	١٥٤	٤٨.٤٣	٧٤٩	٣٢.٠٣
تفسيرية	١٢٤	١٧.٣٤	٢٢٩	١٧.٥٥	٣١	٩.٧٥	٣٨٤	١٦.٤٣
استقصائية	٨٨	١٢.٣٠	١٣٧	١٠.٤٩	١١٢	٣٥.٢٢	٣٣٧	١٤.٤٢
متابعة	٢٣٣	٣٢.٥٨	٦١٤	٤٧.٠٤	٢١	٦.٦٠	٨٦٨	٣٧.١٢
المجموع	٧١٥	١٠٠	١٣٠٥	١٠٠	٣١٨	١٠٠	٢٣٣٨	١٠٠

تبين بيانات الجدول السابق حول نوع المعالجة لأحداث الثورات العربية بالصحف السعودية اليومية تصدر المتابعة للأحداث بنسبة (٣٧.١٢)، ثم المعالجة التقريرية بنسبة (٣٢.٠٣)، فالتفسيرية بنسبة (١٦.٤٣)، والمعالجة الاستقصائية بنسبة (١٤.٤٢)، وعلى مستوى صحف الدراسة جاءت جريدة الوطن أكثر الصحف السعودية اهتماماً بالمعالجة التقريرية لأحداث الثورات العربية بنسبة (٣٧.٧٧)، بينما جاءت الرياض الأكثر متابعة للأحداث المثارة بنسبة (٤٧.٠٤) ، وأخيراً جاءت جريدة الشرق الأوسط أكثر صحف الدراسة اهتماماً بالمعالجة التقريرية للأحداث بنسبة (٤٨.٤٣)، وهو ما يشير إلى تنوع أساليب المعالجة لأحداث الربيع العربي بالصحف السعودية، حيث تصدرت المعالجة التقريرية القائمة وجاءت المعالجة الاستقصائية في الترتيب الأخير، وهذا يدلل على مدى اعتماد الصحف السعودية على التناول المحدود للأحداث دون تفاصيل وطرح وجهات نظر أخرى بعيداً عن الطرح الرسمي وتصريحات الهيئات والمؤسسات الرسمية ، كما يلاحظ أيضاً أن التغطية التقريرية احتلت المرتبة الأولى ثم التغطية القائمة على المتابعة، وأن تقدم النوعين أعلاه يدلل على عمق التناول لقضايا الثورات العربية ومدى الجدية في معالجتها في صحف الدراسة باعتبار أنهما نوعان يعتمدان على النمط الخبري ، وأن القضايا محل الدراسة يناسبها الأشكال السابقة للتغطية ، بينما تأتي التغطية التفسيرية في المرتبة الثالثة تليها الاستقصائية، وهما نوعين مع أهميتهما إلا أن الصحف السعودية نادراً ما تعتمد على هذين النمطين في معالجة القضايا السياسية حيث التعمق والتحري الذي يعتمد على كثرة التفاصيل وهو ما افتقدته المعالجة الإعلامية السعودية لأحداث الثورات العربية باستثناء ما يصدر بالشرح والتفسير عن المؤسسات الرسمية في المملكة ، أو ما يتفق مع وجهه نظرها.

جدول رقم (١٥) يبين التوزيعات التكرارية والنسب المئوية

وسائل الإبراز المستخدمة عند تناول ومعالجة أحداث الثورات العربية بالصحف السعودية

الصحف / فئات التحليل	جريدة الوطن		جريدة الرياض		جريدة الشرق الأوسط		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عناوين	٩٥	١٠.٠٩	١١٧	١٣.٦٥	٢٢٧	٢٨.٠٠	٤٣٩	١٦.٨٣
الصور والرسوم	١٢٥	١٣.٢٨	٢٢١	٢٦.٠٠	١٤٦	١٨.٠٠	٤٩٢	١٨.٨٦
الألوان	٢١٧	٢٣.٠٣	٢٠٧	٢٤.١٥	١٤٥	١٧.٠٠	٥٦٩	٢١.٨١

الأرضيات	٢١٠	٢٢.٣١	١٢١	١٤.١١	١٠٢	١٤.٠٠	٤٣٣	١٦.٥٩
الإطارات والبراويز	١٩٨	٢١.٠٤	٩٨	١٢.٤٣	٩٧	١٢.٠٠	٣٩٣	١٥.٠٦
الجداول والفواصل	٩٦	١١.٠٠	٩٣	١١.٠٠	٩٤	١١.٠٠	٢٨٣	١٠.٨٥
المجموع	٩٤١	١٠٠	٨٥٧	١٠٠	٨١١	١٠٠	٢٦٠٩	١٠٠

أظهرت بيانات الجدول السابق حول وسائل الإبراز المستخدمة عند عرض أحداث الثورات العربية في الصحف السعودية اليومية تصدر الألوان كعنصر إبراز بنسبة (٢١.٨١)، ثم الصور والرسوم بنسبة (١٨.٨٦)، فالعناوين بنسبة (١٦.٨٣)، والأرضيات بنسبة (١٦.٥٩)، يليها الإطارات والبراويز بنسبة (١٥.٠٦)، وأخيراً الجداول والفواصل السميكة بنسبة (١٠.٨٥)، وعلى مستوى صحف الدراسة جاءت جريدة الوطن أكثر اهتماماً بالألوان عند عرض أحداث الثورات العربية بنسبة (٢٣.٠٣) ، وجاءت جريدة الرياض أكثر اهتماماً بالصور والرسوم بنسبة (٢٦.٠٠)، بينما جاءت جريدة الشرق الأوسط أكثر اهتماماً باستخدام العناوين كوسائل إبراز عند تناول أحداث الثورات العربية بنسبة (٢٨.٠٠)، حيث يلاحظ تنوع أساليب ووسائل الإبراز عند عرض أحداث الثورات العربية بالصحف السعودية اليومية، وجاءت الألوان والصور والرسوم والعناوين في المقدمة، بينما تراجعت الأرضيات واستخدام الإطارات والبراويز والجداول والفواصل، وهو ما يعنى توسع الصحف السعودية في استخدام الألوان والصور كوسائل إبراز للمضمون المقدم لأهميته البصرية ، في حين تراجعت هذه النسبة كثيراً في الجداول والإطارات على أهميتها والتوسع في استخدام الصور وبمساحات كبيرة تفوق في أحيان كثيرة مساحة المضمون الذي يتناول قضايا الدراسة .

جدول رقم (١٦) يبين التوزيعات التكرارية والنسب المئوية

يوضح الجمهور المستهدف من وراء تناول ومعالجة الثورات العربية بالصحف السعودية

الصحف / فئات التحليل	جريدة الوطن		جريدة الرياض		جريدة الشرق الأوسط		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كل الفئات	٣٧٢	٥٢.٠٢	٦٢٨	٤٨.١٢	١٨٣	٥٧.٥٤	١١٨٣	٥٠.٦١
الشباب والمراهقين	١٨٥	٢٥.٨٨	٣١٥	٢٤.١٣	٦٧	٢١.٠٦	٥٦٧	٢٤.٢٥
الرجال وكبار السن	١٢٣	١٧.٠٢	١١٧	٨.٩٦	٤٢	١٣.٢١	٢٨٢	١٢.٠٦

النساء عامة	٣٥	٤.٨٩	٢٤٥	١٨.٧٧	٢٦	٨.١٧	٣٠٦	١٣.٠٨
المجموع	٧١٥	١٠٠	١٣٠٥	١٠٠	٣١٨	١٠٠	٢٣٣٨	١٠٠

تظهر بيانات الجدول السابق حول الجمهور المستهدف من وراء الموضوعات المنشورة عن أحداث الثورات العربية تصدر كل الفئات والجمهور العام بنسبة (٥٠.٦١)، ثم فئة الشباب بنسبة (٢٤.٢٥)، ثم فئة النساء عامة بنسبة (١٣.٠٨) ، وأخيراً الرجال والمراهقين بنسبة (١٢.٠٦)، وعلى مستوى صحف الدراسة جاءت فئة الجمهور العام على قائمة صحف الدراسة حيث جاءت جريدة الوطن بنسبة (٥٢.٠٢)، وجريدة الرياض بنسبة (٤٨.١٢)، والشرق الأوسط بنسبة (٥٧.٥٤)، ويلاحظ من نتائج الجدول السابق تنوع الجمهور المخاطب بالصحف السعودية إزاء أحداث الثورات العربية حيث توجهت الصحف بخطابها لكل فئات القراء دون تمييز، بينما جاء الشباب والنساء والرجال في الترتيب المتأخر، وهو ما يعنى عمومية الخطاب الإعلامي السعودي عند تناول ومعالجة أحداث الثورات العربية، ولكن وفق ضوابط مهنية وأخلاقية محددة التزمت بها الصحافة السعودية.

جدول رقم (١٧) يبين التوزيعات التكرارية والنسب المئوية
للاتجاه نحو أحداث الثورات العربية بالصحف السعودية

الصحف / فئات التحليل	جريدة الوطن		جريدة الرياض		جريدة الشرق الأوسط		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مؤيد	٥٢٨	٧٣.٨٥	٤٨٧	٣٧.٣١	١٥٢	٤٧.٨٠	١١٦٧	٤٩.٩٢
معارض	٥٠	٦.٩٩	٢٢٥	١٧.٢٤	٣٩	١٢.٢٦	٣١٤	١٣.٤٣
محايد	١٣٧	١٩.١٦	٥٩٣	٤٥.٤٥	١٢٧	٣٩.٩٤	٨٥٧	٣٦.٦٥
المجموع	٧١٥	١٠٠	١٣٠٥	١٠٠	٣١٨	١٠٠	٢٣٣٨	١٠٠

تظهر بيانات الجدول السابق حول اتجاه مضامين المواد الصحفية بالصحف السعودية إزاء أحداث الثورات العربية تصدر الاتجاه المؤيد لعمليات الإصلاح السياسي بنسبة (٤٩.٩٢)، ثم الاتجاه المحايد بنسبة (٣٦.٦٥)، أما الاتجاه السلبي أو المعارض في معالجة أحداث الثورات العربية فقد حقق ما نسبته

(١٣.٤٣)، وعلى مستوى صحف الدراسة تصدرت جريدة الوطن الاتجاه الأكثر تأييداً للإصلاح السياسي العربي بنسبة (٧٣.٨٥)، بينما جاءت جريدة الرياض أكثر ميلاً للاتجاه المحايد والمعبر عن التصور الرسمي السعودي للأحداث بنسبة (٤٥.٤٥)، أما الشرق الوسط فقد جاءت أكثر ميلاً لتأييد الثورات العربية وعمليات التحول السياسي في البلدان العربية بنسبة (٤٧.٨٠)، ويمكن فهم تلك النتائج في ضوء فهم حيادية الموضوعات المطروحة التي غالباً ما يتوقف كثيرون عن معارضة نتائجها باعتبارها حقائق رسمية غير قابلة للمعارضة أو تقديم رؤية سلبية سوى في حالات خاصة تتطلب إلماماً قوياً بتلك التخصصات وفى مجالات ضيقة للغاية، الأمر الأخر أن معظم القضايا التي تعرض لها تلك الصحف السعودية اليومية عن الثورات العربية تتسم بطابع التوعية والتثقيف، وبالتالي فإن المحرر يمارس مهمة التأييد بمفهوم التوعية بالموضوع الذي تعالجه المادة الصحفية المنشورة ، وإبراز أن مسببات الثورات العربية ترجع إلى البطالة والفقر وتدنى مستوى المعيشة للأفراد .